



أدوية بحق

إنهاء أزمة تعليم الفتيات

تقرير تم إعداده من قبل الحملة العالمية للتعليم وصندوق RESULTS التعليمي

الاختصارات

منظمة العمل الدولية	ILO	الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل	ACRWC
صندوق النقد الدولي	IMF	بنك التنمية الآسيوي	ADB
الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (آيني)	INEE	مبادرة المراهقات	ADI
لجنة الإنقاذ الدولية	IRC	رابطة آسيا وجنوب الباسيفيك للتعليم الأساسي والتعليم الكبار	ASPBAE
مجموعة مانحة محلية	LDG	حملة التعليم الشعبي	CAMPE
الأهداف الإنمائية للألفية	LEG	إستراتيجية المساعدة الفُطرية	CAS
الأهداف الإنمائية للألفية	MDGs	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)	CEDAW
وزارة التربية والتعليم	MoE	التقييم الفُطري للنوع الاجتماعي	CGA
وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا	MoEST	اتفاقية حقوق الطفل	CRC
صافي معدل الالتحاق بالمدارس	NER	منظمة مجتمع مدني	CSO
الصندوق النرويجي للتعليم في مرحلة ما بعد الابتدائية من أجل أفريقيا	NPEF	وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة	DFID
صافي معدل الالتحاق	NIR	الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	ECCE
منظمة غير حكومية	NGO	مؤشر تنمية التعليم	EDI
المساعدات التنموية الخارجية	ODA	التعليم للجميع	EFA
برنامج تطوير التعليم الابتدائي	PEDP	أداة التكافؤ والدمج	EIT
برنامج التقييم الدولي للطلاب (بيزا)	PISA	خطة قطاع التعليم	ESP
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	PPP	منتدى التريويات الأفريقيات	FAWE
البرامج وفقاً للنتائج	P4R	مبادرة المسار السريع	FTI
التعليم النوعي من أجل التحول الاجتماعي	QUEST	خطة العمل الخاصة بالجنادر	GAP
اتحاد جنوب أفريقيا لرصد جودة التعليم	SACMEQ	الحملة العالمية للتعليم	GCE
سياسة التكيف الهيكلي	SAP	النتائج المحلي الإجمالي	GDP
لجنة الإدارة المدرسية	SMC	مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي في مجال التعليم	GEEI
تحويل التعليم من أجل الفتيات في تنزانيا	TEGINT	تقرير الرصد العالمي	GMR
برنامج تعليم الأطفال المحرومين	UCEP	النتائج القومي الإجمالي	GNP
الأمم المتحدة	UN	مؤشر التكافؤ بين الجنسين	GPI
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP	الموازانات المستجيبة لنوع الاجتماعي	GRB
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)	UNESCO	المركز الدولي حول عمالة الأطفال والتعليم	ICCLE
مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات	UNGEI	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	ICESCR
صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	UNICEF	المؤسسة الدولية للتنمية	IDA
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)	UNIFEM	مجموعة التقييم المستقلة	IEG
التعليم الابتدائي للجميع	UPC	مؤسسة التمويل الدولية	IFC
خدمات التطوع عالمياً	VSO	مؤسسة مالية دولية	IFI

شكر وتقدير

فريق البحث: سارة بيردمور، ولوسيا فراي، وإيمي غراي، وجورج هاريس، وديفيد هولو، وسام كيلبي، وستيفاني أوستفيلد، وويل سميث

فريق الحملة العالمية للتعليم: جاكير أحمد، وشافي أحمد، وتاسمين أكثر، وحافظ محمد المؤمن، وحسن آرا، وتسليم أثار، ومطر بلده، وشارون بيكر، وبيكاش تشامدرا دي، ورشيدة تشودري، وتابون كومار داس، وكيه. إم. إلياس، وراجاسري غاين، وشيامال كانتى غوش، ومايتي غيبوتو، وشيبي حفيظة، وعبد الوحيد حميدي، وإم. نظم الحق، واينامول هوكو، وتوفازال حسين، وجيناسون جاندوا، وجارفيد، وروشان جاهان، ورُقِيّة كبير، والفاضلة سكببية خاتون، وتونوير منتسيم، وبارميتا ناندي، وكونينكريجك دير نيديرلانندن، وثيو اولثيتين، وإم حبيبور رحمان، ومحفوظ رحمان مستفيض رحمان، وشادية ساهاناركا، وناري بروغاتي سانغا، وبيرونا كومار شريستا، وجيوميكو ياماكاوا.

شكر خاص إلى سلسبيل بيلت حبيب، وكادرون نيسا، وروما أكثر، وسهام أكثر.

والشكر للجميع في مدرسة إسماعيل التابعة لبرنامج تعليم الأطفال المحرومين ومدرسة أمباغيشا الابتدائية الحكومية ومدرسة الشهيد الرئيس ضياء الرحمن غير الحكومية الثانوية ومدرسة تشانكوتيا الثانوية للبنات.

المُرشدون: أكانكشا ماراتيا، وأنجيلا كيلكوير، وإلين انتيرهالتير.

الشركاء: الحملة العالمية للتعليم وصندوق RESULTS التعليمي

تم نشر هذا التقرير بدعم من منظمة أوكسفام وتمت كتابته للمساهمة في الحوار العام وللحصول على تغذية راجعة حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية. إن وجهات النظر والتوصيات الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة مواقف منظمة أوكسفام.

جدول المحتويات

7	المقدمة	1
8	المنهج القائم على الحقوق: إطار 4As	2
10	تعتبر المساواة بين الجنسين في التعليم أساسية للتحويل الاجتماعي والاقتصادي	3
11	توفير التعليم	4
14	تحت المجهر: انسحاب الفتيات من المدارس في ملاوي	
17	دراسة حالة مالي: من السياسة إلى الممارسة	
20	القدرة على الحصول على التعليم	5
21	تحت المجهر: تأثير الطمث على حضور وتحصيل الفتيات في أوغندا	
23	مدى قبول التعليم	6
23	المعلمون الجيدون مُهمون	
24	تحت المجهر: المعلمات في كينيا	
25	تحت المجهر: جمهورية الكونغو الديمقراطية	
26	تحت المجهر: العنف ضد الفتيات في الإكوادور	
28	قدرة التعليم على التكيف	7
31	دراسة حالة: بنغلاديش	
34	تطبيق الحقوق: الإرادة السياسية هي عامل رئيسي	8
36	دور المؤسسات المالية الدولية: المذهب الاقتصادي والجندر	9
41	النظر إلى الوراء: سياسات التكيف الهيكلي والنساء	
45	دعم المجتمع العالمي لدفع المساواة بين الجنسين: مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع	10
46	ما بعد التمويل: الجهود العالمية الداعمة لتعليم الفتيات	
49	مجال زيادة التعاون التنموي	
50	الخاتمة: تجديد الالتزام بحقوق الفتيات في التعليم	11

قائمة الأشكال

9	الشكل رقم 1: إطار 4As	
13-12	الشكل رقم 2: جدول مدى توفر التعليم: ما مدى نجاح الدول في ضمان مدى توفر التعليم للفتيات والنساء؟	
14	الشكل رقم 3: الالتحاق بالمدارس في ملاوي	
16	الشكل رقم 4: هيكل تكاليف المرحلة التعليمية الابتدائية والثانوية، في ليسوتو	
17	الشكل رقم 5: صافي معدلات الالتحاق في مالي	
17	الشكل رقم 6: الأطفال غير المتحقين بالمدارس في مالي	
31	الشكل رقم 7: إحصاءات التعليم الرئيسية في بنغلاديش	
31	الشكل رقم 8: نسبة الإناث مقارنة بالذكور في المدرسة الثانوية، بنغلاديش	
38	الشكل رقم 9: التركيز على سياسات الاقتصاد الكلي والأداء في تعليم الفتيات	



”... في 47 من أصل 54 دولة أفريقية، الفتيات لديهم فرصة أقل من 50٪ من الذهاب إلى المدرسة الثانوية...”

افتتاحية بقلم غراسا ماشيل

وصندوق غراسا ماشيل (FDC) مؤسسة ورئيسة مؤسسة تنمية المجتمع



ويشير تقرير الحملة العالمية للتعليم إلى وجود طريقة واضحة للمُضي قدماً، إذ يدعو هذا التقرير الحكومات لبذل جهود تفوق الجهود الحالية لزيادة نسبة التحاق الفتيات والفتيان بالمدارس من خلال دمج نهج قائم على الحقوق في جميع أبعاد التعليم. ويعتمد التقرير على طرح أمثلة للنجاح للتوصية بقوانين وسياسات محددة يجب أن يتم تغييرها مشيراً إلى السياسات والممارسات التي تجعل من التعليم الأساسي أكثر أمناً وأكثر ملائمة وخالياً من جميع التكاليف والرسوم. كما تمت دراسة الدور المهم للمؤسسات التمويلية الدولية في هذا التقرير مع الإشارة إلى كيفية معالجة التناقضات وأوجه القصور في ممارسات هذه المؤسسات. وبمضي التقرير لتحليل قدرة الشراكة العالمية الوحيدة في العالم من أجل التعليم – مبادرة المسار السريع لحملة التعليم للجميع – لتكون مركزاً للتغيير من أجل المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. وأخيراً، يدعو التقرير إلى اتخاذ إجراءات وقيادة ملموسة من قبل وكالات حملة التعليم للجميع والأمين العام للأمم المتحدة لوضع المساواة بين الجنسين في التعليم على رأس الأجندة الدولية للسنة المقبلة.

وقد مرّ على حماية الحق في التعليم في القانون الدولي لأول مرة أكثر من 65 عاماً. وقد ولى عهد الخطابات الرقيقة، وحن وقت العمل. فالنساء والفتيات لهن الحق في الحصول على حقوقهن ويطلبن بها، وأنا ملتزمة بالعمل مع الحملة العالمية للتعليم وزملائي من أنصار المساواة بين الجنسين في التعليم لضمان تحقيق حقوق النساء والفتيات دون أي تأخير أو تردد.

لمراجعة التقدّم الذي تم تحقيقه في مجال التعليم العالمي وليضعوا خطة جريئة لتحقيق نقلة نوعية في مطلع القرن الحادي والعشرين. وكنت ممن يحثون على إبرام اتفاقية عالمية حقيقية من أجل تحقيق التعليم للجميع (EFA)، ولا سيما الأهداف الطموحة حول تحسين الفرص التعليمية للبنين والبنات. وقمنا معا وبالتعاون مع مناصري الحملة العالمية للتعليم (GCE)، احتفلنا بالحصول على الالتزامات بمجموعة من الأهداف والاستراتيجيات القائمة على الحقوق. وبعد ستة أشهر، اجتمع العالم مرة أخرى وأعاد تأكيداً للالتزاماته تجاه هذه الأهداف من خلال وضع أهداف واضحة للتعليم من خلال إطار عمل الأهداف الإنمائية للألفية (MDG).

وعلى الرغم من ذلك، وكما يبين هذا التقرير، لا يزال الوفاء بالوعد المقطوع في تلك الأيام بعيد المنال. ونستطيع أن نستمد الشجاعة من حقيقة أن عدد الأطفال غير المتحقّين بالمدارس قد انخفض من أكثر من 100 مليون طفل إلى 67 مليون طفل، والفجوة بين الفتيات والفتيان أخذت بالتقلص، إذ تمثّل الفتيات الآن ما نسبته 53% من الأطفال غير المتحقّين بالمدارس بالمقارنة مع نسبة 60% حين اجتمعنا في داكار. وما تزال حتى الآن، كما يظهر هذا التقرير بشكل واضح، ملايين الفتيات في شتى بقاع العالم محرومات من حقهنّ في التعليم الكامل والممكن.

وقد أكدت العديد من المعاهدات على المساواة بين الفتيات والفتيان في حق الحصول على تعليم أساسي شامل نوعي. كما اعترف المجتمع العالمي بتعليم الفتيات بوصفه الاستثمار الوحيد الأفضل من أجل تحقيق التنمية. وعلى الرغم من هذا، تبرز البحوث التي أجرتها الحملة العالمية للتعليم الإخفاقات في السياسات وعملية التنفيذ والتمويل التي تتسبب في تهاوي الفتيات من خلال التصدّعات في هياكل التعليم في جميع أنحاء العالم.

إنها بمثابة فضيحة بالنسبة لي أن نسبة فرصة ذهاب الفتيات إلى المدرسة الثانوية في 47 دولة من أصل 54 دولة أفريقية تقل عن 50%. وما اعتبره أمراً مأساوياً بصفتي مدافعا مخضرمًا عن الأطفال في النزاعات هو أن حياة الفتيات والتحاقهن بالمدارس لا يزال مهدداً بالعنف الجنسي في أوقات الحرب وفي المنزل وحتى في المدارس.

الملخص التنفيذي

الأزمة المخفية في تعليم الفتيات

إنَّ القدرة على الحصول على التعليم تبحث في القيود المفروضة على قدرة كل فئاة وشاب على الحصول على التعليم وتوفير بيئة يمكن للجميع فيها أن يتعلم بصورة فاعلة، بغض النظر عن الموقع أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية. ويجب أن تضمن الدول مجانية التعليم وتغطية كافة تكاليفه والتغلب على كافة العوائق المالية، ويتضمن ذلك تقديم الحوافز للعائلات الفقيرة وأن تكون المرافق المدرسية مناسبة للأطفال وخالية من العوائق المادية وملائمة من الناحية الصحية وقريبة من المنزل.

يناقش مدى قبول التعليم حاجة الدول إلى توفير التعليم بحيث يكون الشكل والمحتوى والبنية مقبولة للفتيات والأولاد على حد سواء. ويجب أن تدرس الدول طرق ضمان توظيف المعلمات ودعمهن ومنحن حقوق متساوية. ويجب عليها أيضا أن تضمن ملاءمة وأمان عمليات التعليم والتعلم والمساحات للفتيات مع إدراك الرابط بين قدرة الفئاة على التعلم ومقدار تعلمها.

إن القدرة على تكيف التعليم تؤكد على أهمية تنظيم التعليم بحيث يكون قادرا على التكيف ومتجاوبا مع الاحتياجات المتنوعة للفتيات والأولاد. وهو يبحث في العوائق التي تفرضها عمالة الأطفال وزواج الأطفال وحمل المراهقات ويقترح السياسات التي يمكن استخدامها للتغلب على هذه العوائق.

ويحدد إطار العمل القائم على الحقوق ودراسات الحالة أهمية ضمان الحقوق ليس فقط لتعليم الفتيات ولكن بدمجه في تعليم الفتيات ومن خلال تعليم الفتيات. ويُبرِّز إطار العمل ودراسات الحالة المبادئ الرئيسية التي ينبغي أن توجه العمل من أجل التغيير بهدف عدم التمييز والمشاركة والمساءلة والتمكين.

وألقت دراستان متعمقتان على مالي وبنغلاديش المزيد من الضوء على دور السياسة العامة في توسيع رقعة الحق في التعليم للجميع في مواجهة شح الموارد وعدم التكافؤ المترسخ بين الجنسين في المجتمع بشكل عام. وحققت بنغلاديش مكاسب مبهرة في ضمان توفير التعليم وتسهيل الحصول عليه بالنسبة للفتيات. ومن غير المفاجئ عندئذ أنها حققت التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق في المراحل الابتدائية واجتيازها وفي أن حكومتها بصدد إطلاق مناهج مبتكرة لضمان قبول التعليم وتكليفه مع احتياجات الفتيات الخاصة. ولا تعتبر مالي متأخرة في مسألة التكافؤ بين الجنسين في التعليم غير أنها بدأت بداية جيدة في إتاحة الفرص لتوفير التعليم للفتيات مع زيادة مذهلة نسبتها 79% في التحاق الفتيات في المدارس خلال السنوات العشرة الأخيرة. وهي تحتاج حالياً إلى دراسة كيفية ترجمة أطرها القانونية المتينة إلى سياسة وممارسة لدعم التغيير العميق لصالح التكافؤ بين الجنسين من خلال التغلب على العوائق التي تقف في وجه القدرة على الحصول على التعليم ومدى توفره وقدرته على التكيف.

تعتبر الحوكمة الجيدة وتحديداً عمل الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي الموجودة ضمن الأطر الاقتصادية الشاملة التي تُفضِّل التكافؤ بين الجنسين، غاية في الأهمية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم. وتمت معاينة تجارب الدول التي تقبع في قمة وقاع جدول التوفر مع الإشارة إلى الحاجة إلى زيادة الاستثمار العام في التعليم وحماية الأجور وزيادة فرص منح القروض للفتيات والنساء.

يُعتبر التقدم الأخير في حفز المزيد من الفتيات على الالتحاق في المدارس الابتدائية سبباً للاحتفال. وتُشكل الفتيات حالياً 53% فقط من الأطفال غير المسجلين في المدارس مقابل 60% في بداية الألفية. غير أن هذا التطور الجيد ينبغي أن لا يؤدي إلى الرضا بشأن مسألة التعليم للنساء والفتيات. ويكشف هذا التقرير الواقع وراء هذه الصورة المُشرقة ظاهرياً ويُظهر أنه ما تلبث الفتيات أن تقوم بالالتحاق في المدارس فإنهن يواجهن الكثير من التحديات وفُرصهن في الاستمرار في المدارس وتحقيق مُخرجات التعلُّم والانتقال إلى التعليم الثانوي أقل بكثير من الفرص المتاحة للأولاد.

وباستخدام إطار العمل القائم على الحقوق، يفحص التقرير أولاً الجهود المبذولة في 80 دولة من ذوات الدخل المتدني لإنشاء دورة كاملة للتعليم المُتوقَّر للفتيات. وتُصنَّف جدول التوفر الدول حسب أدائها فيما يتعلق بحضور الفتيات للتعليم على مدار الدورة التعليمية حتى مرحلة التعليم الجامعي أو ما بعد المدرسة. وتندرج دول مثل الإكوادور وتنزانيا وبنغلاديش ضمن فئة "أصحاب الأداء القوي" لإحرازها تقدماً في التحاق الفتيات في المدارس وفي تحسين قدرتهن على اجتياز التعليم الابتدائي والانتقال إلى التعليم الثانوي وما بعد ذلك. وعلى الطرف الآخر من المُعادلة، تعتبر دول أخرى مثل ساحل العاج ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى "فاشلة" بسبب المعدلات المتدنية لالتحاق الفتيات في المرحلة الابتدائية واجتيازها والانتقال إلى المرحلة الثانوية. وفي منتصف الجدول، هناك دول مثل زامبيا وبوركينا فاسو وباكستان ومالي ممن حققت نتائج متنوعة تُظهر نوعاً من التحسن في حث الفتيات على الالتحاق في السنة الأولى في المدارس الابتدائية ولكن مع هبوط حاد في الأداء عند النظر إلى تجربة الفتيات في السنوات اللاحقة.

ويظهر استعراض الصورة الكلية أيضا بعض التوجهات العامة التي تدعو إلى القلق. ففي 47 دولة من أصل 54 دولة إفريقية، تقل فرصة الفتيات في الذهاب إلى المدرسة الثانوية عن نسبة 50% ويبلغ متوسط معدلات اجتياز المرحلة الابتدائية للأولاد في شبه الصحراء الإفريقية نسبة 56% مقابل 46% للفتيات. ويعتبر عدم التكافؤ الكبير إنكاراً لحقوق الفتيات ويحمل بين طبائعه تبعات اجتماعية واقتصادية ضخمة.

- تعتبر النساء المُتعلِّمات أكثر قوة وأحسن مقدرة على المطالبة بحقوقهن بالإضافة إلى تأسيسهن لعائلات تتمتع بصحة أفضل ووضع اقتصادي أكثر استقراراً.
- تقل فرصة الفتيات اللواتي يكملن تعليمهن الابتدائي كثيرا في الإصابة بمرض الايدز.
- تتضاعف فرصة الأطفال الذين يولدون لأمهات متعلّمتات في البقاء على قيد الحياة بعد سن الخامسة.
- يمكن لزيادة نسبتها 1% في عدد النساء اللواتي يكملن التعليم اللواتي أن تزيد من النمو الاقتصادي السنوي للفرد بنسبة 0.3%.

تطبيق الحقوق على أرض الواقع

إنَّ فهم السبب وراء عدم توفر التعليم بشكل كامل على كافة المستويات يعني التعمق أكثر في السياسات والممارسات الحكومية. ويتم استخدام ثلاثة أبعاد إضافية للحق في التعليم لإلقاء الضوء على الخبرات والممارسات، السلبية والإيجابية، في مساعدة الفتيات للتغلب على الصعوبات الجمة التي تواجه بقائهن في المدارس وتحسين نوعية تعليمهن وحصولهن على تجربة تعليمية غنية.

الحوكمة العالمية : دور المؤسسات المالية الدولية

تؤثر العولمة والنماذج الفكرية والمؤسسات ذات العلاقة تأثيراً قوياً على السياسات والموارد والأولويات الوطنية على المستوى الوطني. وغالباً ما يتم استبدال قيم واحتياجات التعليم باحتياجات الحكومات في الانصياع للسياسات التي يروج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وحقق صندوق النقد الدولي شهرةً باعتباره الهيئة متعددة الجوانب "التي يتم اللجوء لها" من أجل المشورة والتمويل بالنسبة للسياسات الاقتصادية الشاملة. وعليه، فهو يلعب دوراً هاماً في صياغة السياسات الاقتصادية الشاملة لتلك الدول التي تلجأ إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي. وتقتضي السياسات التي ينصح بها صندوق النقد الدولي عادة قيوداً صارمة على الإنفاق العام. وهذا يحد بدوره من قدرة الدول على الاستثمار بشكل كاف في تعليم الفتيات، ويزيد من تكاليف الفرص البديلة لتعليم الفتيات في العائلات الفقيرة. ومن الضروري توافق دور وسياسات صندوق النقد الدولي مع قانون حقوق الإنسان الدولي بما فيها التأكيد على حقوق الطفل والحق في التعليم وحقوق النساء.

ومن الضروري أن تعمل وزارات المالية المحلية مع صندوق النقد الدولي لتبني سياسات اقتصادية شاملة تقدم للدول أكبر قدر من المرونة في الإنفاق مع تجنب النهج الواحد الملثم للجميع الذي يتجاهل تأثير إطار السياسة الاقتصادية على الجندر. وينبغي مواصلة المرونة المالية التي قدمها صندوق النقد الدولي للدول ذات الدخل المتدني خلال أسوأ شهور الأزمة المالية الأخيرة على المدى المتوسط لتعالج وبصورة مستمرة التأثيرات الناجمة عن عدد من الأوضاع المالية، بما في ذلك المضاربة في السلع الغذائية والوقود والتدفقات الواردة من "أموال المضاربة".

وينبغي على البنك الدولي أن يكون متوازناً في دراسة آثار سياسته وأدوات إقراضه على الجندر، والتي تعني جندرة جميع عمليات البنك ومراقبتها. وعلى الرغم من البحوث المتعمقة الخاصة بالجندر واستراتيجيات الجندر المتعددة والسياسات التشغيلية إلى جانب الكثير من الكلام حول التكافؤ بين الجنسين، فإن البنك الدولي غالباً ما يفشل في ترجمة تصريحاته واستراتيجياته وسياساته إلى إصلاح ملموس في استثماراته. ولا بد لعمليات التعليم أن تراعي الجندر وأن تسعى على وجه الخصوص إلى تشجيع إلغاء الرسوم وعمل الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، والحوافز من جانب الطلب لاستهداف الفئات المهمشة. ولكي تعالج إستراتيجية البنك الدولي الجديدة "التعلم للجميع" الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمّسات، فلا بد أن تتضمن الاستثمارات المتزايدة بشكل كبير في محو أمية البالغين وتنمية الطفولة المبكرة كركائز رئيسية لبرنامج التعليمي، مع ضمان اجتياز الفتيات لتعليمهن الابتدائي وانتقالهن إلى مرحلة تتمتع بنوعية جيدة من التعليم ما بعد المرحلة الابتدائية، وتحديدًا من خلال توفير التعليم الثانوي المجاني. وينبغي على البنك الدولي توسيع نطاق تعريف التعليم ليشمل المدخلات والعمليات والنتائج التي تؤدي إلى تغيير أعراف الجندر بدلاً من الأهداف الاختزالية فيما يتعلق بالقراءة والرياضيات التي تحظى حالياً بالأولوية ضمن أطر البنك المعيارية.

تصحيح الأخطاء : نحو شراكة عالمية لتعليم الفتيات

أصبحت مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع هي الآلية العالمية السائدة لتوطيد الحوار السياسي وتعزيز مبادئ فعالية المساعدة في التعليم الأساسي. وقد ضخّت أيضاً أموالاً في البلدان التي أثبتت التزامها بتحقيق الشمولية في تحقيق التعليم الابتدائي للجميع والمساواة في التعليم بين الجنسين. وتستعد مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع الآن لعمل مشروع تجديد رئيسي قائم على التزامها بزيادة الدعم لضمان حصول الفتيات في التعليم واستمراريتهن طوال الدورة الدراسية. وعلى الرغم من ذلك، تحتاج مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع لتحقيق هذا الالتزام إلى إصلاح أطر عملها وأدواتها وممارساتها المالية لكي تقتضي العناية المستمرة والمتكاملة من الحكومات والجهات المانحة بأهداف التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. ومن خلال تعزيز السياسات والممارسات التي يمكنها تحقيق فقرة في تعليم الفتيات، يمكن لشراكة مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع أن تدفع كل عضو من أعضائها إلى توحيد استثماراته في التعليم وراء الأهداف المشتركة للتكافؤ بين الجنسين من أجل زيادة الطلب على التعليم النوعي للفتيات وتوفيره. وعلى هذا الأساس، يتعين على الجهات المانحة تقديم التزامات ضخمة وطويلة الأجل لتجديد مبادرة المسار السريع، وفي الوقت ذاته ضمان مراعاة عملياتهم للجندر بصورة شاملة.

التوصيات

تستطيع الحكومة وينبغي عليها أن تعمل ليس فقط لتجعل التعليم متوافراً بل وأيضاً يسهل الحصول عليه ومقبولاً ويسهل تكييفه. فينبغي أن تكون المدارس مجانية وآمنة للفتيات، مما يضمن بأن تحصل الفتيات على فرصة للبقاء في المدرسة والتعلم فيها حتى إتمام التعليم الابتدائي والانتقال إلى المستوى الثانوي والجامعي.

1. ينبغي أن تكون خطط الحكومة القوية المدعومة بالموارد هي جوهر الجهود لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم. ويجب على كافة الحكومات إجراء تدقيق على الجندر لاستراتيجيات التعليم الوطنية. وينبغي تكميل هذا الأمر بعمل موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي لضمان التمويل الكامل لسياسات وخطط تعزيز ورعاية حق الفتيات في التعليم. وينبغي أن تعالج الخطط الحكومية ما يلي:

- القضاء التدريجي على حواجز التكلفة التي تمنع الفتيات من إكمال تعليمهنّ الابتدائي والانتقال نحو تعليمهنّ الثانوي والجامعي. وينبغي أن يشمل هذا إلغاء الرسوم والتكاليف الأخرى والإجراءات من جانب الطلب مثل المبالغ التي يتم صرفها للطالبات وبرامج التغذية المدرسية ووسائل النقل المدعومة أو المجانية للمدارس.
- التحسينات على البنية التحتية للمدارس، مثل بناء مراحيض منفصلة وضمان الأمان في المباني المدرسية.
- سياسات التوظيف التي تضمن التمثيل المتوازن بين الرجال والنساء في مهنة التدريس.
- تدابير القضاء على تحيز الجندر والصورة النمطية في التعليم والتعلم مثل ضمان التمثيل الإيجابي للمرأة في الكتب المدرسية والتدريب على ممارسة التكافؤ بين الجنسين في الصف الدراسي.
- قوانين وممارسات للقضاء على جميع أشكال عنف الجندر داخل المدارس.
- متابعة التقدم وفقاً للأهداف القائمة على المساواة بالنسبة للالتحاق والتقدم والتعلم بطريقة تصنف البيانات حسب الجندر والعمر والصف والثروة والموقع بين أمور أخرى.

2. ينبغي على الحكومات أن تكون منفتحة وشفافة في عمليات إعداد الموازنة والتخطيط وخاصة في إشراك الجماعات النسائية كجزء من التزامها بمشاركة المجتمع المدني على نطاق واسع في التخطيط لقطاع التعليم ومراقبة الموازنة.

3. ينبغي على الحكومات أيضاً أن تخطط للقوانين وتسنّها لمنع ممارسات التمييز في إدارة المدارس مثل الاستبعاد لأسباب الحمل أو زواج الأطفال.

في حين تعتبر الدولة النقطة الأساسية للتغيير في السعي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، يبقى دور المؤسسات الدولية دوراً حيوياً ومؤثراً. وينبغي على المجتمع العالمي المشاركة بفعالية في الجهود الهادفة إلى ضمان الحقوق المتساوية في التعليم وعبر التعليم للفتيات والفتيان.

1. يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة عقد اجتماع رفيع المستوى في دورة الجمعية العامة الاستثنائية في أيلول 2011 لرفع الوعي السياسي بشأن التحدي المستمر في التكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم، ووضع إستراتيجية عالمية لضمان اتخاذ إجراءات ملموسة لتوسيع نطاق التدخلات الهادفة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم على جميع المستويات.

2. ينبغي على الاجتماع رفيع المستوى تحديد عملية لوضع التزامات جديدة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم والتي يجب أن يتم الإعلان عنها في عام 2012.

3. ينبغي على صندوق النقد الدولي ووزارات المالية ضمان رعاية صياغة نماذج الاقتصاد الكلي وتقديم المشورة ووضع السياسات للجندر، وأخذ العبء غير المتكافئ الواقع على كاهل المرأة بالنسبة للقيود على إنفاق القطاع العام بعين الاعتبار.

4. ينبغي على البنك الدولي ضمان مراعاة جميع الاتفاقيات مع الدول التي يتعامل معها والعمليات التي تجري للجندر، وإعطاء إستراتيجية "التعلم للجميع" الجديدة الأولوية للتكافؤ بين الجنسين في الحصول على التعليم والتعلم من خلال جميع مستويات التعليم.

5. ينبغي على جميع الجهات المانحة للتعليم عمل التزامات جديدة مدتها 3 سنوات لتجديد مبادرة المسار السريع، مع زيادة دعمها الثنائي بما يتماشى مع أهداف الجندر المتفق عليها في المرحلة الدراسية الابتدائية والثانوية بما في ذلك القضاء التدريجي على جميع حواجز التكلفة التي تقف في وجه التعليم. ويجب أن يكون الدعم الثنائي سهل التنبيه وبأن يكون موجهاً نحو المناطق والدول تتمتع فيها الإناث بميزات أقل مقارنة بالذكور.

6. أدى السعي وراء التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق في المدارس إلى التغطية على الحاجة إلى الاهتمام المتوازن والاستثمار في السياسات التي تضمن بقاء الفتيات في المدارس والحصول على التعليم الذين يحتجنه لتمكينهن مدى الحياة. وينبغي أن يشمل إطار عمل ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية أهدافاً شاملة تعالج قضايا الحكومة والتنفيذ إلى جانب بقاء الفتيات والفتيان في المدارس وإكمالهن للتعليم.

"لا يعدُّ تحقيق المساواة للنساء والفتيات مُجرّد حق أساسي من حقوق الإنسان فحسب، بل إنه كذلك ضرورة اجتماعية واقتصادية".

— الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون
(2 يوليو 2010)



1

المقدمة

تتمهيناً من دخول المدرسة وتعلم المهارات الابتدائية والسعي لمرحلة ما بعد التعليم الابتدائي. وفي كثير من الدول، يتم تحديد دور المرأة بناء على العمل المنزلي غير المأجور الذي يعملن به للحفاظ على استمرارية الأسر، ودورها الإنجابي في الأسرة. إن التبعية الاقتصادية للرجل ونقص المشاركة في المجالات العامة مثل هيكل الحوكمة المحلية وسوق العمل والعنف البدني والجنسي والتعريفات الاجتماعية والثقافية للدور "المناسب" للنساء تتداخل جميعها لإنكار الحقوق المتساوية للنساء والفتيات بصورة منهجية – بما في ذلك الحق الوحيد الذي يتضمن أفضل الفرص لصياغة قوتهن وتقرير مصيرهن وهو التعليم.

يتعاطم أساس التمييز بناء على الجندر ضد النساء والفتيات أكثر من خلال جوانب التهميش الأخرى مثل كونهن جزء من الأقليات الدينية أو العرقية – اللغوية أو أن تكون من أصول إفريقية أو تعيش في المناطق القروية أو أن تكون من ذوي الإعاقة أو تعيش ضمن شريحة الدخل المتدني. ويمكن أن تتفاقم التقسيمات الداخلية الصارخة بين من يعيشون في مناطق يسهل الوصول إليها ومن يعيشون في مناطق نائية من خلال المساوئ المتشعبة للجندر.

فعلى سبيل المثال، ينفق الأولاد الأثرياء في بوليفيا وهندوراس وتانزانيا ومدغشقر والعديد من الدول الأخرى أكثر من ضعفي ما تنفقه الفتيات الفقيرات في المناطق القروية على التعليم.¹

ويهدف هذا التقرير إلى إظهار أن القدرة على الحصول على التعليم لا تعني أبداً نهاية لتهميش الفتيات وتمييزهن في التعليم. وهو يُعزِّزُ أي اطمئنان سابق لأوانه في المجتمع العالمي ويكشف استمرار استثناء الفتيات في أنحاء العالم وتمييزهن على

بالرغم من أننا أصبحنا في عام 2011، إلا أن 1 من 4 نساء لا يستطيعن قراءة هذه الجملة. ويعتبر هذا الأمر مأساة وإنكاراً للحقوق على نطاق كبير جداً. في عام 2005، فشل العالم في تحقيق الهدف الأول المتفق عليه في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وهو القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي مع نهاية ذلك العام. وعلى الرغم من احتجاج منظمات المجتمع المدني والتربويين، إلا أن التقصير قد حصل دون أدنى تعليق أو اهتمام من جانب المجتمع العالمي ككل. ومنذ ذلك التاريخ، تم إحرار تقدّم مستمر على الأقل في مجال التعليم الابتدائي، مع تراجع في التفاوت في نسب الالتحاق في المدارس تدريجياً، بحيث تمثل الفتيات الآن 53% فقط من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وهو تحسن ملحوظ مقارنة بالحالة التي كانت عند بداية العقد حيث بلغت نسبة الأطفال غير المسجلين في المدارس من الفتيات 60% (يونسكو 2000). وهو تحسن ملحوظ تجاه الوضع في بداية العقد عندما كانت الإناث تُشكِّل 60% من الأطفال الخارجين من مدارسهم (يونسكو 2000). وعلى نحو مماثل، وقد وصل مؤشر التكافؤ بين الجنسين العالمي في المعدلات الوطنية للالتحاق بالمدارس، والذي يعكس نسبة الفتيات إلى الفتيان في مرحلة التعليم الابتدائية إلى نسبة 0.98، وهو تحول كبير مقارنة بنسبة 0.93 قبل 12 عاماً (يونسكو 2000).

ومع ذلك، لا ينبغي أن تؤدي هذه التنمية إلى الرضا لدى المجتمع العالمي حول حالة وتجربة الفتيات في التعليم وخاصة في الدول الأكثر فقراً. ورغم وجود المزيد من الفتيات في الفصول الدراسية، إلا أن الملايين منهن في جميع أنحاء العالم لا يزلن يواجهن تمييزاً وِعناً وإهمالاً واستغلالاً وسوء معاملة. وحيث يمكن أن يلعب التعليم دوراً تحريراً في تمكين الفتيات وتوفير نفس فرص الحياة المتوفرة للفتيان، فإن التمييز المنهجي ضد الفتيات والنساء يعمل على منع العديد من الفتيات الأكثر

¹ لا يقتصر التهميش بسبب المكان أو العرق أو الإعاقة على النساء والفتيات فحسب، لكن "أدوار الجندر المُترَبِّحة بعق والعلقات في المجتمع تميل إلى تعزيز هذه العوائق أمام الفتيات" (رابطة آسيا وجنوب الباسيفيك للتعليم الابتدائي والتعليم الكبار 2010، الصفحة 21). وبالفعل، فإن العديد من العوامل التي تؤدي إلى التهميش والتمييز ضد الفتيات تعتبر مستقلة وتفاقم بعضها البعض (مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات 2010). وفي حين تعتبر نسبة الفتيات في المدارس أكثر من الأولاد في بعض الدول مثل البرازيل، يعتبر التركيز على الفتيات وسيلة فعالة لتوفير فرص تعليم أفضل للمهمشين والذين يعانون من الإقصاء الاجتماعي على كافة الأصعدة (مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات 2010). ويعتبر الجندر نقطة دخول لتقييم التهميش نظراً لطبيعته المتداخلة التي تعزز أو تخفف التمييز والمساوئ – وتفيد إجراءات ضمان حصول الفتيات إلى التعليم النوعي عادة المجموعات المهمشة الأخرى (دن، 2009).

بين الجنسين في الحصول على التعليم والمشاركة المستدامة في التعليم وتحقيق مُخرجات التعلم (ويلسون 2003).

وألقت دراستان متعمقتان على مالي وبنغلاديش المزيد من الضوء على دور السياسة العامة في توسيع رُقعة الحق في التعليم للجميع في مواجهة شح الموارد وعدم التكافؤ المُترسخ بين الجنسين في المجتمع ككل. ومن خلال اعترافه بدور الحوكمة الجيدة كعنصر أساسي في تطبيق حقوق الإنسان، يتحقق هذا التقرير أيضاً من النماذج الفكرية الاقتصادية العالمية وأطر تطوير التعليم التي أثرت بقوة على البيئة التي يتم فيها تشكيل سياسة التعليم المحلية. وأخيراً، يتطرق التقرير إلى شراكات التعليم العالمية ومبادرة المسار السريع للتعليم للجميع لتحديد ما يمكن بل ويجب على الأطراف المعنية في المجتمع العالمي للتعليم أن تقوم به لاحقاً لتحديد وزيادة التدخّلات بصورة فاعلة لتحسين التكافؤ بين الجنسين في التعليم.

في عام 2011، ظهرت دلائل تجدد اهتمام المانحين والدول الشريكة والمؤسسات الدولية بقضية تعليم الفتيات. ويحدد هذا التقرير أولويات العمل من أجل الفترة المُقبلة بناء على التحليل القائم على الحقوق والالتزام الواضح لضمان استقاء الدروس من الماضي. وعلاوة على ذلك كله، لا بد أن تكون رسالة هذا التقرير واضحة. يجب أن تنتهي الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها الحكومات إزاء التزاماتها بضمان التكافؤ بين الجنسين في التعليم وتقع مسؤولية دعم هذا الهدف على عاتق المجتمع العالمي.

كافة مستويات التعليم. وبالرغم من تحسن أرقام الالتحاق في المدارس، فإن الفتيات عند التحاقهن في المدارس يواجهن تحديات جمة وتقل فرص استمراريتهن مقارنة بالأولاد ومتابعة تعليمهن والانتقال إلى التعليم الثانوي. لا يزال الحق في التعليم مُنتهكاً للملايين الفتيات ولا يزال التكافؤ الحقيقي بين الجنسين في التعليم - وغيره - بعيد المنال.

ويُعالج هذا التقرير الواقع المروع من خلال فحص حالة تعليم الفتيات في 80 دولة نامية بناء على الإطار المفاهيمي الذي تمت صياغته لدراسة الحق في التعليم والمعروف باسم "إطار عمل 4As"؛ الكلمات الأربع التي تبدأ جميعها بحرف A باللغة الإنجليزية، وهي (4As) (availability, accessibility, acceptability & adaptability/ مدى توفر فرص التعليم، وقدرة الجميع على الحصول عليها، ومدى قبولها، وقدرتها على التكيف). ويُحدد إطار 4As، الذي تبنته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 1999، التزامات الدولة لضمان قدرة الجميع على الحصول على التعليم ومدى توفره، ومدى قبوله، وقدرته على التكيف مع احتياجات وظروف جميع الأطفال. ويتناول التقرير العوائق والممارسات المثلى لضمان توافق توفير تعليم للفتيات مع إطار 4As. ومن خلال ذلك، فإنه يحدد الخطوات الضرورية التي يجب أن تتخذها الحكومة لتأكيد كفاءة الحق في التعليم للفتيات والأولاد على حد سواء. ويُوفر إطار 4As مجموعة متكاملة من الفئات والمؤشرات يشارك من خلالها في مجموعة أكبر من جوانب التعليم بدلاً من النظر إلى معدلات الالتحاق بالمدارس. وهو يجمع بين الحق في التعليم وعبر التعليم ومن خلال التعليم (مشروع الحق في التعليم 2010، 2009) ويقدم بدالاً للتركيز المحدود على صافي نسبة الالتحاق بالمدارس مما يوفر منهجاً شمولياً للتكافؤ

المنهج القائم على الحقوق: إطار 4As

في الاعتراف بالتعليم كأحد الحقوق مع "جهود محدودة لتطوير مؤشرات للحق في التعليم على المستوى الدولي" (مشروع الحق في التعليم 2010، الجزء 1). من الأسباب الهامة لهذا الأمر أن التعليم يعتبر بشكل أساسي منذ زمن طويل هدفاً تنموياً وليس حقاً إنسانياً.

ولعبت الأهداف الإنمائية للألفية في التعليم دوراً إيجابياً في إبراز الحاجة إلى إجراءات عالمية لتحقيق أهداف الالتحاق بالمدارس والتكافؤ بين الجنسين. لكن في الوقت الذي تعتبر فيه الأهداف قيمة في تحديد جوانب معينة لعدم التكافؤ بين الجنسين، فإنها تُختزل في الجوهر وتركز على الحصول على الحق في التعليم بشكل متساو بدلاً من التركيز على تحقيق الحق في التعليم بشكل متساو وتخفف في المشاركة في حالات عدم المساواة الوطنية الداخلية (إنترهالتر وآخرون 2010).

وبالرغم من أنها أوجدت خطاباً للمساءلة عن أهداف التعليم، فقد اتبع هذا الخطاب حالياً منهجاً يشيد بالتقدم المحرز في نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس وفي الوقت نفسه يغضّ البصر عن الاضطهاد والتمييز والفقير وعدم التمكين والتي تعتبر هي الحياة الفعلية للعديد من الفتيات في أرجاء العالم داخل وخارج غرف الصف. ومن ناحية أخرى، يوفر الإطار القائم على الحقوق لتحليل تقدم الفتيات في التعليم إطاراً شاملاً مناسباً للسعي وراء تكافؤ حقيقي في التعليم بالنسبة للفتيات خلال العقد القادم مع ضمان عدم عزل الالتزامات السياسية للدول عن التزاماتها القانونية (ويلسون 2003).

يعتبر دعم حقوق الإنسان وكرامته ورعاية العدالة الاجتماعية وتحسين التنمية الاجتماعية والمساهمة في النمو الاقتصادي جميعاً أسباب قوية لوضع تعليم الفتيات على رأس سُلّم الأولويات. غير أن المبرر الأقوى لمنح الأولوية لتعليم الفتيات هو أنه حقهم الإنساني الذي يؤكده القانون الدولي والوطني. ويقوم الافتراض الأساسي لهذا التقرير على أنه ينبغي الاعتراف بقانون حقوق الإنسان بصراحة باعتباره القاعدة الأساسية لجهود تحقيق التعليم للجميع (سينغ 2011)، وذلك لأنه يوفر أساساً معيارياً لتقييم مؤشرات التعليم (مشروع الحق في التعليم 2009). وبالرغم من استخدام العديد من المؤشرات والمناهج المختلفة لقياس التقدم نحو التكافؤ بين الجنسين، في التعليم وبشكل عام، إلا أن المنهج القائم على الحقوق يُركّز على مسؤولية وقدرة الحكومات على تطبيق الحق في التعليم (مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات 2010ب، موسير 2007).

وتم تحديد الحق في التعليم في العديد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وأهمها اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وهي تُشكّل فيما بينها "المجموعة الأكثر شمولية من الالتزامات المُطبقة قانونياً المتعلقة بحقوق التعليم والتكافؤ بين الجنسين" (يونسكو 2003). ويتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص أكثر النصوص صراحة فيما يتعلق بالحق في التعليم، حيث تحدد المادة 13 هدف الدول فيما يخص التعليم الابتدائي والثانوي والعالي بالإضافة إلى محتوى ذلك التعليم (مشروع الحق في التعليم 2009). ويبدو ذلك، ومقارنة بحقوق الإنسان الأخرى، تباطؤ المجتمع العالمي

1 أولاً، مدى توفر التعليم هل يعتبر التعليم متوفراً بشكل عام؟

2 ثانياً، القدرة على الحصول على التعليم هل هناك عوائق جغرافية أو اقتصادية أمام الحصول على التعليم؟

3 ثالثاً، مدى قبول التعليم ما هو محتوى التعليم؟

4 رابعاً، قدرة التعليم على التكيف إلى أي حد يتكيف التعليم مع احتياجات الفئات المختلفة من الناس؟

الشكل 1. إطار 4As

الإطار، حيث أنها مترابطة بطبيعتها ويجب النظر إليها ككل. وتتأثر الرسوم الدراسية بالقدرة على الحصول على التعليم والحوكمة، في حين يمكن اعتبار عمالة الأطفال قضية تتخلل إطار 4As بأكمله. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن مواجهة عقبات في البيت والمدرسة وعلى الطريق من وإلى المدرسة تقف في طريق ضمان الحصول على التعليم ومدى توفره، وقدرته على التكيف، ومدى قبوله (محمد واسكندر 2005).

لا يتعلق إطار 4As فقط بالجنود فهو مفيد أيضاً لتقييم جميع جوانب التعليم. وفي سياق هذا التقرير، وضمن كل جانب من جوانب إطار 4As، تم اختيار المؤشرات الثانوية الأكثر ارتباطاً بالجنود من أجل التحليل، لتسهيل التحليل في أنحاء الدولة والحكم على أداء تلك المؤشرات. ويستند هذا التحليل إلى العمل المتقن لمنظمة أكشن أيد إنترناشيونال ومشروع الحق في التعليم، باستخدام العديد من المؤشرات التي تم اختيارها في عملية تعريفهم لبيئة المدرسة المثالية لتعليم ذو نوعية جيدة (منظمة أكشن أيد 2011).

ليس هناك نقص في المعرفة حول أهمية التعليم بالنسبة للنساء والفتيات، فقد وثقت أعداد هائلة من المطبوعات الأكاديمية وتقييمات المشاريع الممارسات المثلى. لكن ما تزال السلطة الذكورية وعدم التكافؤ بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من تركيبة المجتمع. ولدى الحكومة مستويات متفاوتة من الإرادة السياسية والقدرة المؤسسية لسنّ وفرض القوانين والسياسات للتغلب على هذه العوامل، وبالتالي تكريس الحق في التعليم. وعلاوة على ذلك، وحتى في الحالات التي توجد فيها السياسات، فهي غالباً ما تفتقر إلى التمويل وأطر الموازنات اللازمة لتحقيق الحق في التعليم. لهذا، يحدد هذا التقرير السياسات والممارسات القانونية والسياسية والمالية التي ستدعم تحقيق الحق في التعليم وخاصة للفتيات.

ولاتباع التحليل القائم على الحقوق في تعليم الفتيات، يُسَخَّر هذا التقرير إطار 4As الذي صاغه المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة، الفقيده كاترينا توماسيفسكي، حول الحق في التعليم. وهناك أربع فئات مختلفة تستخدم في إطار 4As لتقييم المُخصَّص التعليمي:

- أولاً، مدى توفر التعليم: هل يعتبر التعليم متوفراً بشكل عام؟
- ثانياً، القدرة على الحصول على التعليم: هل هناك عوائق جغرافية أو اقتصادية أمام الحصول على التعليم؟
- ثالثاً، مدى قبول التعليم: ما هو محتوى التعليم؟
- رابعاً، قدرة التعليم على التكيف: إلى أي حد يتكيف التعليم مع احتياجات الفئات المختلفة من الناس؟

من خلال تحليل مقدار مدى توفر التعليم أولاً، وبناءً على البيانات المأخوذة من 80 دولة من الدول ذات الدخل المتدني والتي تقيس مستوى التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية والحضور المتواصل وإكمال التعليم والتعلم خلال المرحلة الابتدائية والانتقال إلى المرحلة الثانوية، يظهر التقرير بلداناً تم تصنيفها حسب الأداء تعكس كيفية نجاح أطرها القانونية والسياسية (وتنفيذها) في ضمان توفر المدارس للفتيات. ويتم بعد ذلك تطوير هذا التقييم الأساسي أكثر، من خلال دراسة قضايا تتعلق بثلاثة حقوق أخرى وهي القدرة على الحصول على التعليم ومدى قبوله وقدرته على التكيف، مما يكشف عن صورة أكثر شمولية حول السبب وراء كفاح بلدان معينة لضمان بيئات تعلم نوعية للفتيات وغيرهم ممن يقدمون أداءً جيداً. لكن من الجدير بالملاحظة أن ترقيم هذه الفئات لا يشير إلى أي شكل من أشكال التسلسل الهرمي ضمن

"ليس هناك أداة تنمية أكثر فاعلية من تعليم الفتيات. ودون تحقيق التكافؤ بين الجنسين للفتيات في التعليم، فليس أمام العالم فرصة في تحقيق العديد من الأهداف الصحية والاجتماعية والتنمية الطموحة الذي حددها لنفسه".

— كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة (2005)



3

تعتبر المساواة بين الجنسين في التعليم أساسية للتحول الاجتماعي والاقتصادي

"يعتبر إلغاء التمييز ضد الجندر وتمكين النساء من التحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم. وعندما تمتع النساء بالصحة والتعليم والحرية في اقتناص الفرص التي تقدمها الحياة لهن، ينمو الأطفال وتنشأ الدول، مما يؤدي إلى حصاد مكاسب مضاعفة للنساء والأطفال".

— اليونسيف (2007)

الإنسانية، بل وعلى البيئة الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً (هيرز وسبيرلينغ 2004، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1995، تأثير الفتيات 2010، رابطة آسيا وجنوب الباسيفيك للتعليم الأساسي والتعليم الكبار 2010). إن تعليم الفتيات هو المفتاح لضمان الصحة المحسنة للأم والطفل، ولتنمية المجتمع والنمو الاقتصادي.

الصحة: من المرجح أن تصبح الفتاة التي تتراد المدرسة نشطة جنسياً في سن متأخر، ويمكن أن تتخذ خيارات أكثر وعياً وإمكانية، وتكون أقل ضعفاً ومن المرجح أن تطلب من شريكها استخدام الواقي الذكري (فانديمورتيل وديلامونيك 2000، التحالف من أجل التعليم الأساسي، 2004). وبالنسبة إلى الفتاة في إفريقيا، فإن إكمال تعليمها الأساسي يُقلل ثلاث مرات من فرصة إصابتها بالإيدز (المؤسسة الأمريكية المعنية بحملة تعليم المرأة 2010). وتملك الفتاة التي ارتادت المدرسة سيطرة أكثر على حياتها الإنجابية ومن الأرجح أن تستخدم وسائل منع الحمل للمباعدة بين فترات حملها بطرق صحية (أبو غيدا وكلاسين 2004). ومن المحتمل أيضاً أن يكون لديها أسرة أصغر حجماً، فالنساء اللواتي ارتدن المدارس لسبع سنوات أو أكثر لديهن ما بين 2-4 أطفال أقل من اللواتي لم يرتدن إلى المدرسة (البنك الدولي 2003، كوكلكو وليوين 1993، سمرز 1994). إن منح الأولوية لتعليم الفتيات سيحتمل الجيل القادم من ختان الفتيات. ففي تنزانيا على سبيل المثال،

يعتبر التعليم جوهرياً لتطوير قدرات الفتيات وتمكينهن وتعزيز الوعي والتفكير النقدي مما يمكنهن من المطالبة بجميع حقوق الإنسان الأخرى واتخاذ قرارات أكثر وعياً (سين، 1999). ويتيح التعليم للفتيات والنساء المطالبة بحقوقهن في الصحة لأنفسهن ولأسرهن، ويعزز صياغة الأطر القانونية والسياسية التي تتسجم مع التكافؤ بين الجنسين، ويعزز السياسات الأخرى التي تشجع على تحقيق جميع حقوقهن الأخرى. ويمكن أيضاً أن يزيد من الوعي بالآليات القانونية والقضائية لحماية المرأة من انتهاكات الحقوق بما في ذلك الاستغلال والعنف المنزلي. إضافة إلى ذلك، يعزز التعليم مشاركة المرأة في الحياة الديمقراطية للدول، مما يزيد مشاركتها في مجالات صنع القرار وهيكل السلطة الرسمية. ويمكن للتعليم أن يغير علاقات القوة غير المتكافئة السائدة دائماً في المنزل والجو العام للتجربة الحية لاضطهاد المرأة، من خلال تقليل احتمالية إرسال الفتيات للقيام بأعمال منزلية في أماكن بعيدة على سبيل المثال، أو استغلالهن في تجارة الجنس. ومن خلال توفير المعرفة والمهارات والقدرات اللازمة لاتخاذ خيارات مدروسة وحماية أنفسهن والدفاع عنها من سوء المعاملة والاستغلال، وتحقيق تقرير المصير الاقتصادي والاجتماعي، فإن التعليم هو العامل الحاسم المهم لتحقيق التكافؤ بين الجنسين.

وعندما تحصل الفتاة على فرصة للتعليم من خلال الحصول على تعليم مدرسي جيد والاستمرار فيه، فإن لهذا تأثيراً تحويلياً ليس فقط على فرص حياتها الخاصة وتحقيق حقوقها

توفير التعليم

ضمان وجود الموارد بحيث يكون التعليم الجيد متوفراً لكل فتاة وشاب

التمكين الاقتصادي: يُمكن التعليم الفتيات والنساء من الحصول على عمل أفضل وأكثر أماناً. وتعزز سنة إضافية من المرحلة الابتدائية في المدرسة الأجر النهائية للفتاة بنسبة 20-10% (ساكاروبولوس وبارينوس 2002) ويتضاعف تأثير هذا المكسب المحتمل المتزايد لأن النساء والفتيات يستفدن من المال الذي يكسبهن بإعادة استثمار ما نسبته 90% من دخلهن في أسرهن مقارنة بنسبة 40-30% فقط للرجال (فورتسن 2003). ويعتبر التأثير الاقتصادي ملموساً أيضاً على نطاق كلي حيث تؤدي زيادة تعليم المرأة إلى نمو اقتصادي متزايد. فزيادة نسبتها 1% فقط في عدد النساء الحاصلات على تعليم ثانوي يمكن أن تزيد نمو دخل الفرد السنوي في الدولة بنسبة 0.3% (جمعية بلان الدولية لرعاية الأطفال 2008). وعلى المستوى العالمي، تقدم جمعية بلان الدولية لرعاية الأطفال (2008) تقديراً مدهماً، فقد تمت خسارة عائدات سنوية بقيمة 92 مليار دولار من قبل 65 دولة من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط والدول التي تمر بمرحلة انتقالية نتيجة لفشلها في تعليم الفتيات بنفس مستوى الذكور. وهذه الخسارة السنوية ليست أقل بكثير من مبلغ 128.7 مليار دولار المقدمة سنوياً من الجهات المانحة مثل المساعدات التنموية الرسمية مما يشير إلى أن المكاسب التي تستثمر في تعليم الفتيات موازية للاستثمار في المساعدات التنموية الرسمية من قبل الجهات المانحة.

يقول احتمال ختان الفتيات 3 مرات وفي ساحل العاج يقل 5 مرات إذا ارتادت الأمهات المدارس (اليونيسيف 2005).

بقاء الطفل: كلما زاد تعليم الأمهات زادت صحتهم وعلى الأرجح صحة أطفالهن. منذ 1970، يُعزى انخفاض معدل وفيات الأطفال تحت سن الخمس سنوات إلى النصف في 165 دولة إلى التحسينات في تعليم النساء في سن الإنجاب (جاكيدو وكولينج لوزانو وموراي 2010). وتقل احتمالية وفاة الأطفال في طفولتهم ممن أكملت أمهاتهم تعليمهن الأساسي بنسبة 40% مقارنة مع الأطفال الذين لم ترتاد أمهاتهم المدارس (واتكينز 2001). وتتضاعف أيضاً احتمالية بقائهم على قيد الحياة بعد سن الخامسة (بيسيغو وأحمد 1996)، وتقل احتمالية معاناتهم من سوء التغذية إلى النصف (مُنظمة إنقاذ الأطفال 2005). وستتضاعف فرصتهم في الحصول على المناعة الكاملة (اليونيسيف 2005) وتتضاعف احتمالية ذهابهم إلى المدرسة (اليونيسيف 2005).

في اريتريا، لن تلتحق 2 من بين كل 3 فتيات بالمدرسة أبداً. ومن كل ثلاث فتيات يلتحقن بالمدرسة في تشاد، ستكمل فتاة واحدة فقط الدراية حتى الصف الخامس. وفي موريتانيا، ستكمل فتاة واحدة فقط من بين 10 فتيات المرحلة الابتدائية.

[يتم إدخال جدول مدى توفر التعليم هنا]

الشكل 2. ما مدى نجاح الدول في ضمان مدى توفر التعليم للفتيات والنساء؟

المؤشر الأول هو صافي نسبة الالتحاق بالمدارس المعدل للفتيات يتبعه مؤشر التكافؤ بين الجنسين لصافي نسبة الالتحاق بالمدارس والانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية حسب الجندر والمدة المتوقعة للبقاء في المدرسة لصافي نسبة الالتحاق ونسبة الطلبة من الإناث في التعليم الجامعي وبقاء الفتيات حتى الصف الخامس ونسبة التغير في صافي نسبة الالتحاق الفتيات بالمدارس خلال العقد الماضي ونسبة التغير في انتقال الفتيات من إكمال المرحلة الابتدائية إلى التعليم الثانوي.

ضروري ولكن غير كافي: ترسم المساواة في الالتحاق بالمدارس صورة مُضللة

بالرغم من أن تحقيق المساواة بين الجنسين يعتبر مطلباً سابقاً للتكافؤ بين الجنسين، فإنه يشكل وسيلة ضعيفة بحد ذاته في تقييم التقدم الحقيقي في هذا الصدد (إترهالتر ونورث و ايكسلي 2010، ويلسون 2003). غير أنه يظل مؤشراً مقارناً مفيداً لأن البيانات متوفرة بشكل كبير ويمكن احتسابها بسهولة، غير أنها تُخفي في توفير نظرة متعمقة فيما يتعلق بالفتيات اللواتي التحقن بالمدارس وما إذا تابعن الحضور وماذا

يستند مدى التوفر بالنسبة للحق في التعليم إلى فرضية أساسية مفادها أن الموارد البشرية والمادية والميزانية يجب أن تكون كافية ومناسبة لضمان التعليم للجميع. فهو يتطلب وجود مدارس مجهزة وفيها كادر تعليمي لمرحلة ما قبل الابتدائي، والمرحلة الابتدائية وما بعد المرحلة الابتدائية. ويستند هذا الجانب إلى فكرة حرية الاختيار بشأن التعليم المدرسي الذي يوفر المعايير التي تلبى الحد الأدنى الذي تحدده الدولة.

وتم تضمين جدول توفر التعليم لثمانين دولة من ذوات الدخل المنخفض هنا مع ثمانية مؤشرات تعكس مدى توفر التعليم الفتيات والأولاد على مدار الحلقة الدراسية. ويشكل الجدول توضيحاً قوياً للانقطاع الرهيب بين حصول الفتيات على التعليم الأولي وقدرتهن على التمتع بحلقة كاملة من التعليم. ويصنف الجدول الدول إلى أربع فئات على أساس التقدم النسبي الذي تم إحرازه في جعل تعليم الفتيات متوفراً، باستخدام البيانات المقدمة من الحكومة إلى معهد يونسكو للإحصاء. وقد تم تحويل البيانات ببساطة إلى قيمة لإتاحة تصنيف الدول وفقاً للأداء. والفتيات الأربعة هي الدول ذات "الأداء القوي" و"الأداء المتوسط" و"الأداء الضعيف" و"الأداء الفاشل".² وقد احتلت الدول التي تمتلك نسبة أقل من 50% من البيانات فئة خاصة سُميت "بالظلال" ويجدر ملاحظة أن مثل هذه الدول لديها فرصة ضعيفة في تطوير قضية تعليم الفتيات دون تصور أساسي لتوزيع التعليم عبر البيانات المتاحة مجاناً.

² للتوضيح المفصل لمبررات آلية تسجيل النقاط، يرجى الإطلاع على الملحق (أ).

توافر الجدول

البلد	صافسي نسبة الالتحاق بالمدارس المعدل للفتيات	مؤشر التكافؤ بين الجنسين لصافي نسبة الالتحاق بالمدارس	النسبة المئوية للانتقال الفتيات من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية	معدل المسددة المتوقعة للبقاء في المدرسة لمؤشر التكافؤ بين الجنسين	نسبة الطالبات في التعليم الجامعي (النسبة المئوية من مجموع الطلاب)	بقاء الفتيات حتى الصف الخامس (النسبة المئوية للطلاب المتحقين بالمدارس)	نسبة التغير في صافي نسبة الالتحاق بالمدارس خلال العقد الماضي	نسبة التغير في إكمال المرحلة الابتدائية إلى التعليم الثانوي
الدول ذات الأداء القوي								
أرمينيا	94.4	1.03	98.3	1.08	56.1	—	0.5	0.5
بنغلاديش	93.3	1.08	100	1.03	35.1	66.1	—	—
بوليفيا	92.3	1	94.1	0.97	45	84.6	3.6-	5.2
بوروندي	99.8	1.01	22.6	0.87	30.5	75.9	203.2	16.8
الاكوادور	100	1.03	76.9	1.03	52.9	83.1	0.3	11.6
السلفادور	96.5	1.02	91.8	0.98	54.6	81.6	7.8	4.7
جورجيا	92.9	0.97	99.1	1	54.9	95.4	—	0.7
غانا	76.6	1.01	91.6	0.93	37.3	77.6	29.7	9.5
هندوراس	98.3	1.02	86.2	1.11	60	80.3	10.6	—
الأردن	94.4	1.01	98.2	1.04	51.3	—	0.4-	1
جمهورية قبرغيزستان	91.1	1	99.6	1.06	56.4	—	3.3-	2.4
ليسوتو	75.5	1.06	66.4	1.05	55.2	69.2	23.8	20.9
مدغشقر	99.8	1.01	55	0.96	47.5	50.2	49.4	16.4
منغوليا	99.4	1	98.9	1.12	60.6	95.4	2.2	0.5
ناراغواي	88	1	88.9	1.03	56.7	85	9-	4-
الفلبين	93.2	1.02	98.1	1.04	54.4	82.5	3.5	0.7
السنتغال	76.3	1.04	57.1	0.92	37	70.8	52.1	35.2
تنزانيا	97.3	1.01	32.3	0.95	32.3	89.2	93.8	40.7
تونس	99.9	1.01	85.8	1.07	58.8	96.3	5.7	10.4
أوكرانيا	89.6	1	99.6	1.05	54.4	—	—	0
الدول ذات الأداء المتوسط								
بوركينافاسو	60.5	0.89	50.7	0.84	32.1	77.6	109.8	31.4
غواتيمالا	94.9	0.97	89.7	0.93	50.8	69.8	19.1	2.8-
أندونيسيا	—	—	92.7	0.98	47.4	89.3	—	14.9
ملاوي	93.7	1.05	74	0.97	33.6	42.5	4.1-	0.7-
مالي	69.8	0.83	68.2	0.76	28.9	85.1	87.7t	31.1
موريتانيا	78.8	1.07	30.8	1	28.2	83.5	27.1	16.7-
مولدافيا	89.5	0.99	97.7	1.06	57.3	—	2.8-	0.4
المغرب	88.5	0.97	78.1	0.88	46.9	84.5	36.4	6.1-
موزامبيق	89.8	0.94	54.7	0.84	33.1	53.3	93.9	27.2
رواندا	97	1.03	—	0.99	43.5	50.5	27	—
سري لانكا	95.6	1.01	97.1	—	—	98.1	—	2.6-
سوازيلاند	83.7	1.02	—	0.92	49.8	87.9	16.9	—
تايلاند	89.4	0.99	88.8	1.07	54.3	—	—	—
غامبيا	71.9	1.03	83.2	0.97	—	72.1	0.6	23.9
أوغندا	93.7	1.03	55.3	0.97	44.3	59.4	—	22.4
أوزبكستان	88.8	0.98	98.9	0.97	40.5	—	—	1.9
الضفة الغربية وقطاع غزة	77.5	1	97.4	1.09	55.6	—	22-	0.3-
زامبيا	93.8	1.03	67.4	—	—	70.4	36.9	25.9
الدول ذات الأداء الضعيف								
كمبوديا	86.7	0.96	78.6	0.88	34.4	64.8	9.2	10.5
الكاميرون	85.6	0.88	45.5	0.85	43.9	79.2	—	44.1
جمهورية الكونغو	61.6	0.93	62	—	17.3	79.3	—	18

الشكل رقم 2: جدول مدى توفر التعليم: ما مدى نجاح الدول في ضمان مدى توفر التعليم للفتيات والنساء؟

توافر الجدول

البلد	صافى نسبة الالتحاق بالمدارس المعدل للفتيات	مؤشر التكافؤ بين الجنسين لصافي نسبة الالتحاق بالمدارس	النسبة المئوية لانتقال الفتيات من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية	معدل المسدة المتوقعة للبقاء في المدرسة لمؤشر التكافؤ بين الجنسين	نسبة الطالبات في التعليم الجامعي (النسبة المئوية من مجموع الطلاب)	بقاء الفتيات حتى الصف الخامس (النسبة المئوية للطلاب المتحقين بالمدارس)	نسبة التغير في صافي نسبة الالتحاق بالمدارس خلال العقد الماضي	نسبة التغير في إكمال المرحلة الابتدائية إلى التعليم الثانوي
الدول ذات الأداء الضعيف								
جمهورية مصر العربية	93.4	0.96	—	—	—	96.5	10.2	—
اريتريا	34.4	0.88	81	0.75	25	72	11.2	1.9
أثيوبيا	81	0.94	87.3	0.82	23.8	48.8	169.9	—
غينيا	67.8	0.87	40.2	0.72	24.4	64.3	90.6	33.9-
الهند	88	0.96	81.1	0.9	39.1	70	14.1	4.3-
كينيا	84.2	1.01	—	0.94	41.2	—	32.6	—
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	80.7	0.96	76.9	0.86	43.2	67.7	8.9	7.8
نيبال	—	0.98	81.4	—	39.7	63.6	—	10.8
نيكاراغوا	93.8	1.01	95.7	—	—	55.2	16.1	2.8-
النيجر	51.3	0.81	62.1	0.77	29	66.3	147	51.9
باكستان	60.2	0.84	71.9	0.82	44.5	59.5	31.5	—
طاجيكستان	95.6	0.96	97.7	0.85	29	—	3.7	0.7
تيمور الشرقية	81.8	0.97	87.5	—	40	79.4	—	—
الدول ذات الأداء الفاضل								
جمهورية أفريقيا الوسطى	56.8	0.74	44.7	0.67	30.5	48.5	—	—
تشاد	—	—	65.4	0.62	14.7	33.6	—	33
جمهورية الكونغو الديمقراطية	—	0.9	75.7	0.73	26.1	76.7	—	—
كوت ديفوار	52	0.83	45.1	—	33.3	66	7.2	18.5
العراق	82	0.88	—	—	36.2	—	1.3	—
نيجيريا	59.6	0.91	44.1	0.82	40.7	—	7.9	—
توغو	89	0.91	57.8	0.71	—	50.5	18.2	7.6-
الجمهورية اليمنية	66	0.83	—	0.62	28.7	—	58.9	—
الظل								
أفغانستان	—	0.78	—	0.6	18	—	—	—
أنغولا	—	—	—	—	—	—	—	—
بنين	86.5	0.87	—	—	—	—	—	—
الصين	—	—	—	1.05	49.2	—	—	—
غينيا بيساو	—	—	—	—	—	—	—	—
هايتي	—	—	—	—	—	—	—	—
جمهورية كوريا الديمقراطية	—	—	—	—	—	—	—	—
كوسوفو	0	—	—	—	—	—	—	—
ليبيريا	—	—	60.2	—	—	—	—	—
ميانمار	—	—	72.8	—	57.9	—	—	10.5
بابوا غينيا الجديدة	—	—	—	—	—	—	—	—
سيراليون	—	—	—	0.83	—	—	—	—
الصومال	—	—	—	0.53	—	—	—	—
السودان	—	—	98	—	—	100	—	15.5
الجمهورية العربية السورية	—	—	95.6	0.96	—	—	—	27.8
تركمستان	—	—	—	—	—	—	—	—
فيتنام	—	—	—	—	49	—	—	—
زيمبابوي	—	—	—	—	39.5	—	—	—

الشكل رقم 2: جدول مدى توفر التعليم: ما مدى نجاح الدول في ضمان مدى توفر التعليم للفتيات والنساء؟

وبالنسبة للبقية، ستنقل 22% فقط من الطالبات إلى المرحلة الأولى في المدارس الإعدادية. وفي الواقع، تقلُّ فرصة الفتيات لإتمام المرحلة الابتدائية عن 50% في 47 دولة من أصل 54 دولة إفريقية.

لذلك يعتبر الالتحاق بالمدارس الابتدائية متطلبا أساسيا لازما لتحسين المساواة بين الجنسين في التعليم إلا أنه لا يعتبر كافيا لقياس التقدم فمتوسط معدلات الالتحاق الوطنية بالمدارس يخفي في طياته تفاوتاً هائلاً بين المجموعات والمناطق وتتجاهل أرقام الالتحاق بالمدارس المعدلات المنخفضة للاستعداد للمدارس والمعدلات المرتفعة للانسحاب من المدارس، وتخفي في تحديد الخصائص النوعية لتجارب الفتيات في الغرف الصفية ومخرجات تعليمهن. وتشير المعدلات المرتفعة للانسحاب من المدارس إلى أن العديد من الفتيات يتركن المدارس بعد سنة أو سنتين فقط من التعليم، ولا يزال عدد كبير منهن غير قادرٍ على القراءة أو الكتابة أو إجراء عمليات حسابية بسيطة.

يتعلمن خلال وجودهن في المدرسة وما هن قادرات على فعله بتعليمهن عند مغادرتهن (إنترهالتر ونورث و إيكسلي 2010).

تم الربط بين معظم التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم بالزيادات السريعة في الالتحاق الأولي بالمدارس، كما هو مبين في العمود الأول من الجدول. غير أن نظرة متمنعة تُظهِر أنه حتى التحاق الفتيات بالمدارس بأعداد كبيرة- مثل تنزانيا حيث تضاعف عدد الفتيات في المدارس إلى أن نسبة الالتحاق بلغت -97.3% إلا أن معظمهن ينسحب بنفس السرعة تقريبا. وفي تنزانيا، لا ينتقل سوى ما نسبته 32% من الفتيات إلى المرحلة الإعدادية وكما أن 1 فقط من أصل 3 طلاب جامعيين هم من النساء. وعلى نحو مماثل في تشاد أيضا، ازداد معدل التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية إلى أكثر من 50% إلا أن فرص استمرارهن في الدراسة يبقى أقل من الأولاد بنسبته 30%. وازداد التحاق الفتيات بالمدارس في بوروندي زيادة ملحوظة بنسبة بلغت -200% إلا أن ما نسبته 25% سيَنسَحِن قبل الوصول إلى الصف الخامس.

تحت المجهر : انسحاب الفتيات من المدارس في ملاوي

CLASS	1	2	3	4	5	6	7	8	TOTAL
Male	571	571	571	571	571	571	571	571	4554
Female	555	455	355	255	155	55	5	5	1126
Jan	271	171	71	21	21	21	21	21	1126
Feb	272	172	72	22	22	22	22	22	1126
Mar									
Apr									
May									
June									
July									
Aug									
Sept									
Oct									
Nov									
Dec									

صورة تمثل أعداد المتحقين بالمدارس من مكتب مدير المدرسة في مدرسة جوجوتا

ويوضح هذا الأمر التفاوت بين الإحصائيات الرسمية وواقع التهميش التعليمي للفتيات في المناطق الريفية في ملاوي. ويوجد هناك تفاوت داخلي هام في الدولة والذي تم تخفيفه من خلال جمع البيانات الوطنية، كما يوجد هناك تقارير مبالغ بها حول الأرقام والإحصائيات. وفي ملاوي، فإن الفتيات هن اللواتي يعانين بشكل كبير من التهميش التعليمي، ويتضح مرة أخرى أن هناك قيوداً مدمرة في التركيز على مستويات الالتحاق بالمدارس باعتبارها مؤشراً أساسياً على المساواة بين الجنسين في مجال التعليم.

حققت ملاوي نتائج متواضعة في جدول توفر التعليم باعتبارها ذات "أداء متوسط" وتُظهِر مؤشرات مدى توفر المدارس للوهلة الأولى تقدماً إيجابياً بالنسبة للفتيات. فإنها دولة أُعْتَبِرَتْ ناجحة في إحراز التقدم نحو تعميم التعليم على الجميع وتحسين المساواة بين الجنسين بحيث بلغ صافي معدل التحاق الفتيات بالمدارس 93.7%. غير أن هذه الأرقام التي تقيس نسبة الالتحاق الرسمي بالمدارس في اليوم الدراسي الأول تُخفي في جنباتها أزمة الانسحاب مع انخفاض هائل في عدد الطلاب المتحقين بالدرجة والعدد الذي لا يزال ملتحقاً بالدرجة 8.

فعلى سبيل المثال، فإن نسبة تقل عن 7% من الأطفال المتحقين بالدرجة 1 في مدرسة جوجوتا في منطقة زومبا الريفية لا يزالون حاضرين في السنة الأخيرة من المرحلة الابتدائية وذلك نتيجة لمعدلات الانسحاب. أضف إلى ذلك أن معدلات النجاح الوطنية في الامتحانات النهائية للمرحلة الابتدائية في الصف 8 أقل بكثير من نسبة 50%، مما يشير إلى أن نسبة تقل عن 5% من الأطفال في مناطق ملاوي يكملون مرحلة التعليم الابتدائية.

يستوعب الوضع المزيد من الانتباه عند التركيز على الفتيات على وجه التحديد. ففي مدرسة جوجوتا، إذ تنجح نسبة تقل عن 2% من الفتيات اللواتي التحقن بالدرجة 1 في امتحاناتهن للمرحلة الابتدائية. ويبلغ المعدل الوطني الرسمي للانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية للفتيات ما نسبته 74%. وبناء على المشاهدة الأولية، تشير هذه الإحصائيات إلى معدلات انتقال ملائمة، ولكن ينبغي الأخذ بالاعتبار أن هذه الإحصائيات تمثل نسبة 74% من الفتيات اللواتي تمكّن من إتمام المرحلة الابتدائية والتي تشكّل، في هذه المدرسة، أقل من نسبة 20% ممن قمن بالالتحاق بالصف الأول.

أعداد المتحقين بالمدارس ابتداء من يناير 2008 - مدرسة جوجوتا في ملاوي

الدرجة	1	2	3	4	5	6	7	8
الجنس	إناث	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
عدد المتحقين	187	271	95	103	95	103	95	103
نسبة الباقي مقارنة مع الصف 1	100%	100%	50.8%	38%	29.9%	27.8%	25.5%	22.8%

الشكل 3 : نسبة الالتحاق بالمدارس في ملاوي

الحصول على البداية الصحيحة : الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

يعتبر توفر الفرص التعليمية في سن مبكرة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النجاح المدرسي المستقبلي لجميع الأطفال وللفتيات على وجه التحديد. وعلى الرغم من ذلك، لا يتم تقديم فرص التعليم للمرحلة ما قبل المرحلة الابتدائية في الدول ذات الدخل المنخفض إلا لما نسبته 18% من الأطفال (يونسكو 2011). ويشكل تقديم الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المقدمة الركيزة الأساسية لتعلم المستقبل، كما أن تبني نهج مستجيب للنوع الاجتماعي ابتداءً من هذه المرحلة الأولية من التعليم يمكن أن يكون له تأثير إيجابي هام في ضمان حصول الفتيات على التعليم المستقبلي (يونسكو 2011). وتعتبر الفتيات المشتركات في برامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أكثر استعداداً من غيرهن للبدء في المدارس الابتدائية والتكيف معها بشكل أفضل والبقاء فيها والحضور لفترة أطول مقارنة مع الفتيات اللواتي لم يحصلن على الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (البنك الدولي 2006). ويساعد توفير الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أيضاً على تخفيف عبء التوزيع غير المتناسب على النساء والفتيات في مجال رعاية الطفل والرعاية الصحية. يمكن للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة استكمال الرعاية والتغذية والتحفيز الذي تقدمه الأمهات الفقيرات اللواتي غالباً ما تكُنّ مثقلات بالأعمال المنزلية وغيرها من الأنشطة في اقتصاد الرعاية- في الوقت نفسه يخصصن فيه وقت للمدرسة وهو الوقت الذي يمكن لبناتهن خلافاً لذلك قضاؤه بمساعدتهن للاعتناء بإخوتهن وأقربهن المرضى. كما تعتبر الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أيضاً مرحلة التعليم التي تتشكل فيها افتراضات الأطفال الأولية القائمة على أساس الجندر مما يتيح الفرصة للتداخل من خلال الممارسات الإيجابية للتصدي للظاهرة الاجتماعية واسعة النطاق المتمثلة بالتمييز بين الجنسين.

ويعتمد تحقيق منافع الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة على المدى الذي يدمج فيه كل من المعلمين والمناهج والإرشادات ومساعدات التسهيل والمساحات والموقع والدعم والإدارة مشاكل الجندر في بيئة الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (يونسكو 2007). وعلى النحو نفسه، ينبغي أن ينتقل مدى توفر الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من كونه خياراً إضافياً إلى اعتباره مرحلة أساسية من عملية التعليم وفرصة هامة سانحة لتبني القيم والممارسات التي تراعي الجندر. ويمكن للحكومة التخفيف من التمييز في جوانب التغذية والتعليم والجانب الاجتماعي التي يمكن أن تتعرض له الفتيات في السنوات الأولى والذي يؤثر على فرصهن بالحياة بشكل كبير للغاية، ويزيد في الوقت نفسه من العبء الذي تتحمله الأمهات في الرعاية والتغذية- وذلك من خلال تطبيق برامج شاملة للمرحلة ما قبل الابتدائية كجزء من استراتيجيات التعليم الوطنية التقليدية وضمان الإدماج التام للجندر في برامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. ينبغي تعديل كل من القوانين المحلية والدولية لتوضيح الوضع المبهم للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في أطر الحقوق التعليمية لضمان جعله إلزامياً ومجانياً ومتساوياً.

تعليم الفتيات يعزز ويدعم محو الأمية للجميع

من أبرز انعكاسات انتشار التمييز ضد المرأة حول العالم هو معدلات الأمية بين الكبار؛ فمن بين 796 مليون شخص بالغ لا يستطيع القراءة، فإن ما يقارب ثلثي العدد هم من النساء. لقد كانت الأنظمة التعليمية على مرّ التاريخ في خدمة الذكور وغالباً ما كان يتم صياغتها بهدف تدريب موظفي الخدمة المدنية والمهن الأخرى التي يهيمن عليها الذكور. ويظهر اليوم الإرث المتمثل بالإقصاء الواسع للفتيات من التعليم في معدلات الأمية لدى الفتيات مما يعطي حجة عن مستوى قبول التعليم - حيث يُحدّد على الخرائط الوطنية الأماكن التي لا يتم فيها تقديم كل من تعليم الكبار وتدريب محو الأمية للنساء. وتعتبر الأرقام صاعقة في العديد من الدول. فإن أقل من نسبة 25% من النساء البالغات تستطيعن القراءة في كل من إثيوبيا وبوركينا فاسو ومالي والنيجر. وفي كل من بنغلاديش وباكستان والمغرب واليمن وموريتانيا - فإن نسبة تقل عن 50% من النساء البالغات يستطيعن القراءة.

ولكن يمكن أن يكون نحو أمية النساء أثر عظيم على علاقات الأسرة ومستوى مشاركة أبنائها في المدارس الابتدائية وأدائهم فيها ومشاركة النساء في هياكل الحكومة المحلية مثل لجان إدارة المدارس وجمعيات الأمهات وإمكانية جني الأمهات للدخل. يمثل تشجيع محو أمية المرأة كوسيلة لتعزيز المشاركة المتواصلة في المدارس الابتدائية تدخلاً قوياً يتطلع إلى المستقبل ويعترف بالدور الجوهري لمساعدة الوالدين في عملية التعلم وانخراط العائلة في تحسين بيئة التعلم للفتيات.

لكن لا يزال الحصول على برامج فعالة نحو الأمية يشكل تحدياً واضحاً وشاقاً وخاصة للنساء. وتم وصف محو الأمية على أنه الهدف المنسي في إطار التعليم للجميع، وهذا ما أكدته مراجعات برامج محو أمية الكبار والتي أشارت إلى صورة عامة من الإهمال المتواصل (تقرير الرصد العالمي 2011). وقد وجد أحد التقييمات الإقليمية الشاملة عدداً ضئيلاً من الاستراتيجيات التفصيلية واستنتج أنّ نهج محو الأمية غير محدد ولا يحظى بالتمويل الكافي (تقرير الرصد العالمي 2011). وتعتبر العوائق الاجتماعية التي تمنع النساء من الالتحاق بالمدارس هي نفسها التي تعيق قدرتهن على الاستفادة من برامج محو الأمية.

لن يتطلب التحول الجذري في علاقات الجندر بذل جهود مُضنية لضمان وجود الفتيات في المدارس وتلقيهن للعلم فحسب، بل سيتطلب كذلك ضمان حصول النساء على التعليم الأساسي ولاسيما أينما يتم حرمانهن من الفرص التعليمية. وبالرغم من ذلك، لا يعتبر محو أمية الكبار أولوية عالمية، كما أنه نادراً ما يعتبر أولوية وطنية. وتحتل النفقات الوطنية على تعليم الكبار موقعا متدنياً جداً عن الهدف المطلوب، إذ يبلغ نسبة 3% من موازنات التعليم الوطنية- مع وجود عدد قليل جداً من الدول النامية التي تقترب من تخصيص موارد كافية لبرامج محو الأمية. ينبغي زيادة الاستثمارات بنسبة لا تقل عن 3% من الموازنات، وينبغي أن

يُمكن السبب وراء أهمية الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بفي أن أغلب الآباء والأمهات لم يذهبوا إلى المدارس ولم يتلقوا التعليم الأساسي ولذلك لا يكونون قادرين على تعليم أبنائهم القراءة. تعوض الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عن النقص الذي تعاني منه العائلة حيث لا يستطيع الآباء والأمهات توفير ذلك التعليم الأولي المبكر خلال السنوات القليلة الأولى. ويعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية وخاصة للعائلات الفقيرة في بنغلادش.

— الفاضلة رضوان جاهان، الرئيسة السابقة لمنظمة النساء من أجل النساء في بنغلادش

”نحتاج لتوفير وتعميم الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة مما سيساعد على مواجهة تحدي جميع أولئك الأطفال الذين انسحبوا في المرحلة الابتدائية لأنّ الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة تُخفّض إلى حد كبير معدل الانسحاب من المرحلة الابتدائية. إضافة إلى ذلك، في حال تمكّنا من تقديم الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، فإنني أعتقد بأن ذلك سيكون المفتاح لتخفيض معدل الانسحاب في جميع أنحاء البلاد.”

— السيد جيبور رحمن، مدير التعليم بمنظمة إنقاذ الطفل؛

التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي
متوسط أجر المدرس: 4322 دولار سنويا	متوسط أجر المدرس: 8860 دولار سنويا
نسبة عدد التلاميذ /المدرسين 1:50	نسبة عدد التلاميذ /المدرسين 40:1
عدد ساعات التعليم: يوم دراسي كامل	نصاب التعليم المتوقع: 30 حصة في الأسبوع مدة كل منها 45 دقيقة
تكلفة المدرس لكل طالب: 86 دولار	تكلفة المدرس لكل طالب: 335 دولار

الشكل رقم 4: هيكل تكاليف المرحلة التعليمية الابتدائية والثانوية، في ليسوتو

وضخامة الاستثمارات في البنية التحتية والمدرسين الأكثر تأهيلا وذوي الأجور العالية (الصندوق النرويجي للتعليم في مرحلة ما بعد الابتدائية من أجل أفريقيا 2007). ويقدم هيكل تكاليف التعليم في ليسوتو أدناه مثلا على ما سبق.

تُظهر البيانات المتعلقة بالالتحاق بالمستوى الجامعي عواقب سنوات من تهميش الفتيات في مجال التعليم. وفي أغلب الدول الإفريقية، تشكل النساء ما يقل عن ثلث الطلاب الجامعيين، في حين يتم اعتبار ليسوتو وتونس الدولتين الإفريقيتين الوحيدتين اللتان لا تشكل فيهما النساء أقلية على صعيد التعليم الجامعي. وفي جمهورية إفريقيا الوسطى والنيجر وتشاد وملاوي، تذهب فتاة واحدة من أصل 200 فتاة إلى الجامعة، في حين يقل عدد الفتيات في الجامعات عما نسبته 20% في أفغانستان والكونغو؛ فلا عجب إذن بأنهم يقعون ضمن الفئات ذات الأداء الأدنى في جدول توفر التعليم.

بينما يظهر جدول توفر التعليم نسب نجاح الفتيات مقارنة مع الأولاد في المشاركة في مستويات مختلفة من التعليم، إلا أنه لا يوضح المدى الذي تكفل به السياسات والممارسات قدرة الفتيات على الحصول على التعليم وقدرته على التكيف ومدى قبوله بحيث يَبْقَيْنَ في المدارس ويستفيدن بشكل تام من التعليم النوعي. ويمضي هذا التقرير في إظهار كيف أن القوانين والسياسات التي تتبعها الدول تدعم أو تقوّض مدى توفر التعليم من خلال إطار 3As المتبقية.

تستهدف فئة النساء، وتزيد من تأثير برامج "تدريب المدرسين" نحو الأمية والتي تخلق فرص عمل في مجال تدريب محو الأمية للخريجين الكبار.

أفق بعيد: تمتلك الفتيات فرصة ضئيلة في التعليم للمرحلة ما بعد الابتدائية

كما هو مبين في جدول توفر التعليم، هناك معدلات مثيرة للقلق فيما يتعلق بانسحاب الفتيات ما بين مستويات التعليم الابتدائية والثانوية. وبالرغم من إمكانية إتمام الفتيات للمرحلة الابتدائية واجتيازهن لامتحانات تخرجهن، إلا أن هناك فرصة ضئيلة جدا أمامهن للانتقال إلى مرحلة التعليم الثانوي وإنهائها. ويؤدي نقص المدارس الثانوية وعدم وجود مدرسين مؤهلين وزيادة التكاليف المدرسية في المرحلة الثانوية والمناهج غير المناسبة والعوائق الاجتماعية والثقافية المرتبطة ببداية فترة المراهقة ودور المرأة في العائلة وغيرها من العوامل التي لا تخص إلى إحداث مجموعة معقدة من المشاكل، مما يعني أن المدارس الثانوية غير متاحة لأغلبية الفتيات اللواتي يعشن في البيئات التي تعاني من ندرة الموارد.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه التحديات الأساسية منتظمة بطبيعتها وتتطلب إصلاحا هيكليا كبيرا للتغلب عليها في العديد من الدول، فإن العائق الأساسي الذي يحول دون توسيع إمكانية الحصول على التعليم الثانوي هو العائق المالي. فلتكلفة الطالب الواحد في المرحلة الثانوية أكثر بنسبة 3 إلى 5 أضعاف مما هي عليه في المرحلة الابتدائية وذلك نظرا لمجموعة من العوامل: وهي كثرة المناهج المتنوعة وكثرة المواد

التوصيات بشأن توفر التعليم

ينبغي على الحكومة أن تستمر بدمج سياسات التعليم التي تشمل الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وبرامج محو أمية الكبار والتوفر التام للتعليم الرسمي للمرحلة الابتدائية وما بعد الابتدائية وبرامج محو أمية الكبار.

- يتعين على الحكومات وبشكل ملح توسيع مدى توفر أماكن التعليم الابتدائي والثانوي، وتأمين مدرسين مؤهلين تأهيلا مناسباً وتأمين بنية تحتية اللازمة، وذلك لضمان توفر التعليم للجميع، مدعومة ذلك بموارد كافية وسياسات جيدة لضمان إمكانية الحصول عليه ومدى قبوله وقدرته على التكيف.
- ينبغي على الحكومات استخدام المؤشرات المصنفة حسب الحقوق وذلك لتقييم الجوانب النوعية وتحديد أسباب الانسحاب والاختلافات القائمة بين الفتيات والأولاد إلى جانب الجماعات والأقاليم وخصوصا المناطق الريفية.
- يتعين على الحكومات تعيين وكالة متميزة لوضع السياسة المتعلقة بالرعاية والتعليم الأطفال الصغار ومرحلة الطفولة المبكرة وزيادة واستهداف تمويل للقطاع بصورة أفضل ورفع مستوى تدريب الموظفين وزيادة الرواتب.
- يتعين على الحكومات الارتقاء ببرامج محو أمية الكبار وذلك من خلال زيادة مخصصات الميزانية بما لا يقل عن 3% من الموازنات التعليمية وضمان دفع أجور كافية ووضع مهني وفرص تدريبية لمعلمي محو الأمية وتحمل مسؤولية حكومية فاعلة في مجال التخطيط والتنسيق نحو أمية الكبار.
- يتعين على الحكومات وبشكل ملح توسيع مدى توفر أماكن التعليم الابتدائية والثانوية لضمان توفرها للجميع، مدعومة ذلك بموارد كافية وسياسات جيدة لضمان الحصول على التعليم ومدى قبوله وقدرته على التكيف.

دراسة حالة مالي

من السياسة إلى الممارسة

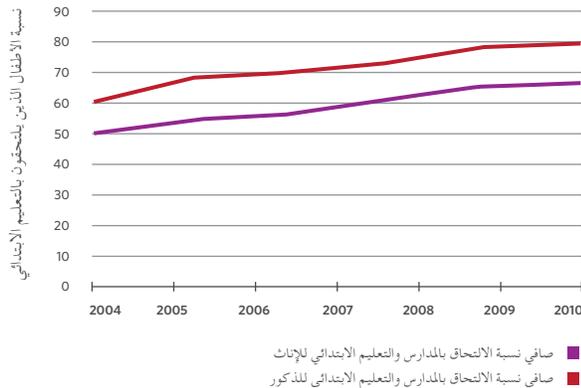
قائما وأن الجهود المبذولة للحد من عدم المساواة بين الجنسين قد فشلت إلى الآن في سد هذه الفجوة بين الجنسين. وتُظهِرُ الفجوة بين الجنسين بوضوح أكثر في المستويات العليا للتعليم ففي المدارس الثانوية تشكل نسبة الفتيات المتلحقات بالمدارس 23% مقارنة بما نسبته 37% من الأولاد. وفيما يتعلق بالجامعة، فإن 3% فقط من الفتيات يتابع تعليمهن الجامعي مقارنة بما نسبته 9% من الأولاد. ويعني هذا التزايد الهائل في التفاوت بين الجنسين طوال المراحل الدراسية أن 10% فقط من مدرسي المدارس الثانوية هم من الفتيات وأن معدل التعليم بين النساء هو 18% بينما يبلغ معدل التعليم بين الرجال 35%. ويعتبر غياب النساء عن سوق العمل ملحوظا بحيث يشارك ما نسبته 39% فقط من الفتيات في القوى العاملة الرسمية بينما يشارك ضعف هذا العدد من الرجال تقريبا في القوى العاملة بنسبة تصل إلى 68%. وفي الوقت نفسه، هناك يستفيد الاقتصادي غير رسمي من انتشار عمالة الأطفال، حيث يشارك ما نسبته 80.6% من أطفال الشرائح الأكثر فقرا في الأعمال بصورة ما (مبادرة الأمن الوطني والقضاء على التمييز 2006). تواجه المرأة على الصعيد السياسي أيضا عوائق كبيرة، حيث تشغل المرأة 10% فقط من مقاعد البرلمان الوطني، كما تلقت الجهود المبذولة لتمكينها من تعزيز حماية المرأة ضربة موجعة في السنوات الأخيرة (انظر مثال قانون الأسرة الوارد في الجزء السابع). وباختصار، تَنعَكِسُ أشكال الإقصاء المتعددة التي واجهتها النساء في المجتمع المالي في أنظمتها التعليمية.

وعلى الرغم من ذلك، بذلت الحكومة جهودا عديدة خلال العقد والنصف الماضيين بهدف إصلاح نظام التعليم وزيادة فرص التعليم وتعزيز مشاركة الفتيات في التعليم. كما نفذت الحكومة وشركاء التنمية أيضا مجموعة من الإصلاحات في نظام التعليم والأطر القانونية والبرامج الخاصة بالفتيات والمناهج القائمة على المدارس وذلك بُعْيَةً لتعزيز تعليم الفتيات. برنامج قطاع التعليم

يعيش 31% من سكان مالي البالغ عددهم 14.1 مليون نسمة تحت خط الفقر، كما وأن 54% من السكان، وفقا للمسح السكاني للأسر، هم من الأطفال تحت سن 15 عاما (صحيفة وقائع وكالة المخابرات المركزية المسترجعة 2011، بيريزنيتو 2009). ويشارك 80% من السكان في الزراعة وصيد الأسماك ويعيش 64% من السكان تحت خط الفقر الوطني (تشييري وموندي 2007، ورقة إستراتيجية الحد من الفقر وتعزيز النمو في جمهورية مالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). شهد نظام التعليم في مالي نموا سريعا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية وذلك مع زيادات هائلة في متوسط الالتحاق بالمرحلة الابتدائية وإنهائها. وقد أدت الجهود العامة المبذولة في سبيل زيادة إمكانية توفر التعليم إلى زيادات في عدد الأطفال المتلحقين بالمدارس الابتدائية بنسبة تتراوح بين 20%-15% منذ عام 2004 فقط. وكان هناك توسع هائل في نظام التعليم من خلال زيادة مدارس المجتمع التي تم الشروع بها وبنائها وصيانتها على مستوى المجتمع المحلي (مع بعض المساهمات من الدولة) وذلك زاد عدد المتلحقين بالمدارس من 176 في السنة الدراسية 1995 إلى 3120 في السنة الدراسية 2007-2008 أي ما يتجاوز السبعة عشر ضعفا. في حين لا تزال الدولة أكبر جهة مزودة للتعليم (بحيث توفر التعليم لما يقارب 60% من التلاميذ)، قامت مدارس المجتمع بزيادة عدد المدارس بشكل كبير وتحديدا في المناطق الريفية (منظمة أوكسفام 2009). غير أن التحدي المستمر هو في إدراج مدارس المجتمع ضمن إطار الدولة.

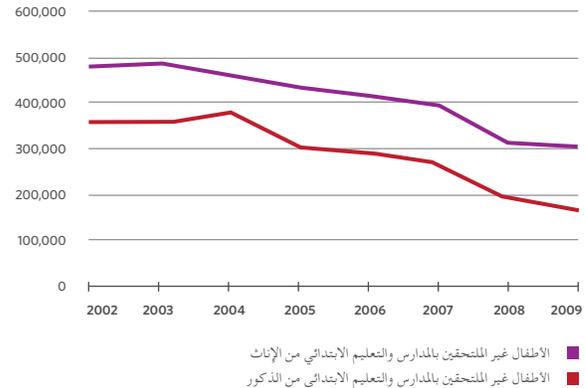
وقد أدت هذه الجهود واسعة النطاق والمبذولة في سبيل زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس إلى زيادة أعداد الفتيات في المدارس الابتدائية وتقف مالي على بعد 10 خطوات مئوية لتكون على المسار الصحيح لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمرحلة الابتدائية (تقرير الرصد العالمي للبنك الدولي 2011). ويوضح الرسم البياني هذا التقدم المطرد في زيادة مدى توفر المدارس وتحسين معدلات الالتحاق بها. ولكن الرسم البياني يُظهِرُ أيضا أن التباين بين الذكور والإناث لا يزال

صافي معدلات الالتحاق بالمدارس حسب الجندر



الشكل 6. الأطفال غير المتلحقين بالمدارس في مالي

الأطفال غير المتلحقين بالمدارس في مالي (حسب الجندر)



الشكل 4. صافي معدلات الالتحاق في مالي



برنامج قطاع التعليم

إصلاحات نظام التعليم

في ظل عملية تطبيق اللامركزية المستمرة في مالي والتي تشمل نقل صلاحية توفير وتمويل التعليم إلى البلديات على الصعيد المحلي، أصبح توفير الدولة للموارد مرتبطا بمستويات الالتحاق الإجمالي والتحاق الفتيات بالمدارس. وقد انتقلت المسؤولية المؤسسية المرتبطة بتعليم الفتيات إلى أكاديميات التعليم ومراكز إحياء التعليم، إلى جانب انتقال مسؤولية إدارة المدرسة بأسرها إلى لجان إدارة المدرسة. وتم تكليف لجان إدارة المدرسة بتخصيص حد أدنى للكوتا النسائية وتم تشكيل لجان فرعية لتشجيع تعليم الفتيات مثل جمعيات الأمهات التي تقوم برصد حضور الطالبات للمدارس والتواصل مع أولياء الأمور. وفي الوقت نفسه، تم إصدار توجيهات من أجل إلغاء الأفكار النمطية السلبية عن النساء والفتيات من جميع الكتب المدرسية، وتم تصنيف جميع المؤشرات بموجب برنامج تطوير التعليم حسب الجنس وتم أيضا إطلاق حملات توعية واسعة النطاق تهدف لتغيير التصورات الشائعة حول تعليم الفتيات.

تم إنشاء الوحدة الوطنية لتعليم الفتيات ضمن وزارة التعليم ما بين عامي 1990 و2000 وذلك لتنسيق الجهود المحلية والإقليمية المبذولة لدمج الجندر وتم أيضا إيجاد منصب مستشار وطني للأمر المتعلقة بالجندر. وبعد عام 2000، وإلى جانب اعتماد إطار عمل دكار للأعمال المتعلقة بالتعليم للجميع والهدف الإنمائي الثالث للألفية حول تحقيق التكافؤ بين الجنسين، تم تنفيذ ثلاث مراحل من برنامج الاستثمار في قطاع التعليم وذلك وفقا لإستراتيجية الحكومة للتعليم المتمثلة في برنامج تطوير التعليم (PRODEC)، التي زادت وبشكل متواصل من أهمية تعليم الفتيات في سياسة التعليم الوطنية. وفي برنامجي الاستثمار في قطاع التعليم 1 و2 اللذين تم العمل بها منذ عام 2001 إلى عام 2010، تم دمج تعليم الفتيات في أنشطة متنوعة يشرف عليها المستشار الفني الجديدة حول تعليم الفتيات.

الأطر القانونية

توجد في مالي مجموعة من القوانين التي تُقدّر حق الفتاة في التعليم. وتعتبر مالي أحد الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل والتي تم تصديقها في عام 1990. ويُقرّ دستور عام 1992 الحق بالتعليم العام والمجاني، كما ويُقرّ أيضا القانون الإطاري بشأن التعليم الصادر في عام 1999. ولكن في واقع الأمر لا تطبق هذه الأحكام على نحو فعال أبدا ويبقى هناك، ضمن الإطار القانوني الأوسع، عوائق تحول دون تحقيق حق المرأة في التعليم. ومن أحد الأمثلة على ذلك، سن الزواج القانوني المحدد بسن الخامسة عشر للفتيات في حال أبداى أولياء الأمور موافقتهم (ويحدد بسن الثامنة عشر للأولاد). ويعكس هذا الأمر انتشار ممارسة الزواج المبكر والتي تعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الفتيات لترك المدرسة. وتم بذل العديد من الجهود لرفع الحد الأدنى لسن الزواج للفتيات بحيث يصبح 18 عاما في مسودة قانون الأسرة غير أن هذه المحاولات لاقت معارضة شديدة من قطاعات معينة من المجتمع وبقيت مسودة القانون موجودة لئتم تبنيها فيما بعد.

وتم على مدار فترة التسعينيات تمرير مجموعة من القوانين الإدارية التي تقدم تدابير محددة لتسهيل حصول الفتيات على التعليم، حيث سمح خطاب التعميم (رقم 34-DNEF/00-1 فبراير 1993)، على سبيل المثال، بعودة الفتيات للمدرسة بعد فترة حملهن، ويضمن القرار رقم 3 (25 يوليو 2003 MEN-SG/1613) تمويل الدولة لالتحاق الفتيات اللواتي يبلغن 19 عاما بالمدارس الثانوية ممن يحملن شهادة التعليم الأساسي ويقدم القرار رقم 00-2223 (ME-MEF 11 أغسطس 2000) إجراءات ايجابية للفتيات من خلال تخصيص نقطة إضافية تتعلق ببرامج المنح الدراسية الجامعية.

التدخلات على المستوى المدرسي

إلى جانب الجهود التي تبذلها وزارة التعليم، تم توسيع نطاق التدخلات على المستوى المدرسي (إلى حد كبير من خلال حوافز المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الوطنية والدولية). وكانت هذه التدخلات بصورة تحويلات نقدية ومنح دراسية ومكافآت مادية مثل الحقائب والكتب وبرامج التغذية المدرسية وتوزيع الحصص التموينية ونواد للفتيات ونواد صحية في المدارس يشارك بها الأولاد والفتيات على حد سواء وبرامج فرص التعلم الثانية للفتيات وتدريب المدرسين على إتباع طرق التعليم النشطة والممارسات التي تراعي الجندر. وتعمل منظمات المجتمع المدني على زيادة برامج تعزيز الثقة بالنفس والتمكين والمرونة في التعامل، رغم أن ذلك يتم بشكل متفرق. وتعمل النساء التربويات على دعم هذه البرامج في 545 مدرسة شريكة في أنحاء مالي. وساعدت أيضا برامج محو الأمية للنساء في تغيير العلاقات بين النساء والرجال في القرى من خلال السماح للمرأة بإدارة مؤسسات أعمال صغيرة وإدارة الأموال والعمل. وقد حسّنت المراكز متعددة الأغراض للنساء والفتيات وإيجاد جمعيات تعاونية نسائية (وخصوصا في المناطق الريفية) من قدرة النساء على تجاوز مسألة مساعدة الفتيات في الأعمال المنزلية.

غير أن هناك حاجة إلى استمرار المزيد من الجهود للاستمرار بزيادة مدى توفر المدارس مثل تقديم فرص تعليمية للأطفال المقيمين في مجتمعات الرُّحْل، بالإضافة إلى تحسين إمكانية الحصول على التعليم ومدى قبوله وقدرته على التكيف وخاصة للفتيات.

التمويل: تنفق الحكومة نسبة كبيرة من الموازنة الوطنية على التعليم (33%) وتمثل نفقات التعليم الجارية في مالي حالياً ما نسبته 24% من إجمالي نفقات الحكومة الجارية (أو 3.06% من الناتج المحلي الإجمالي) مع باستثناء الديون (توفير التعليم للجميع- مبادرة المسار السريع 2011).³ لكن 35.6% فقط من نفقات التعليم الجارية تلك، اعتباراً من عام 2008، تم إنفاقه على التعليم الابتدائي بالرغم من المعدل المتدني لإكمال مرحلة التعليم الابتدائي (البنك الدولي، 2010). ووَجَدَ أحدث تقرير للبنك الدولي عن حالة الدولة أن "توزيع الموارد بين القطاعات لا يصب في مصلحة التعليم الابتدائي بصورة كافية"، كما أن المساهمة المالية المقدمة من العائلات الفقيرة (19% من إجمالي تكاليف كل طفل) تعتبر غير عادلة وذلك نظراً للتكاليف الفعلية الأقل المُحصلة من العائلات الغنية ممن لديهم أطفال في مرحلة التعليم الثانوي والجامعي (10%) (البنك الدولي 2010). وينبغي معالجة النقص في تخصيص الموارد للتعليم الابتدائي والأعباء غير المتكافئة للتكاليف الفعلية التي تدفعها العائلات الفقيرة إذا الحق في التعليم، وخصوصاً القدرة على الحصول على التعليم، سيصل فعلياً إلى جميع الأطفال في مالي. وإضافة إلى محدودية الموارد، يتعين على مالي أيضاً زيادة التدخلات بصورة فاعلة لتجاوز العقبات الدائمة التي تحول دون تعليم الفتيات والتي تقع ضمن الفئات الآتية:

اللامركزية: يعني الافتقار إلى الموارد البشرية والموارد المالية ودعم التوزيع المتناسق للمسؤوليات بين المستويات دون الوطنية لسلطة التعليم إلى مواجهة نفسه لعقبات كبيرة تحول دون توفير التعليم. أدت التعيينات السياسية ونقص القدرات بين بعض المسؤولين إلى وجود موظفين إداريين غير مؤهلين على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. علاوة على ذلك، أدى الافتقار إلى الترتيبات التعاقدية الواضحة والمطبقة بين الأطراف المعنية المختلفة، بما في ذلك نقل الموارد وإدارة المعلم والتدريب، إلى وجود نظام تعليمي مجزأ يتسم بالتنوع الرديئة.

المُعَلِّمات: يتزايد نقص المُعَلِّمات نتيجة للعدد الضئيل للفتيات اللواتي أكملن المرحلة الثانوية والخيارات المحدودة لتدريب المُعَلِّمات وتشجيع المُعَلِّمات وخيارات الإسكان والرواتب. وليس هناك إدارة منتظمة لتدريب المعلمين الذي يراعي الجندر، مع خضوع بعض المعلمين للتدريب ثلاث مرات وعدم خضوع الآخرين للتدريب أبداً فيما يخص بالقضايا المتعلقة بالجندر. وتفتقر العديد من الغرف الصفية للأعداد الكافية من المعلمين مع وجود ما يقارب من 100 طالب لكل معلم وهناك العديد من المعلمين الذين يعملون على لفترتين للتقليل من حجم الصف. إضافة إلى ذلك، يشير كل من الوضع المتدني والرواتب المنخفضة ونقص التنمية المهنية لمعلمي المجتمع غير المؤهلين وشحّ دعم التعليم والروح المعنوية المتدنية إلى أن العديد من المعلمين لا يملكون الحافز لتحسين جودة التعليم أو الالتزام بقواعد السلوك أو تخفيض نسبة الغياب.

المجتمع والثقافة: لا تحظى قيمة تعليم الفتيات بتقدير كبير، بحيث لا تفضل العديد من العائلات إبقاء فتياتهن في المنزل لأداء الأعمال المنزلية وتزويجهن حال بلوغهن سن المراهقة والحفاظة على دور النساء مقتصرًا على اقتصاد الرعاية غير مدفوعة الأجر. وتعتبر حملات التوعية واسعة النطاق مطلوبة لحشد دعم عام أكبر لتعليم الفتيات ولحقوق المرأة بشكل عام.

حددت الحكومة، في ظل المرحلة الثالثة من برنامج الاستثمار في قطاع التعليم من عام 2010 إلى عام 2012، إستراتيجية أكثر طموحاً وتحديداً بهدف الحد من الفجوة الموجودة بين الجنسين في مجال التعليم. فأولاً، لم يعد الجندر متضمناً في جميع البرامج (مما أدى إلى ضعف المساهمة فيما يتعلق بالأهداف الخاصة بالجندر) ولكنه شكل أحد العناصر الستة الفرعية لبرنامج التعليم الأساسي (حيث أن له خطته وميزانيته وتقييمه الخاص). وتمثل أهداف إستراتيجية تعليم الفتيات فيما يلي (1) الحد من الفجوة بين الجنسين من 18% إلى 15%، و (2) زيادة عدد المُدرّسات الإناث من 35% إلى 45%، و (3) بناء قدرات الأطراف المعنية بتعليم الفتيات، و (4) تأمين الرقابة والإشراف على الأنشطة المتعلقة بتعليم الفتيات في هياكل التعليم اللامركزية. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، وضع برنامج الاستثمار في قطاع التعليم عدة استراتيجيات وأنشطة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه ومنها تنفيذ الحوافز من جانب الطلب التي تتعلق بالفتيات مثل خطط الرواتب والمكافآت، وإطلاق حملات توعية بما في ذلك تعزيز دور المرأة في إدارة المدارس والمجتمعات، وبناء 1000 مرحاض منفصل، وتخفيض تكلفة التعليم للعائلات الفقيرة، وتصحيح المناهج وتدريب المدرسين وخصوصاً في مجال التعامل بشكل منصف في الصفوف، وبرامج بناء القدرات للجان الإدارة المدرسية بما في ذلك زيادة مشاركة النساء وتلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات بالنسبة لدورهن في الأعمال المنزلية.

تحدد خطة العمل لتعليم الفتيات إطاراً واضحاً للأنشطة من أجل تطبيق العنصر الفرعي لتعليم الفتيات من برنامج الاستثمار في قطاع التعليم 3 بما في ذلك الأهداف في مرحلة ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي ومرحلة التعليم الجامعي، إضافة إلى أداء الفتيات. وتم تشكيل لجنة تعليم فتيات مختصة تجمع بين الحكومة والمجتمع المدني معاً لضمان التنفيذ الفاعل والسريع لخطة العمل لتعليم الفتيات. إلا أن أحد المسؤولين في أحد الوزارات في قسم تعليم الفتيات قدّر في أوائل عام 2011 أن 919.173 دولار فقط هو المبلغ المتوفر من المبلغ المقدّر البالغ 112.153.805 دولار والمطلوب لتنفيذ جميع الأنشطة، مما يُشير إلى وجود نقص عام في الموارد يحول دون إمكانية تطبيق السياسة على أرض الواقع. وعلى الرغم من التزام الحكومة بزيادة موازنة التعليم في الموازنة الوطنية الإجمالية من 33% في عام 2009 إلى 35% في عام 2012، لكن لا يزال هناك نقص كبير في الموارد المالية المطلوبة لتوسيع نطاق استراتيجيات تعليم الفتيات (جمهورية مالي 2010، أي وثيقة؟)

القدرة على الحصول على التعليم

جعل القدرة على الحصول على التعليم متاحة لكل فتاة وفتى وتوفير بيئة يستطيع فيها الجميع التعلم بصورة فعالة بصرف النظر عن الموقع والوضع الاقتصادي أو الاجتماعي

"لقد كان الصندوق الائتماني للمنح الدراسية الذي أطلقتته الحكومة أهم عامل في تحسين تعليم الفتيات في جامبيا، فقد ساعدنا بالفعل لأنه يركز بشكل خاص على المساعدة في الدفع للفتيات المنتحقات في الصفوف 7-12. وهو يساعدنا لأن التحدي الكبير المقبل في مجال التعليم في جامبيا يتمثل بزيادة معدلات إنهاء الفتيات للمرحلة الثانوية. وعلى الرغم من المنح الدراسية، فلا يزال على أولياء الأمور تغطية التكاليف الأخرى وبالتالي تكون الفتيات هن أول ينسحب من المدارس لأن عليهن دفع تكاليف الكتب ووجبات الغذاء والزري الرسمي وغيره."

— السيد ماطر بلده، منسق شبكة حملة التعليم للجمع في جامبيا

إلى سوق العمل إلى نسبة انسحاب عالية مع نهاية المرحلة الابتدائية وانخفاض الطلب على التعليم في المرحلة الثانوية. ومن ناحية أخرى، يمكن للتعليم الثانوي أن يتحدى أدوار الفتيات والنساء المرتبطة بالجندر وفي الوقت نفسه تقديم الموارد والدعم لتخفيف الضعف المادي والاجتماعي المتزايد والمرتبطة ببداية فترة البلوغ. وهو نفسه أيضا السياق الذي يتم فيه تدريب أغلب المعلمين المستقبليين للمدارس الابتدائي وهو نفسه السياق الذي يتلقى فيه الطلاب الجامعيون المستقبليون التدريب الأساسي الأولي (ليوين وكيلودس 2001). لذلك فمن المهم جدا توسيع دائرة حركة إلغاء رسوم مرحلة التعليم الابتدائي والتي انطلقت في العقد الماضي لتتضمن مرحلة التعليم الثانوي وما بعد الابتدائي - وذلك لتقليل العوائق الطلب التي يمكن أن تتعرض لها عائلات الفتيات ولضمان عدم استثناء تكاليف المدارس للشرائح ذات الدخل المنخفض.

المسائل المتعلقة بالطلب: تخفيف العبء عن العائلات

حتى لو كان التعليم مجانيا من الناحية النظرية، فهناك مجموعة كبيرة من التكاليف غير المباشرة المرتبطة به والتي تبقى مطلوبة في الغالب (منظمة أكشن أيد 2010). تشمل هذه الرسوم غير المباشرة أموراً مثل رسوم لجان إدارة المدرسة والزري الموحد ومرافقة للفتيات للوصول إلى المدرسة وتكميل رواتب المعلمين أو تكاليف إيجاد مساكن آمنة وملائمة للمعلمات لتمكينهن من البقاء في المجتمعات الريفية لتعليم الفتيات (هيرز وسبيرلنغ 2004). وبالرغم إلغاء الرسوم المدرسي بشكل رسمي، إلا أن التعليم ليس في مقدور الجميع بسبب التكاليف الأخرى مما يدفع الأطفال إلى ترك المدارس والتوجه إلى سوق العمل (منظمة العمل الدولية 2002).

كما ينبغي الاهتمام بالتصدي لتكاليف الفرصة البديلة المرتبطة بالنساء. فتكاليف الفرصة البديلة عبارة عن منافع يتم التخلي عنها في سبيل المشاركة في مشروع ما. وتتوجه النساء للموارد المتاحة لتلبية المهام الأساسية لاقتصاد الرعاية غير مدفوعة الأجر نظراً لشعورهن بثقل الأعباء الملقاة على كاهلهن.

وفي هذه الحالات، تكون تكلفة الفرصة البديلة للالتحاق بالمدارس مرتفعة حيث أن احتياجات الأسرة الحالية تفوق منافع التعليم المستقبلية. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة محدودة

تستند القدرة على الحصول على التعليم إلى وجوب عدم تمييز الأنظمة التعليمية التمييز لأي سبب ووجوب اتخاذ التدابير الاستباقية لتجاوز العوائق المادية والاقتصادية التي تحول دون الالتحاق بالمدارس. وضمن هذه مجموعة من المؤشرات، تم اختيار ما يلي باعتبارها صاحبة الأثر الأكبر على القدرة على الحصول على التعليم بالنسبة للفتيات وهي الرسوم المدرسية والصحة العامة وتُعد البيت عن المدرسة والمعلمات والرواتب وغيرها من التدخلات من جانب الطلب.

تجاوز العوائق المالية: تقديم التعليم المجاني والإلزامي هو السبيل الأمثل

ستبقى المجموعات ذات الدخل الأدنى غير قادرة على الحصول على التعليم حتى في حال توفره نتيجة لتكاليف المدرسة. ينبغي أن يكون توفير التعليم المجاني والإلزامي هو حجر الأساس في الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى القضاء على التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم. وفي إطار دفع الرسوم، تختار العائلات الفقيرة عادة إرسال أبنائها الذكور إلى المدارس عندما تواجه خيارات اقتصادية تتعلق بالاختيار بين الأبناء والبنات إلى المدارس، وذلك نظراً للأمان الاقتصادي المستقبلي المنتظر (والحقيقي) الذي سيقدمونه للعائلة (يونيسيف 2004). تكثر الأدلة على تأثير الرسوم المدرسية على الجندر فقد أدى تقديم التعليم الابتدائي المجاني في أوغندا - وهي دولة ذات "أداء متوسط" من ناحية مدى توفر التعليم - إلى زيادة معدل التحاق الفتيات بالمدارس من 63% إلى 83% كما ازداد معدل التحاق الفتيات في الشرائح الأكثر فقراً بشكل ملفت للنظر من 46% إلى 82% (هيرز وسبيرلنغ 2004). من ناحية أخرى، يمكن أن يساعد جعل التعليم إلزامياً ومجانياً في ضمان دخول الفتيات إلى المدارس، مثلما فعلت الهند عندما أقرت قانون حق التعليم في عام 2009 والذي يضمن تقديم التعليم المجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 عاماً. وفي الوقت نفسه، لا بد من توفر البنية التحتية من أجل مواكبة الطلب (براون 2011).

وتعتبر أهمية الحصول على التعليم الثانوي مجاناً أمراً معروفاً على نطاق واسع (ليوين وكيلودس 2001، ليوين 2007). فإنها مرحلة حرجية في النظام التعليمي، وخاصة للفتيات، حيث يمكن أن يؤدي الضغط الناتج عن الانخراط في النشاط الجنسي أو الزواج وإنجاب الأطفال أو الانضمام

تحت المجهر: تأثير الطمث على حضور وتحصيل الفتيات في أوغندا

عندما سُئل الفتيات عن كيفية تحسين الوضع، أجابت 94% منهن بأن هناك حاجة إلى نهج مزدوج وهو "تعليمنا الحقائق الصحيحة وتثقيف الأولاد" (التعليم النوعي من أجل التحول الاجتماعي" لا يوجد تاريخ محدد). ومن الواضح أن تحسين نسبة الحضور والمشاركة المستمرة للفتيات في المدارس يتطلب أكثر من مجرد بناء مرافق صحية كافية. ومن الناحية الفعلية، فإن "مزيجاً من التعليم والتواصل والبناء" يعتبر ضرورياً لضمان وجود مرافق مضممة جيداً للفتيات بالإضافة إلى معرفة الفتيات بكيفية استخدامهم على النحو الصحيح وتعليمهم بشكل مناسب (لجنة الإنقاذ الدولية 2006 ص. 3). يعتبر رفع وعي الفتيات والأولاد وتثقيفهن بشأن الطمث مهمة معقدة تتطلب نهجاً مشتركاً تشارك فيه العديد من القطاعات (تشانلندر ونورث 2005). تطرح أوغندا مرة أخرى مثلاً على هذا، حيث يجري منتدى التربويات الإفريقيات حملة لمطالبة الحكومة بتزويد الفتيات بخدمات صحية مجانية في المدارس لتسهيل مشاركتهن وتعليمهن بشكل مستمر ويقوم المنتدى إلى جانب ذلك بعقد ورشات عمل للتوعية للمساعدة في طرح الموضوع لمناقشته بشكل منفتح.

تعتبر أوغندا دولة ذات "أداء متوسط" في جدول توفر التعليم حيث أحرزت نتيجة جيدة فيما يتعلق بمؤشر التكافؤ بين الجنسين في المرحلة الابتدائية غير أن نتائجها كانت ضعيفة بالنسبة لانتقال الفتيات إلى المرحلة الثانوية. إن الافتقار للوعي بالاحتياجات الصحية للفتيات في فترة الطمث أثراً سلبياً بالغاً على القدرة على الحصول على التعليم في المرحلة الثانوية. وفي دراسة قام بها منتدى التربويات الإفريقيات في أوغندا، خلصت الدراسة إلى أن الافتقار لمثل هذه المخصصات، فإن الخيار الأكثر شيوعاً والذي تلجأ له الفتيات عندما يأتين الطمث بشكل مفاجئ في المدرسة هو الرجوع إلى المنزل والبقاء فيه إلى أن تنتهي فترة الطمث. ويعني هذا غياب الفتيات المتضررات عن المدرسة لمدة تقارب الأربعة أيام شهرياً إضافة إلى الالتزامات المنزلية الأخرى التي ينبغي عليهن القيام بها (منتدى التربويات الإفريقيات 2004). وينبغي أن تكون التغييرات في البنية التحتية اللازمة لضمان تحسين القدرة على الحصول على التعليم ضمن هذا الإطار مصحوبة بزيادة وعي الفتيات والأولاد. وفي بحث تم إجراؤه مع الفتيات في أوغندا، أفادت 94% بمواجهتهن لمشاكل في المدرسة خلال فترة الطمث وأفادت 61% منهن بابتعادهن عن المدرسة مؤكدات أن نقص المخصصات المناسبة يعتبر سبباً أساسياً للانسحاب من المدرسة.

للتعليم الأساسي والتعليم الكبار (2010). ويمكن رؤية التأثير الإيجابي الواضح في حقيقة أن معدلات الانسحاب الإجمالية للفتيات اللواتي يحصلن على رواتب هو 1.3% بينما يصل إلى 50.3% للفتيات اللواتي لا يحصلن على رواتب (رابطة آسيا وجنوب البحر الهادئ للتعليم الأساسي والتعليم الكبار 2010). كما وساعد البرنامج الفتيات أيضاً في الحصول على معدلات نجاح أفضل في امتحانات مرحلة التعليم الثانوي. وارتفعت نسب النجاح إلى حد كبير حيث كانت تبلغ 33.7% في عام 2001 وأصبحت 65.5% في عام 2009 (مكتب بنغلاديش للمعلومات التعليمية والإحصائية). وقد تم إدخال خطة بنغلاديش لرواتب الفتيات في المرحلة الثانوية لأول مرة في عام 1992، وهي تبين قيمة التدخلات واسعة النطاق وطويلة الأجل بالنسبة للفتيات وكان لها أثر عظيم على مدى عقدين من الزمن. ويمكن تعويض التكاليف المباشرة وغير المباشرة وتكاليف الفرصة البديلة لتعليم الفتيات من خلال إتباع وتبني الحوافز من جانب الطلب التي تمتاز بملاءمتها وحسن توجيهها عن طريق برامج التحويلات المالية وبرامج الرواتب.

تحسين المرافق الصحية: بيئات آمنة وخاصة ونظيفة للفتيات

يعتبر توفير المرافق الصحية الجيدة في المدارس جزءاً هاماً لضمان قدرة الفتيات على الحصول على التعليم. وتؤدي الخدمات السيئة في العديد من المدارس بما في ذلك نقص المياه والصابون والخصوصية ودورات المياه غير الكافية جميعاً إلى التقليل من استمتاع الفتيات بالمدارس ومن نسب الحضور ومستويات التحصيل (لجنة الإنقاذ الدولية 2006، البنك الدولي 2005، يونيسيف 2004). وفي الواقع، تشير التقديرات إلى أن 1 من أصل 10 فتيات في إفريقيا ممن هن بسن المدرسة "لا يحضرن إلى المدرسة خلال فترة الطمث أو ينسجن عند سن البلوغ بسبب عدم وجود مرافق صحية نظيفة تمتاز بالخصوصية في المدارس" (كيرك وسومير 2006). كما تؤثر المرافق الصحية السيئة على المَعْلِمَات أيضاً (خدمات التطوع عالمياً 2010). ولا تحضر أغلبية الفتيات والمَعْلِمَات خلال فترة الطمث إلى المدارس التي تفتقر إلى وجود مرافق صحية تمتاز بالخصوصية لأن انعدامها يحول دون تمكنهن من الاعتناء بنظافتهن الشخصية (لجنة الإنقاذ الدولية 2006، البنك الدولي 2005، يونيسيف 2004). كما تتعرض الفتيات للعنف بشكل متزايد بما في ذلك

النطاق قام بها معهد دراسات التنمية المتكاملة في نيبال أنه يمكن للطفل الذي يدرس في المرحلة الابتدائية القيام بأعمال منزلية بقيمة 4605 روبية (64 دولار) أما الطفل الذي يدرس في المرحلة الثانوية فيمكنه القيام بأعمال منزلية بقيمة 8792 روبية (122 دولار).

ونظراً إلى تكلفة الدراسة تبلغ 25 دولار سنوياً، فإن تكلفة الفرصة البديلة والتكاليف المباشرة للتعليم تثقل كاهل العائلات النيبالية الفقيرة. وعلى ضوء التضحيات الحقيقية التي يتعين على العائلات القيام بها على المدى القصير، يمكن أن تقتضي منافع التعليم طويلة الأجل استثمارات فورية تفوق موارد الأسرة. ونظراً للأعراف الثقافية والفرص الاقتصادية المتاحة، فإن الفتيات هن أول ينسجن من المدارس للمساعدة في الواجبات المنزلية أو الانخراط في الأنشطة المدرسية للدخل.

وفي هذا السياق، ثبتت فعالية الحوافز الإضافية من جانب الطلب عندما تكون جيدة التصميم ومُناسِبَة التنظيم وفاعلة الاستهداف. وقد أصابت الحوافز الاقتصادية مثل التحويلات النقدية والرواتب التي تكون مشروطة بتأخير زواج الفتيات وتلبية المعايير الدنيا للأداء والحضور والاستمرار في التعليم حظاً من النجاح (شورمان 2009). وطالما لا تستطيع هذه التدخلات تحدي السياق السياسي والعرفي لعدم المساواة بين الرجال والنساء ولا ضمان نوعية التعليم الذي يتم الحصول عليه، فإنها لن تكون العلاج الشافي ولكنها تحمل في طياتها إمكانية كبيرة لزيادة القدرة الفتيات على الحصول على التعليم. ومع ذلك، فقد تم توظيف برامج الرواتب وبرامج التحويلات النقدية المشروطة في بيئات متعددة مثل البرازيل واليمن ونيبال وملاوي ومدغشقر وغامبيا وكينيا. وكان من مخرجاتها انخفاض نسب الانسحاب وتزايد حضور المعلمين وتحسين الأداء في الامتحانات وتأخير سن الزواج وتخفيض السلوكيات الجنسية المحفوفة بالمخاطر وإنجاب عدد أقل من الأطفال.

ويعتبر برنامج رواتب الفتيات بنغلاديش، وهي دولة ذات أداء عالي تخضع للمزيد من الدراسات في دراسة حالة متعمقة، مثلاً على التدخلات طويلة الأجل والفاعلة من جانب الطلب للفتيات. كما يُعدُّ برنامج الرواتب مثلاً على التمييز الإيجابي لصالح الفتيات، في حين يعتبر التعليم الابتدائي مجانيًا للفتيات والأولاد إلا أنه مجاني للفتيات فقط في مرحلة التعليم الثانوي (رابطة آسيا وجنوب البحر الهادئ

يعتبر ضمان وجود وسيلة نقل آمنة من المدرسة وإليها (مرافقين من الكبار ودراجات وحافلات وغير ذلك) الحل الأمثل لزيادة قدرة الفتيات على الالتحاق بالمدارس وضمان مشاركتهن المستمرة في التعليم (محمد واسكندر 2005). وإلى جانب هذا، يساعد بناء المزيد من المدارس على ضمان حصول الفتيات اللواتي يعشن في المناطق الريفية على التعليم. وقد تبنت بوركينافاسو هذا النهج، حيث أنشأت شبكة من "المدارس المجاورة" للصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية. وتسمح هذه المدارس للأطفال الصغار بتلقي التعليم قريبا من قراهم ومن ثم وعندما يكبرون ينتقلون إلى المدرسة المعروفة التي تقع بعيدا عنهم (يونيسيف). ساعدت هذه السياسات بوركينافاسو على تحقيق نسبة مذهلة لالتحاق الفتيات في المرحلة الابتدائية والتي بلغت 109%، مما ساعدها على أن تصبح دولة ذات "أداء متوسط" في جدول توفير التعليم.

ويعتبر توفير مدارس داخلية ممولها الدولة ويسهل الوصول إليها وسيلة بديلة للمضي قدما في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة القدرة على الحصول على التعليم في المناطق التي تبعد كثيرا عن المدرسة (يونيسكو 2005). غير أن هذا النهج شكل خلافا وحصل على نتائج متباينة بالنسبة للفتيات. وبينت دراسة أجريت في ملاوي أن المدارس الداخلية تقدم للفتيات الأمن والحماية (يونيسكو 2005). وعلى نحو مماثل، يمكن للمدارس الداخلية في المجتمعات المعزولة أن تخفف من تكلفة تعليم الأطفال، مثل المناطق الجبلية المرتفعة في نيبال حيث أنه المكلف للغاية إبقاء عدد من المدارس الصغيرة جدا والتي ستكون لازمة لإقامة مدرسة في مجتمع ضمن النطاق الذي يسهل عليه الوصول إليه يوميا (يونيسكو 2005). ومقابل ذلك، تشير دراسة أجريت في زيمبابوي ونيجيريا إلى أن الفتيات في المدارس الداخلية تواجهن خطرا متزايدا يتمثل بإمكانية حملهن وانسحابهن بعد ذلك من المدارس. وفي هذا السياق، فإن هذه المخاطرة تمنع أولياء الأمور من إرسال فتياتهن المراهقات إلى المدارس الداخلية (يونيسكو 2005).

الاعتصاب والتحرش نظراً لعدم وجود مرافق منفصلة في المدرسة (أو كوبري 2006). ويتضح من ذلك أن وجود مرافق خاصة في المدارس يعتبر أمراً بالغ الأهمية وينبغي الاعتراف به كحق تعليمي أساسي وليس كمنفعة إضافية (هيرز وسبيرلينغ 2004).

وعلى الرغم من أن هذا الوضع يعتبر وضعاً ملحقاً، إلا أنه غالباً ما يبقى قضية مهمة. على سبيل المثال، لا تمتلك سوى ثلث المدارس الابتدائية في زامبيا مرافق دائمة ولا تزال المدارس الجديدة تُشيد دون مرافق صحية. ينبغي على خطط للبنية التحتية الحكومية أن تشمل تدابير تضمن إنشاء المراحيض وغيرها من المرافق الصحية في المدارس الجديدة وتحديثها تدريجياً في المدارس القديمة (هارفي وأدنيا 2009).

القرب من المنزل : أسباب أهمية موقع المدرسة

يصل متوسط المدة المتوقعة لبقاء الفتيات في المدرسة في أنحاء شبه الصحراء الإفريقية إلى 7.6 سنة ويصل متوسط المدة المتوقعة لبقاء الأولاد في المدرسة إلى 9 سنوات. ومن الواضح أن الفتيات هن الأقل حظاً إلا أن الوضع يعتبر قاسياً على وجه الخصوص بالنسبة لأولئك اللواتي يعشن في المناطق الريفية. وفي جميع أنحاء المنطقة، يصل متوسط المدة المتوقعة لبقاء الفتيات الفقيرات في المدرسة (أقل من 20% من ناحية الثروة) واللواتي يعشن في المناطق الريفية 1.9 سنة فقط (وهو متوسط مدة البقاء في المدرسة في 29 دولة تتوفر فيها البيانات). وتمثل قضية المسافة بين المنزل والمدرسة المسألة الأساسية التي تمنع الفتيات من الذهاب إلى المدرسة في العديد من المناطق الريفية. تؤثر الحاجة إلى قطع عدة أميال يوميا، بصرف النظر عن الظروف الجوية القاسية، على الأولاد والفتيات على حد سواء. وتعتبر الفتيات على وجه الخصوص عرضة لسوء المعاملة خلال مسيرتهن اليومية الطويلة ويمنع العديد من أولياء الأمور بناتهن من الذهاب إلى المدرسة خوفاً على سلامتهن (يونيسيف 1999).

توصيات فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على التعليم

- يتعين على الحكومات إلغاء الرسوم المفروضة على المرحلة الابتدائية فوراً وإلغاء الرسوم المفروضة على المرحلة ما بعد الابتدائية للفتيات والأولاد بشكل تدريجي. كما يتوجب عدم التساهل حيال العنف والاعتداء الجنسي اللذان تتعرض لهما الفتيات ويتعين تقديم مرتكبيها إلى المساءلة القانونية لمحاسبتهن على مخالفتهن.
- يتعين على الحكومات تقديم حوافز من جانب الطلب تمتاز بجودة وملائمة التصميم والتوجيه التنظيم مثل الرواتب والتحويلات النقدية لتعويض التكاليف غير المباشرة وتكاليف الفرصة البديلة لضمان إنهاء الفتيات للمرحلة الابتدائية والانتقال للمرحلة الثانوية. وينبغي اشتراط تقديم هذه الدفعات تحديداً إذا ذهب الأطفال إلى المدرسة وامتنعوا عن العمل.
- ينبغي أن يكون في كل مدرسة مرافق منفصلة للفتيات. كما وينبغي استكمال الجهود المبذولة في تحسين البنية التحتية للمدرسة من خلال برامج توعية المجتمع بشأن قضايا الصحة والصرف الصحي.
- ينبغي على الحكومات زيادة عدد المدارس - بما في ذلك المدارس الداخلية والتابعة عند الضرورة وخاصة في المناطق النائية والمناطق الريفية.
- ينبغي على الحكومات أن تؤمن وسائل نقل آمنة للفتيات وذلك من خلال تأمين وسائل النقل العامة أو مرافقة أحد الوالدين أو أحد أفراد المجتمع أو توفير الدراجات.

مدى قبول التعليم

توفير التعليم بحيث يكون الشكل والمضمون والهيكل مقبولين للفتيات والأولاد أيضا

"يمكن أن تزيد بنغلادش مخصص الموازنة للتعليم ولكن ماذا بعد ذلك؟ على ماذا سيتم إتفاق المال؟ هذه هي القضية المهمة. إننا نحتاج للتركيز على مخرجات التعلم للفتيات - وهذا يتطلب استثمارا في التربية ومواد التعليم والتعلم والوسائل التعليمية والغرف الصفية المجهزة جيدا والكتب. هذا هو ما ينبغي إتفاق الموازنة الإضافية عليه."

— الفاضلة رشيدة تشودري، مديرة حملة التعليم الشعبي

(وعلى نحو أكثر أهمية، لعائلاتهم) وبالتالي يعززن من مشاركتهم المستمرة (خدمات التطوع عالمياً 2011). غير أن هناك نقصا هائلا في أعداد المُعلِّمات في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض. وتشكّل النساء في ليبيريا والصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى أقل من 1 من أصل 5 معلمين للمرحلة الابتدائية.

تكتسب المُعلِّمات أهمية خاصة في المرحلة الثانوية، حيث تتضاعف العوامل التي تدفع الفتيات للخروج من المدارس. ومن المؤشرات على جدية بنغلاديش في زيادة المكاسب من تعليم الفتيات إتباعها لسياسة تعطي الأولوية للمُعلِّمات في المرحلة الثانوية، حيث تهدف إلى أن تشكل المُعلِّمات ما نسبته 30% من معلمي المرحلة الثانوية (بنك التنمية الآسيوي 2010). إلا أن هذه السياسة تُشكّل رداً على اختلال التوازن البارز الموجود أيضا في العديد من الدول الفقيرة: فنسبة مُعلِّمات المدارس الثانوية في شبه الصحراء الإفريقية هي 29% فقط؛ وتحسن نسبتهن قليلاً في جنوب وغرب آسيا بحيث تبلغ 35% فقط. وتزايد التفاوت بين الجنسين في المرحلة الابتدائية مع مرور الوقت نظراً لقلّة عدد الخريجات الإناث المدرّبات في مجال التدريس، مما ساهم بتعزيز الاتجاه الحالي المتمثل بتوظيف المعلمين غير المدرّبين وغير المؤهلين.

توفير التعليم بحيث يكون الشكل والمضمون والهيكل مقبولين للفتيات والأولاد أيضا

يركزُ بعد قبول التعليم الذي يشكل أحد أجزاء حق التعليم على ضمان أهمية محتوى التعليم وأساليب التدريس وملاءمتها من الناحية الثقافية ونوعيتها الجيدة واحترامها للحقوق الإنسانية لجميع المعنّين. وضمن سياق تعليم الفتيات، يتأثر مدى قبول التعليم بمستويات العنف والإساءة اللذين تتعرض لهما الفتيات ومعدلات التعليم حسب الجندر والقواعد الإدارية التي تنص على طرد الفتيات بسبب الحمل والمساواة بين الجنسين في المنهاج وموظفي المدرسة.

تقييم المُعلِّمات : الجندر ومهنة التدريس

يمكن أن يعطي وجود المُعلِّمات الفتيات وأولياء الأمور ثقة أكبر تدفعهم إلى إرسال بناتهم إلى المدرسة. فوجود مُعلِّمات يقدم نمودجا يحتذى به للفتيات، إضافة إلى حماية الفتيات من سوء المعاملة المحتملة (هيرز وسبيرلينغ 2004). كما ويمكن لزيادة عدد المُعلِّمات أن يعزز من إمكانية زيادة نسب الالتحاق بالمدارس (نيلسون 2003)، خصوصا مع وجود هذه العلاقة القوية شبه الصحراء الإفريقية (يونسكو 2006). وتعتبر المُعلِّمات المدرّبات جيدا والمحفزات عاملا أساسيا في ضمان المساواة بين الجنسين، وخاصة في المرحلة الثانوية حيث أنهن يمثّلن نمودجا فاعلا للفتيات

المعلمون الجيدون مهمون

- تطوير و/أو تعزيز مستوى كفاءة المعلمين مع تحقيق العدالة على أساس الجندر بناء على الإجماع الوطني إلى جانب المناهج المعاصرة اللازمة لتعليم المهارات الحياتية.
- زيادة نطاق توفير تعليم نوعي عالي وأثناء الخدمة وتعليم أولي للمعلمين غير المؤهلين بالدرجة الأولى، بالاستناد إلى الممارسات المتكررة في الأطر الرسمية وغير الرسمية مع الاهتمام بشكل خاص بتحقيق الموازنة بين الجنسين في المهنة.
- السعي وراء إدراج المؤسسات الوطنية والدولية للمناهج الناجحة التي صاغها المشروع في سياسات قطاع التعليم.

كافحت العديد من حكومات الدول ذات الدخل المنخفض في سبيل زيادة القوى التدريسية بالسرعة والحجم المطلوبين لمواكبة الطلب المتزايد على مقاعد التعليم الابتدائي منذ عام 2000. وكان التجاوب الشائع مع هذا الطلب بالتّرج برجال ونساء غير مدرّبين في هذه المهنة يقدمون ما لديهم بناء على التدريب الذي حصلوا عليه والذي يتراوح ما بين بضعة أسابيع إلى عدة أشهر. وأدى هذا إلى ازدياد القلق حول الأثر المترتب على نوعية التعليم والتعلم المقدمان وظروف المعلمين (يونسكو 2010). ويعمل مشروع معلمين جيدين للجميع، وهو مشروع مشترك بين منظمة أو كسفام ونوبيب والاتحاد العالمي لنقابات المعلمين (الدولية للتربية)، على تطوير أدوات وتشكيل شراكات لمساعدة الحكومة على رفع مستوى مؤهلات التعليم، من خلال العمل ميدانياً في مالي وأوغندا مع منح اهتمام خاص بجوانب المسألة المتعلقة بأدوار الجندر. ويهدف المشروع إلى ما يلي:

ورغم وجود السياسات الملائمة، فلا توجد هناك إستراتيجية للتنفيذ، وذلك يدل على فوات فرص تحقيق الأهداف (تشيبيكاوا، 2010). ويمكن أن يعزى انخفاض عدد النساء في الإدارة المدرسية إلى عدد من العوامل. يتمثل العامل الأول في تفضيل السياسيين المحليين للرجال على النساء في إدارة المدارس. أما العامل الثاني يتعلق بتأثير التقاليد التي تُبقي الحال على ما هو عليه على اعتبار أن المرأة لم تعد على تولي المناصب الإدارية من قبل. وهناك عامل ثالث يتعلق في وقوع الأزواج في حالة كبيرة من التردد والحيرة إزاء السماح لزوجاتهم بتولي المناصب القيادية في المدارس (تشيبيكاوا، 2010). وقد أكد على هذه الاتجاهات أبحاث إضافية أشارت إلى أن المُعتقدات الثقافية والمسؤوليات المنزلية من العوامل المهمة التي تعيق المُعلِّمات في المناطق الريفية من المشاركة في أنشطة التطوير المهني والدورات التدريبية التي تمكنهن من التقدم في المناصب الإدارية داخل المدارس (اوموكاغا وآخرون، 2007).

تُصنّف كينيا على أنها من البلدان ذات "الأداء الضعيف" في جدول توفر التعليم، فسجلها ضعيف من حيث تمثيلها لصابفي معدل التحاق الفتيات بالمدارس والتعليم الجامعي ناهيك عن ضعف البيانات التي تقدمها في هذا المجال. ومع ذلك، تتبع الحكومة الكينية سياسة محددة تنص على ضرورة "الاهتمام على وجه الخصوص [لدى التخطيط للسياسات] بالعوامل التي تعزز المساواة بين الجنسين. فهي تؤكد، على سبيل المثال، على تحقيق التوازن في الجندر على مستوى إدارة المدرسة" (وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا، 2004). وتقتزن هذه السياسة بالتوجيه الرئاسي الصادر في عام 2006 الذي يُخصّص للنساء ما نسبته 30% من المناصب الإدارية في القطاع العام، بما في ذلك مناصب مديري المدارس في جميع أنحاء البلاد.

عن الالتحاق بالمدرسة وحسب، بل تمتد إلى داخل الفصول الدراسية التي يُمارس فيها التحيز والتمييز على أساس الجندر. ولتعزيز الجهود الرامية إلى جعل التعليم مقبولاً على نحو متزايد للفتيات لا بد من إلغاء التمييز القائم على الجندر من الكتب المدرسية والمواد التعليمية (صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، 2004)، والتأكد من صلة المنهج بالفتيات (منظمة أكشن أيد، 2010)، وتدريب المعلمين لتمكينهم من القضاء على تحيز الجندر في الممارسات الصفية.

وبالإضافة إلى قضايا المشاركة والقدرة على الحصول على التعليم، يعد ضمان وجود منهج دراسي صديق للفتيات وتصوير الكتب المدرسية للصور الإيجابية عن المرأة والفتاة من الجوانب الأساسية لتعزيز المدارس الصديقة للبنات (مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، 2010 ب). ومن القياسات البسيطة التي يمكن من خلالها التأكد من إنصاف المناهج الجديدة ومواد التعليم والتعلم لكلا الجنسين إدراج أعداد متساوية من صور النساء والرجال المشاركين في مهام مماثلة، بما في ذلك الأمثلة التي تعرض المرأة كمثل أعلى أو كبطلة يمكن للفتيات والفتيان أن يحتذون بها في كل مجال من مجالات المجتمع - بدلاً من أن تكون تلك المناهج مقتصرة على الصور النمطية التقليدية عن الجندر.

وفي الدول التي يكون فيها دور المرأة مقتصرًا على الخدمة والهدوء والطاعة العمياء، حتى تكون بالتالي "امرأة محترمة"، فإن جلوس الفتاة على مقاعد الدراسة بحد ذاته يقتضي تحدي قواعد التنشئة الاجتماعية القوية وصولاً إلى أدوار الجندر. ومن المهم بذل الجهود لضمان التشجيع الفعال للفتيات على المشاركة في عمليات التعلم من خلال الممارسات التعليمية ودعم التعلم. ومن أجل تتبع هذه الأمور، ينبغي جمع البيانات المصنفة وفقاً للجندر والمتعلقة بأداء الطلاب بصورة منتظمة لتوفير البيانات التي تسمح للمعلمين ومديري المدارس بزيادة التركيز على فوارق الجندر في التعلم وإجراء التصحيح اللازم.

وعند التفكير في تطوير المناهج الدراسية، سيكون من المهم أيضاً الأخذ بالاعتبار احتياجات الأطفال العاملين وأولياء أمورهم وتوقعاتهم. ففي كثير من الأحيان، لا يرسل أولياء الأمور أولادهم وبناتهم إلى المدرسة لأنهم لا يرون جدوى من الأمور التي يتعلمها أولادهم قياساً بالأموال التي يمكن أن يجنوها خارج المدرسة. وهذا الأمر يشير إلى ضرورة تثقيف أولياء الأمور والأمهات بقيمة التعليم وأهميته في واقع المجتمع. ومن هنا نجد أن بعض مشروعات منظمة العمل الدولية ربطت تثقيف أولياء الأمور بما يسمى بـ "التدريب المهني المُسبق"، حيث يُدرج التدريب المهني للأطفال كجزء من المنهج الدراسي لمساعدتهم على تعلم المهارات، ويُؤخذ في

ويستمر التفاوت ليصل إلى مرحلة التعليم الجامعي: ففي إثيوبيا، 1 من كل 10 معلمين في مستوى التعليم الجامعي هم من الإناث. أما في بنغلاديش فتقل النسبة عن 1 لكل 5 معلمين. وقد تفاقمت مسألة عدم وجود المُعلِّمات في المستوى الجامعي نتيجة النقص المنهجي للفرص المتاحة أمام الفتيات والنساء للحصول على المهارات والتدريب اللازم (يونسكو 2006).

ومع أن ضمان توفير العدد الكافي من المُعلِّمات إستراتيجية قوية لتحسين مدى قبول التعليم للفتيات، فتحقيق ذلك يتطلب بذل الاهتمام اللازم بقضايا المساواة بين الجنسين على نطاق أوسع في مهنة التدريس. وفي مناطق أخرى من العالم، لاسيما أميركا اللاتينية وأميركا الشمالية وأوروبا، كانت المُعلِّمات تهيمن على التعليم، لاسيما التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي. ومن أسباب هذه الظاهرة الرؤية التقليدية لرعاية الأطفال الأصغر سناً على أنها امتداد للأمومة ووظيفة "طبيعية" للنساء. ووفقاً للباحث، كلما كانت المهنة خاصة بالنساء، زادت احتمالية تدني رواتب موظفيها (درودي، 2008). وفي المقابل، وضمن هذه السياقات، يُهيمن الرجال على نحو غير متناسب على وظائف التدريس رفيعة المستوى كوظائف مديري المدارس مع أنهم لا يمثلون هذه المهنة إجمالاً بصورة كافية في تلك المناطق.

ومن هنا تتضح أهمية إيجاد إستراتيجية لتعزيز المساواة في التدريب والتوظيف وتوفير الموظفين في جميع مستويات التعليم. إلا أن تعزيز المساواة بين الجنسين ضمن صفوف المعلمين يتطلب أيضاً الاعتراف بالخبرات الكبيرة للمُعلِّمات في المدارس، والتكافؤ في إمكانية الارتقاء في السلم الوظيفي، وحصول المرأة على التدريب والتطوير المهني. لكن التحدي المتمثل في ضمان أن تكون النساء معلمات ملهمات لكل من الفتيات والفتيان يتطلب "التصدي للسياسات والممارسات من أجل إيجاد قطاع تعليمي رفيع المستوى خاص بالنساء ويحظى بالاحترام يُخصّص فيه الموارد الكافية لضمان أعلى مستوى من الأداء المهني لجميع المعلمين، سواء أكانوا من الرجال أم النساء" (يونسكو 2006، صفحة 1).

جنדרه التربية: مساعدة الفتيات على التعلم

تؤثر سوء نوعية التعليم على نحو غير متناسب على الفتيات اللواتي سيعانين معاناة كبيرة أثناء سعيهن للحصول على المهارات المعرفية والحياتية غير المعرفية اللازمة لعيش حياة صحية ومنتجة. كما تتضاعف أزمة التعلم العالمية للفتيات في الدول التي تعاني من تدني في مستويات الدخل يصاحب ذلك عدم قدرة كثير من الفتيات اللواتي تركن المدرسة، حتى إن قضين أربع أو خمس سنوات فيها، على قراءة جملة بسيطة. ولا تقتصر تحديات حصول الفتاة على التعليم على وجود العوائق التي تبعد الفتاة

"يعتبر تعليم الفتيات مهماً جداً فعندما تكبر الفتاة المتعلمة، يمكنها بناء أسرتها على النحو الذي ترغب فيه. ولو لم أتعلم، حُرمتُ من حقوقي في الميراث. أنا أعرف حقوقي وأنا مؤهلة لأنني متعلمة. ويعد المنهج جزءاً مهماً من هذه القضية، وينبغي أن يركز المنهج المتعلق بالامتلاكات والمهارات الحياتية للنساء والفتيات، ودروس الحياة الواقعية."

— شادية ساهاناركا، مدرسة في مدرسة "أماغيشتا" الابتدائية الحكومية في بنغلاديش

ومن جهة أخرى، تؤثر مساحة الصفوف الكبيرة وتوزيع الطلبة في الفصول الدراسية واهتمام المدرس بطلابه تأثيراً كبيراً على قدرة الفتيات اللواتي التحقن بالتعليم على المشاركة في التعلم. ففي بنغلادش، على سبيل المثال، أوصت المنظمة غير الحكومية "الحملة الشعبية للتعليم" بضرورة تعديل تخطيط الفصول على نحو منظم، بحيث يتمكن الطلاب من تحريك المقاعد ومشاركة عدد أكبر منهم في عملية التعلم. ومن الممكن أن يساعد تدريب المعلمين على ممارسات التدريس التي تراعي الجندر على ضمان توظيف المعلمين للفتيات من أجل ضمان المساواة في وقت مشاركة الفتيان والفتيات، وتشجيع مشاركة الطالبات داخل الصف، ومعالجة التمييز الجندري بين الطلاب، وإيجاد بيئة تعليمية آمنة وإيجابية للفتيات والفتيان.

ينبغي حماية الفتيات من العنف وسوء المعاملة

يتخلل العنف القائم على الجندر المجتمعات التي تحط من قدر الفتيات. وهذا التقرير يركز على آثار العنف القائم على الجندر المترتبة على التعليم. ولكن، ينبغي الاعتراف بامتداد حق الفتاة في التحرر من السلطة المفروضة عليها والاعتداء العنيف إلى ما بعد التعليم وفي جميع جوانب الحياة. ويعد العنف والاعتداء القائم على الجندر من المظاهر الخارجية لظلم منهجي أعظم ضد النساء المرتبط بالسلطة الأبوية، والتمثيل والتوزيع غير المتكافئين للثروة. ولا بد من معالجة كل هذه القضايا من أجل الاعتراف التام بحقوق النساء والفتيات - في مجال التعليم وغيره (موديكوني، 2011). ويستلزم الحق في التعليم المقبول ضمان أن يعمل التعليم على حماية الفتيات بدلاً من جعلها عرضة لسوء المعاملة.

وهناك أدلة واضحة على أن توفير التعليم للفتيات من أُنحج الوسائل التي يمكن من خلالها حمايتهن وتمكينهن من مقاومة العنف والإساءة (سين، 1999). فالفتيات اللواتي يلتحقن بالمدارس يتمتعن بثقة عالية بالنفس وهن أقل عرضة للوقوع ضحية العنف والاستغلال (صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، 2005). ومع ذلك، رغم أن التعليم يحمي الفتيات، فلا يمكن اعتبار ذلك الحال دائماً، حيث من الممكن أن تكمن المأساة في كون المدارس موقعاً لاعتداء الفتيات. وفي

الاعتبار طموحاتهم لمرحلة ما بعد المدرسة وتمكينهم من اتخاذ القرارات المدروسة والمبنية على ما تعلموه في المدرسة (منظمة العمل الدولية، عام 2002).

وبهذا السياق، ظهر إجماع واسع يرى أنه بمقدور خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أن توفر للفتيات خبرات تعليمية تمكينية وتحويلية (منظمة الصحة العالمية، 2002). ومع ذلك، لا يوجد هناك وثائق تشير إلى مدى توافر تلك الخدمات الصحة الجنسية والإنجابية ضمن المنظومة المدرسية، بل من المرجح أن تكون نادرة للغاية، نظراً لحساسية الموضوع بالنسبة لأولياء الأمور والمجتمع على حد سواء (مركز التنمية العالمية، 2008). وتشير الدلائل إلى أن أثر البرامج المبنية على المهارات أكبر منه في البرامج المبنية على المعارف. وقد دعمت منظمة أوكسفام نوفيبي عدداً من المبادرات التي تهدف إلى إدخال قضايا الصحة الجنسية والإنجابية إلى المناهج الدراسية والممارسات الصفية، فقد دعمت، على سبيل المثال، "شبكة أوغندا لضم التعليم الجنسي على المسار العام" ضمن إطار شراكة بين ست منظمات أوغندية.

في بنغلاديش، يتأثر كل من الفتيات والفتيان على حد سواء برداءة مستوى التعليم في البلاد، وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد آخر من العوامل المحددة التي تؤثر على الفتيات على وجه الخصوص، من بينها المعاملة غير المتكافئة بين الجنسين داخل الفصول الدراسية، واستخدام المناهج المتحيزة في التدريس، ناهيك عن إجبار الفتيات على الالتحاق بالفروع الدراسية التي يُنظر لها على أنها خاصة بالفتيات كالعلوم الإنسانية (بنك التنمية الآسيوي، 2010). وإقراراً بأن تدني نوعية المناهج الدراسية يمثل نقطة ضعف جوهرية لا بد من التصدي لها (البنك الدولي، 2008)، وُضعت خطة برنامج تنمية التعليم الابتدائي الثالثة الجديدة (انظر التفاصيل في دراسة حالة بنغلاديش) تتضمن إجراء مراجعة شاملة وإدخال مواد جديدة إلى المناهج الدراسية المقررة لجعلها أكثر استجابة للجنس. إلا أن التحدي يكمن في دمج تلك التعديلات والمواد دمجاً كاملاً في الممارسات الصفية، ولن يكون ذلك ممكناً إلا من خلال تدريب المدرسين على أمرين هما: تصميم المناهج الدراسية وتفعيل الممارسات الصفية التي تراعي الجندر، حتى يتمكن المدرسون من تعلم كيفية تحقيق الانتقال نحو منظور الجندر والاستخدام العملي للمناهج الجديدة.

تحت المجهر: جمهورية الكونغو الديمقراطية

السيء" في جدول توافر (تعليم الفتيات). ويجعل النزاع الفتيات أكثر عرضة للعنف القائم على الجندر، وهو السياق الذي تنتهك فيه حقوقهن بصورة مستمرة ومنهجية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية تعد أعمال العنف الجنسي ضد النساء غير قانونية منذ عام 2006، إلا أن تطبيق ذلك الحظر أمر صعب للغاية. وتعود بعض أسباب ذلك إلى حقيقة أن الشرطة والجيش هم مرتكبو الجرائم الرئيسيون في الغالب. وقد تعهدت منظمة أكشن أيد من خلال شراكة وثيقة مع الشرطة والجيش بالعمل على نشر المعلومات حول القوانين التي تحمي النساء والفتيات وبدء الرحلة نحو التطبيق الفعال (منظمة أكشن أيد 2011).

لا بد من الاعتراف على نحو أكبر بآثار العنف الجنسي الخطيرة على التعليم في البلدان المتأثرة بالنزاعات (تقرير الرصد العالمي، 2011). ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، توفي الملايين وتعرض الملايين للإساءة الجنسية في الحرب الدموية منذ الحرب العالمية الثانية. وهناك نقص كبير جداً في التعليم الأساسي في جميع أنحاء البلاد، حيث لا تزيد نسبة الأشخاص الذين التحقوا بالمرحلة ما بعد الابتدائية على 17% (الوكالة الأمريكية للإئمان الدولي، 2011). وتعد قضايا التعليم والعنف القائم على الجندر مترابطة بصورة وثيقة فيما بينها، ناهيك عن استهداف المدارس وتدميرها بصورة متكررة خلال الاعتداءات المسلحة على القرى (تقرير الرصد العالمي، 2011). فليس غريباً أن صُنفت جمهورية الكونغو الديمقراطية من بين الدول ذات "الأداء

المدرسي ومرافقه، وتعليم الأقران، وتدريب لجنة الأهالي)، وتطوير المناهج الدراسية (الحد من الصور النمطية، والتركيز على محتوى التعليم الجنسي القائم على المهارات الحياتية وحقوق الصحة الجنسية)، وموظفي المدرسة (مزيج من المعلمين ومستشاري العنف) (التحالف العالمي لمكافحة الإيدز، 2007). وبالإضافة إلى ما سبق، يتطلب التعليم المقبول تحدي الثقافة السائدة وممارسات الإفلات من العقاب بالنسبة لكثير من الذين يعتدون جنسياً على الطلاب. وهذا يتطلب الاستمرار في شن الحملات لتنفيذ البنية التحتية القانونية المحيطة بالتعليم: ضمان معاقبة مرتكبي الجرائم.

كما ثبت أن برامج توعية المجتمع تمثل دوراً حيوياً. ففي بنغلاديش، غالباً ما تكون "مضايقة حواء" شكل وحشي من أشكال التحرش الجنسي الذي يمكن أن يؤدي إلى إيقاع الضرر البدني والنفسي الدائم ويحدث تغييراً عميقاً في مجرى حياة الفتاة. وهناك مظاهر عدة للتحرش تتراوح ما بين الإساءة اللفظية والتلميحات الجنسية والاختطاف ورمي المادة الحمضية والاعتصاب. واستجابة لذلك، يفضل أولياء الأمور إبقاء بناتهم في المنزل بدلاً من إرسالهن إلى المدرسة، أو تزويجهن في سن مبكرة كمحاولة لحماية شرفهن وسلامتهن. ومن أجل مكافحة هذه الظاهرة، عملت إدارة شؤون المرأة والطفل بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمات المجتمع المدني على إطلاق "أندية كيشوري"، لتوفير بيئة آمنة يختلط ويجتمع فيها الفتيان والفتيات معاً بطرق إيجابية، حيث يشارك أعضاء النادي في مجموعة متنوعة من الأنشطة والجلسات المعلوماتية، ويُمكن الفتيان والفتيات فيها ليصبحوا من عوامل التغيير. ويوجد الآن حوالي 3000 ناد كيشوري في 30 منطقة تقريباً في أنحاء بنغلاديش. كما أثبتت دراسة لليونيسيف خاصة بالأندية أن جميع الشباب الذين اشتمل عليهم الاستطلاع كانوا قد تحدّثوا عن مسألة أساسية مع آبائهم أو قادة المجتمع - نسبة 70% قبل عامين فقط (صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، 2009).

حالة كانت المدرسة مكاناً يُمارَس فيه العنف الجسدي أو الجنسي، فمن الممكن أن يتردد أولياء الأمور في إرسال أولادهم ومن الممكن أن يتردد الطلاب في الذهاب إلى المدرسة (هيوارد، 2003، وجونز وايسبي 2008).

ولا يتم الإبلاغ عن معظم حالات العنف الجنسي. فثقافة المجتمع الأبوي غالباً ما تتغاضى عن العنف الجنسي وتترك كثيراً من الفتيات يشعرون بأن مثل هذا العنف أمر لا مفر منه وأن الفتاة لا مفر من أن تقف عاجزة عن منع ذلك (ماتاشا وآخرون، 1998).

ووفقاً لقانون الأحكام الخاصة بالجرائم الجنسية التنزانية (1998)، يعد أي عمل من "كبت الفواحش" بين المدرس والتلميذ في المدرسة الابتدائية أو الثانوية جريمة جنائية بغض النظر عن العمر (قسم 138). ونظراً لإخفاق الحكومة التنزانية في توفير الحماية للفتيات في المدارس، فلم تتمكن تلك الحكومة من فرض احترام القانون الوطني وحماية الحقوق المنصوص عليها في الدستور الوطني (المادة 9، 29 على وجه الخصوص). كما أخفقت في الوفاء بالتزاماتها بموجب عدة معاهدات دولية (منها الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل، المادتين 16 و27، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية حقوق الطفل، المادتين 19 و34). ورغم أن تنزانيا من الدول "عالية الأداء" من حيث مدى توافر التعليم، فإن ممارساتها في هذا الصدد تجعلها تعاني من نقص في معايير القبول المطلوبة.

وبذلك، يعتمد مدى قبول التعليم على ضمان التمتع بالسلامة في المدرسة وأثناء الطريق إليها ومنها. حيث توصلت إحدى مراجعات الممارسات الأمثل من قبل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والوكالة الأمريكية للإئتماء الدولي، ومنظمة التخطيط الدولية إلى إمكانية تقليص العنف القائم على الجندر في المدرسة وأثناء الطريق منها وإليها عن طريق الاستثمار في المداخلات المتعلقة بجوانب واسعة مثل: الوعي بالعنف (التشريعات الوطنية والرصد والتطبيق، والموافقة القانونية لإعداد التقارير ومدونات السلوك)، وإصلاح البنية التحتية (دورات المياه الآمنة، والأماكن الترفيهية، والإضاءة والأسوار، وإقامة مزيد من المدارس)، وإشراك أصحاب المصالح (تطوير تأهيل المعلمين، وزيادة النقل

تحت المجهر: العنف ضد الفتيات في الإكوادور

وهناك أيضاً مستوى عالٍ من الأدلة الوصفية للحالات الفردية الخاصة بطبيعة انتشار العنف الجنسي في المدارس. وتذكر الصحف أن العنف الجنسي منتشر على نطاق واسع في المؤسسات التعليمية وأن هناك كثير من الحالات المرفوعة ضد المعلمين. ويرتبط ذلك الأمر بالتردد المُقلِّق في الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي في المدارس إلى جانب "ثقافة الصمت" التي تحيط بهذه المسألة - وفي حالات نادرة، عندما يُبلغ الضحايا عن تعرضهم للإساءة، غالباً ما تخفق السلطات المدرسية في اتخاذ الإجراءات المناسبة.

وهناك حاجة ملحة إلى معالجة النقص في إنفاذ القوانين من أجل حماية الفتيات من العنف داخل المدرسة. وقد اتخذت الحكومة خطوات لمعالجة هذه القضية من خلال إطلاق مبادرات وطنيتين في عام 2009 - ومع ذلك، تعرضت المبادرات للانتقادات على أساس نقص استراتيجيات التنفيذ الفعالة (لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، 2010).

تعد الإكوادور من الدول ذات "الأداء القوي" في جدول توفر التعليم وفقاً لمؤشر التكافؤ بين الجنسين القوي لصافي نسبة الالتحاق بالمدارس وتوقعات الحياة المدرسية المتكافئة للفتيات والفتيان. ومع ذلك، ما زال هناك تحديات تعليمية جوهرية مستمرة. فقد كشفت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (2010) عن القضية المتعلقة بالمدرسة المبنية على العنف ضد الفتيات في الإكوادور.

"تعرب اللجنة عن قلقها العميق إزاء التقارير العديدة الواردة والمستمرة التي تصف حجم مشكلة سوء المعاملة والعنف الجنسي ضد القاصرين في المؤسسات التعليمية في الإكوادور... لم يكن هناك حتى الآن أي استجابة مؤسسية كافية من قبل الدولة الطرف، الأمر الذي يعد أحد الأسباب التي تجعل الضحايا يفضلون في الغالب عدم الإبلاغ عن حالات الإساءة... وتشعر اللجنة بالقلق على وجه الخصوص إزاء المعلومات المتعلقة بالحالات التي حدد فيها الضحايا ظاهرياً المعتدي عليهم في أوساط أعضاء هيئة التدريس".



توصيات بشأن مدى قبول التعليم

- ينبغي أن تعتمد الحكومات سياسات التوظيف والتدريب والسياسات المعلنة لضمان تمثيل المُعلِّمات بصورة متساوية في جميع مستويات التعليم وفي المناطق الريفية والحضرية على السواء.
- ينبغي للحكومات احترام حقوق المُعلِّمات وحمايتهن من خلال معالجة التمييز في مهنة التدريس الذي يدفع المُعلِّمات نحو فرص العمل والمناصب متدنية الأجر والمستوى.
- يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب لمرتكبي العنف والاعتداء الجنسي ضد الفتيات، سواء في حالات النزاع أم غير النزاع، ويجب محاسبة الجناة قانونياً على انتهاك هذه الحقوق.
- ينبغي للحكومات إطلاق برامج التوعية لموظفي المدارس والمجتمعات المحلية، وضمان معرفة الفتيات بالمكان الذي ينبغي الذهاب إليه للإبلاغ عن انتهاكات حق السلامة داخل المدرسة وحولها.
- ينبغي أن ترفض المناهج وعمليات التدريس والتعلم الصور النمطية عن الجندر، وأن تكون موجهة نحو إيجاد قواعد جديدة للجندر والممارسات الاجتماعية التي تشجع الفتيات على المشاركة الكاملة في التعليم، وجميع جوانب الحياة الثقافية والسياسية والمهنية في النهاية.
- يجب تدريب المعلمين ودعمهم من أجل استخدام مناهج جديدة. ويجب أن تراعى عمليات تقييم التعلم المُخرجات المُجنדרّة.

قدرة التعليم على التكيف

هيكله التعليم بحيث يكون قادراً على التكيف والاستجابة لاحتياجات الفتيات والفتيان المتنوعة.

"نريد ضمان قدرة التعليم على التكيف، وإمكانية عودة فتيات اللواتي تزوجن مبكراً إلى المدرسة، وإذا منحنا للفتيات المتزوجات فرص ثانية، فسوف يُعدن. ولا يعد ذلك غير قانوني، إلا أن وصمة العار الاجتماعية المقترنة بالعودة إلى المدرسة بحاجة إلى تغيير. فالقطاع غير الرسمي هو الحل، لأن الفتيات هنا لن يشعرن بالحساسية بسبب أعمارهن التي تتجاوز أعمار الفتيات الأخرى في الصف. يجب أن نجعل التعليم قادراً على التكيف."

— تسنيم آتار، نائب مدير الحملة الشعبية للتعليم

الأعباء المترتبة عليه كونه عائل الأسرة. ونتيجة ذلك، يضطر كثير من الأطفال، وخاصة الفتيات، إلى ترك المدرسة في وقت مبكر وتحمل المسؤوليات مثل رعاية الأشقاء الصغار. وفي الأسر الفقيرة حيث يقع عبء الرعاية الأسرية على عاتق الأم، تزداد قيمة الفتاة في المنزل أكثر منها في المدرسة في نظر العائلة. وليس من الغريب أن تزداد فرصة بقاء الفتاة المنحدرة من الأسر الأكثر ثراءً في المدرسة والسبب الرئيسي في ذلك هو قلة الحاجة لهن من أجل تقديم المساعدة في المنزل أو الانخراط في الأنشطة المدرسة للدخل (محمد واسكندر، 2005).

والتعليم أمر جوهري في الجهود العالمية للقضاء على عمالة الأطفال وإنشاء قوة عاملة ماهرة وتعزيز التنمية القائمة على مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. وقد اكتسبت منظمة العمل الدولية خبرة كبيرة في استخدام التعليم كوسيلة رئيسية لمعالجة مسألة عمالة الأطفال. وتشتمل التدخلات على نطاق واسع من الأنشطة كقرص التعليم غير الرسمي، وإدماج الأطفال العاملين السابقين في نظام التعليم الرسمي، وبناء التحالفات الوطنية لجعل سياسات التعليم وأنظمتها أكثر استجابة للأطفال المعرضين للخطر. لذلك، ترتبط الجهود الرامية إلى تحقيق التعليم للجميع والقضاء التدريجي على عمالة الأطفال ارتباطاً وثيقاً. ومن ناحية، يعد التعليم أداة رئيسية لمنع عمالة الأطفال. فلا بديل للأطفال الذين لا يحصلون على التعليم سوى دخول سوق العمل والعمل غالباً في ظروف خطيرة واستغلالية. ومن ناحية أخرى، تشكل عمالة الأطفال عقبة رئيسية أمام تحقيق التعليم للجميع، إذ إن الأطفال الذين يعملون بدوام كامل لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة. أما بالنسبة لأولئك الذين يجمعون بين العمل والمدرسة، فإن إنجازهم التعليمي يتعرض للمعاناة إلى جانب ميولهم القوية إلى ترك المدرسة والعمل بدوام كامل.

وينبغي للجهود التي تستثمر في التعليم التركيز أكثر على الأطفال المعرضين للخطر، ولاسيما الفتيات، وينبغي أن تعوض المبادرات عن تكلفة الفرصة للأسر الفقيرة جداً، حيث يتضح ضرورة معالجة المشكلات في الأنظمة التعليمية حتى يمثل التعليم دوره في القضاء على عمالة الأطفال. ويتطلب ذلك التركيز على إطار 4As، وتحسين التعليم النوعي، وتوجيه الموارد إلى زيادة فرص الحصول على التعليم لجميع الأطفال مع ضمان شمولية البيئة المدرسية ولاسيما بيئة التعلم وامتلاكها القوة الكافية لإقناع الأطفال على البقاء في المدارس، حيث تتطلب

ينطبق جانب قدرة التعليم على التكيف على قدرة النظام التعليمي على الاستجابة لاحتياجات الطلاب وقدراتهم، والتكيف مع السياقات المختلفة، وتلبية المصالح الأمثل للطفل. وهناك مؤشرات عدة يمكن استخدامها لكي تنعكس قدرة التعليم المدرسي على التكيف. ولغايات هذا التقرير، سيكون التركيز على الآثار المترتبة على عمالة الأطفال والزواج والحمل المبكر.

عمالة الأطفال بوصفها عقبة في التعليم

كما هو مبين في القسم السابق المتعلق بحوافز الرواتب والحوافز من جانب الطلب، يدفع فقر الأسر لإرسال أطفالهم - وخاصة الفتيات - إلى العمل. ويمكن أن ينطوي ذلك على الأعمال المنزلية مثل الطهي والتنظيف، والعمل في الحقول أو الاعتناء بالحيوانات. فعندما يمرض أولياء الأمور ويصبحون غير قادرين على العمل بسبب إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، على سبيل المثال، يقع عبء عمل الأسرة على عاتق الأطفال. ونتيجة لذلك، يضطر كثير من الأطفال، وخاصة الفتيات، إلى ترك المدرسة في وقت مبكر وتحمل المسؤوليات مثل إعداد الطعام ورعاية الأشقاء الصغار. وفي الأسر الفقيرة حيث يقع عبء الرعاية الأسرية على عاتق الأم، قد ينظر إلى قيمة الفتاة في المنزل على نحو أكبر منه في المدرسة. وليس من المدهش أن تزداد فرصة بقاء الفتاة المنحدرة من الأسر الأكثر ثراءً في المدرسة - والسبب الرئيسي في ذلك هو أن هناك حاجة أقل لهن من أجل تقديم المساعدة في المنزل أو المشاركة في الأنشطة المدرسة للدخل (محمد واسكندر، 2005).

هناك أسباب عدة لعمل الأطفال، منها عدم الحصول على التعليم الجيد والإلزامي والحكومي المجاني، إلا أن أهمها هو فقر الأسر. فبمجرد بقاء الأسرة يدفع أولياء الأمور لإرسال أطفالها إلى العمل بدلاً من المدرسة. وقد لا تكون عمالة الأطفال دائماً على صورة عمل مدفوع الأجر، ولكن، لا سيما في حالة الفتيات، يمكن أن تشتمل على الأعمال المنزلية مثل الطهي والتنظيف، والعمل في الحقول أو الاعتناء بالحيوانات. ويرتبط العامل الآخر الذي يدفع الأطفال إلى ترك المدرسة والعمل بتجارب أولياء الأمور التعليمية الشخصية أو بعدم وجودها. فعلى سبيل المثال، من الممكن ألا يرى أولياء الأمور الذين حرما من التعليم قيمته بالنسبة لأطفالهم مفضلين إرسالهم إلى العمل.

وفي حالات أخرى، عندما يمرض أولياء الأمور ويصبحون غير قادرين على العمل، بسبب الإيدز مثلاً، يُجبر الطفل على تحمل

بيئة التعلم في حد ذاتها اهتماماً كبيراً، ومن المهم أن يقتنع آباء الأطفال الذين تركوا المدرسة، وخاصة الفتيات، بمزايا التعليم ودوره في تحسين أوضاعهم ومساعدتهم على الخروج من دائرة الفقر. وبالتالي، يجب أن تترافق التدخلات التدابير اللازمة للتخفيف من حدة الفقر وتعويض خسارة الدخل الناجمة عن ذهاب الأطفال إلى المدرسة بدلاً من العمل.

ويعد توفير التعليم لجميع الأطفال وإنشاء نظام تعليمي حكومي عالي المستوى ومتاح للجميع ومزود بالموارد المناسبة في جميع بلدان العالم المثل الذي يطمح المجتمع الدولي إلى الاحتذاء به منذ عدة أعوام والذي جرى إدماجه في مبادرة التعليم للجميع العالمية. فعند تحقيق غايات التعليم للجميع وأهدافه، لن يضطر الأطفال إلى العمل من أجل إعالة أنفسهم وأسرهم، وستمتع الفتيات بنفس الفرص التعليمية المتاحة للفتيان، وستزداد فرص العمل اللائق بصورة كبيرة، وسيتمكن لدى الأطفال والشباب والمجتمعات غير المتعلمة في السابق تفهم أفضل لحقوقهم في المجتمع وفي أماكن العمل. ومع ذلك، ما زال هذا المثل الأعلى قيد التحقيق، وزاد تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية من تعرض الأطفال لحالات عمالة الأطفال.

وينطوي المعنى الحقيقي للحق في التعليم على فرص الأطفال في التعلم دون الحاجة إلى التغلب على العقبات التي قد تحول دون ذلك، مثل عمالة الأطفال. وضمن هذا المعنى، يبقى التركيز على الدعوة من أجل التنفيذ الكامل للضكوك الدولية ذات العلاقة، ولاسيما اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن العمر الأدنى للعمل وتعريفاته الواضحة لـ "العمل الخفيف"، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. ومع ذلك، فإن حقيقة انتشار الفقر وعدم قدرة بعض الحكومات على تطبيق التشريعات تعني ضرورة تطبيق بعض المرونة في حالات معينة - مكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال والقضاء التدريجي على جميع أشكال عمالة الأطفال مع توفير التعليم الملائم لظروف الأسر التي يعتمد بقائها على مستوى معين من الدخل المولد من قبل أطفالهم. ومن المهم استخدام هذه الأساليب المرنة كحل لتجسيرية فقط وأن تكون محددة زمنياً مع الأهداف المحددة والمواعيد النهائية لضمان تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على عمالة الأطفال وقدرة جميع الأطفال على الذهاب إلى المدرسة. بالإضافة إلى ذلك، وفي الحالات التي تُطبّق فيها المناهج القادرة على التكيف، من المهم تضمين مستوى معين من الرصد لحماية الأطفال من الاستغلال وسوء المعاملة التي يمكن أن تؤدي إلى أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

وقد نُشر نهج مبتكر في بعض أطراف بنغلاديش للتغلب على التحديات التعليمية في المناطق الريفية والمهمّسة، حيث يكمن الهدف في إقامة مدارس أكثر تكيفاً مع القيود الموسمية في المجتمعات الريفية والمهمّسة، مع الإدراك بأن كلاً من الحصاد والطقس يحدان من قدرة الأطفال على الذهاب إلى المدرسة. ففي هذه المناطق، يقصد بسياسة "تقوم المدرسة المرنة" إعطاء الحرية للمدارس من أجل تحديد أوقات العمل المدرسية الأنسب، الأمر الذي يستوعب حقيقة حاجة أولياء الأمور إلى مساعدة

الأطفال أثناء موسم الحصاد. فضمام تحديد العطلة المدرسية الطويلة في هذا الوقت يساعد في تحسين الحضور وخفض معدلات التسرب من الدراسة - تكيف المدرسة مع واقع الكثير من المجتمعات الريفية. وبصورة مماثلة، تتمكن هذه السياسة أيضاً المدارس في المناطق النائية من ضبط تقويمها الدراسي خلال موسم الرياح الموسمية الذي يمنع فيه هطول الأمطار الغزيرة الأطفال من المشي من المدرسة واليها.

التغلب على زواج الأطفال

يعد ضمان فرصة الفتاة للحصول على التعليم والبقاء في المدرسة، وتجنيد أولياء الأمور والمجتمع على نطاق واسع من أجل حماية تلك الفرصة، عاملاً أساسياً لمنع زواج الأطفال بعد التوصل مراراً إلى أن الزواج هو أحد الأسباب الرئيسية لترك الإناث المدارس أو إبعادهم عن التعليم (ويلسون، 2003). وقد توصلت الدراسات في مختلف أنحاء العالم النامي إلى أن الطالبة التي ارتادت المدارس مدة سبعة أعوام أو أكثر تعتمد تأخير زواجها مدة خمسة أعوام تقريباً مقارنة بالطلبات غير المتعلّقات (البنك الدولي 1993، كولكلو وليون 1993، وسمرز 1994). وفي موزامبيق، يقلل حضور المدرسة من فرصة زواج الفتاة قبل بلوغها 18 سنة من 60% إلى 10% (سمرز، 1994). والوضع مشابه لذلك في نيكاراغوا، حيث إن الذهاب إلى المدرسة يقلل من فرصة زواج الفتاة قبل بلوغ 18 سنة من 45% إلى 16% (المركز الدولي لبحوث المرأة، 2007). فزواج الأطفال يدفع الفتاة إلى ترك التعليم، وفي الوقت ذاته، يعد بقاؤها في التعليم أفضل وسيلة لحمايتها من زواج الأطفال.

رغم ضرورة بذل الجهود لجعل التعليم قادراً على التكيف مع الاحتياجات المحددة وسياق الفتيات المنزولات، بما في ذلك خيارات التعلم المرنة، فالهدف يقضي عرض الخطط التي تحول دون زواج الأطفال. ومن الممكن تيسير ذلك على نحو فعال من خلال إدخال الحوافز من جانب الطلب كخطط الرواتب التي تشترط تأخير الزواج المقترنة بحملات التوعية وإنفاذ قانون الأسرة على نطاق أوسع. وفي مالي، اضطر الرئيس لإعادة قانون الأسرة (مشروع قانون الأسرة) مرة أخرى إلى البرلمان للمراجعة بعد المعارضة الواسعة على مشروع القانون - الذي من شأنه رفع سن الزواج إلى 18 سنة في معظم الحالات، وتعزيز حقوق المرأة في الأسرة والميراث - مشيراً إلى وجود ثغرات رئيسية في الحماية القانونية للفتيات والنساء. وفي بنغلاديش من ناحية أخرى، مُنع الزواج ما دون سن 18 وربط توفير الرواتب بتأجيل الزواج. لكن التحدي القائم ما زال متمثلاً في عدم تطبيق القانون، ويبقى دور المدارس في نشر الوعي والحد من الممارسات أمر في غاية الأهمية.

حقوق الأمهات اليافعات في التعليم

يدل الزواج المبكر والعنف ضد الفتيات وممارسات التمييز على أن الحمل في سن المراهقة غالباً ما يمنع الفتيات من إكمال دراساتهم. فغياب الرقابة على أنشطتها الإنجابية يعني تعرض كثير من الفتيات في سن الدراسة للحمل أثناء المرحلة الابتدائية أو الثانوية. فانهدام تعليم الصحة الجنسية وقلة خيارات وسائل منع الحمل يعني أن العديد من الفتيات سوف يفتقرن إلى المعرفة اللازمة لمنع حالات الحمل غير المرغوب فيه.

"عندما نسمع عن خطط للزواج المبكر، نذهب إلى المنزل للضغط على أولياء الأمور وإقناعهم بعدم فعل ذلك. ورغم حدوث الأمر أحياناً في السر، نناقش هذه الأمور في اجتماعات أولياء الأمور والمدرسين، ونحاول تفكيك الفتيات الأكبر سناً فيما يتعلق بالآثار السلبية للزواج المبكر. ويعد إشراك المجتمع المحلي أمر بالغ الأهمية لأنهم يجب أن يحتجوا من أجل منع ذلك!"

— السيد الياس، مدير مدرسة "شكوتيا" الثانوية للبنات

"يكمن التحدي الكبير المقبل من أجل تحسين تعليم الفتيات في بلدنا في التعامل مع آليات المتابعة الضعيفة عند وجود حالات حمل إلى جانب انعدام سياسة إعادة الدخول الفعال للفتيات الحوامل."

— جيناسون جاندوا من منظمة أكشن أيد في تنزانيا

العودة إلى المدرسة بعد الولادة إلى الحضور في مكان مختلف أو يُرغم على عدم الحضور نظراً لمسؤولياتهن تجاه رعاية أطفالهن. وفي ظروف معينة، تمنع وصمة العار والمضايقات بسبب الحمل الفتيات من العودة إلى المدرسة، ويجب التصدي لهذه المسألة بصورة شاملة (برنارد، 2002).

ينبغي للحكومات التأكد من تأييد القوانين السابقة الموجودة التي تحمي حق الفتيات والأمهات الحوامل في التعليم، ومن الضروري وجود برنامج شامل في البلدان التي تكون فيها هذه المسألة نظامية لزيادة الوعي على مستوى النظام والمجتمع. وينبغي إصلاح القوانين الإدارية لضمان أن الحمل ليس سبباً للطرد أو النقل من المدرسة، وينبغي أن تكون الجداول الزمنية مرنة لاستيعاب المسؤوليات المزدوجة للمدرسة ورعاية الطفل، ويجب معالجة قضية وصمة العار داخل وخارج المدرسة.

فعلى سبيل المثال، في مالي، بلغ انتشار وسائل منع حمل النساء ما بين العمر 15 إلى 49 ما نسبته 8% فقط، في حين بلغ متوسط معدل المواليد سبعة أطفال لكل امرأة (إحصاءات الجندر). وفي كثير من البلدان، تمنع اللوائح الإدارية والقانونية للمدارس الفتيات من الذهاب إلى المدرسة أثناء فترة الحمل أو العودة إلى المدرسة بعد الولادة. ومع ذلك، يعترف الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بحق الفتاة الحامل في التعليم المقبول [المادة 11.6] (ويلسون، 2003). ورغم هذا الحق الواضح في الغالب، فالفصل بين القانون والممارسة يعني حرمان العديد من الفتيات من التعليم بعد أن يصبحن أمهات. وعلى سبيل المثال، تقرر لائحة أنظمة عام 2002 من قبل الحكومة التنزانية (إشعار حكومي 295 من عام 2002، فقرة 66) ضمناً طرد الفتيات الحوامل من المدارس. ورغم المحاولات التي بذلت لإعادة النظر في القانون، ما زالت الممارسة واسعة النطاق تجبر آلاف الفتيات على الانقطاع عن المدرسة كل عام بسبب الحمل. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تضطر اللواتي تمكن من

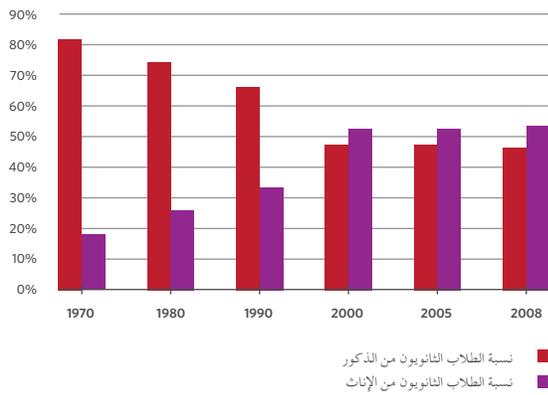
توصيات بشأن قدرة التعليم على التكيف

- يجب على الدول الاعتراف بأن زواج الأطفال وعمالة الأطفال هما انتهاكان لحقوق الإنسان والحق في التعليم، ولذلك، يجب وضع التشريعات المناسبة وسياسات العمل الإيجابي من أجل معالجة المشكلة.
- ينبغي أن يحترم القانون والممارسة، فيما يتعلق بالحمل في سن المراهقة وزواج الطفل، حق الفتاة في مواصلة التعليم بغض النظر عن وضعها بصفتها زوجة أو أم. وهذا يشتمل على إلغاء أو تعديل الأحكام القانونية والإدارية التي تمنع الفتيات من الالتحاق بالمدرسة أثناء الحمل أو العودة إلى المدرسة بعد الولادة.
- ينبغي للحكومات إصدار القوانين الجديدة وإنفاذ القديمة منها التي توضح السن الأدنى لنهاية التعليم الإلزامي مع السن الأدنى للعمل والزواج.
- ينبغي ألا تمنع المقاييس في توفير التعليم الفتيات (أو الفتيان) من الذهاب إلى المدرسة. وينبغي بذل الجهود لتوفير التعليم القادر على التكيف ليتناسب مع أتماط العمل ما دام العمل غير خطير أو مهين للأطفال.

دراسة حالة : بنغلاديش

النجاح في الأفق ، لكن المساواة بين الجنسين في التعليم لم يتحقق بعد

نسبة الفتيات والفتيات في المدارس الثانوية



الشكل رقم 8: نسبة الفتيات إلى الذكور في المدارس الثانوية في بنغلاديش

ورغم بلوغ صافي معدل التحاق الفتيات 89%، فالتحديات داخل الفصول ما زالت سائدة. وبينما يشكل الانسحاب من الثانوية تحدياً كبيراً لكل من الفتيان والفتيات، تكون الفتيات الأكثر عرضة للمخاطر (بنك التنمية الآسيوي، 2010). ومن بين المعدلات التي سُجّلت، وصلت معدلات الإنجاز حوالي 23% للذكور و17% للإناث (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008). وفي الواقع، يتفوق الذكور على الإناث في مستوى الثانوية في كافة المواد وأنواع المدارس (ايجيوكيشن ووتش، 2007). ومن التحديات الأخرى، نقص عدد المُعلِّمات رغم إثبات كون المُعلِّمات عاملاً في زيادة نسب التحاق الإناث واستبقاهن. وما زالت نسبة المُعلِّمات بالنسبة للمعلمين متدنية جداً في بنغلاديش. ووفقاً للبيانات المأخوذة من قاعدة بيانات إحصاءات الجندر، زادت نسبة مُعلِّمات الثانوية زيادة طفيفة من 12.6%

حققت بنغلاديش تقدماً كبيراً في توفير تعليم الفتيات على مدى العقد الماضي، وأدرجت في جدول توفر التعليم على أنها "صاحبة أداء قوي". وقد أشاد المجتمع الدولي ببنغلاديش على النجاح الذي حققته في زيادة معدلات التحاق الفتيات والفتيان في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وقطعت بنغلاديش شوطاً كبيراً في تحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، حيث بلغ صافي معدل التحاق الذكور 82.9% في عام 2009، بينما بلغ 89.8% بالنسبة للفتيات في العام ذاته. وتعد بنغلاديش واحدة من البلدان القليلة في المنطقة التي حققت التكافؤ بين الجنسين من حيث معدلات الالتحاق بالمرحلتين الابتدائية والثانوية، والتكافؤ بين الجنسين من حيث معدلات إكمال المرحلة الابتدائية (مكتب بنغلاديش للمعلومات التعليمية والإحصائية، 2008). ولا يعزى هذا النجاح إلى جهودها في تحسين توفير التعليم فحسب، وإنما اعتمادها كذلك على السياسات والممارسات - المبنية آتياً - التي تعزز قدرة الجميع على الحصول على التعليم ومدى قبوله وقدرته على التكيف. وفيما يلي لمحة عامة عن التقدم المحرز في مجال تعليم البنات مع المعدلات من عام 1970 حتى يومنا هذا (مكتب بنغلاديش للمعلومات التعليمية والإحصائية 2008، ومكتب بنغلاديش للمعلومات التعليمية والإحصائية 2011).

يظهر تقدم التعليم في بنغلاديش ضمن السياق الاجتماعي والثقافي الذي يستمر في التمييز بقوة ضد الفتيات. وتتجلى خطورة التمييز بين الجنسين في حقيقة أن بنغلاديش تحتل مرتبة ضعيفة جداً وفقاً لمقياس تمكين الجندر (المرتبة 108 من أصل 109 دول تم تقييمها) (إنترهالتر ونورث و ايكسلي، 2010). فاحتقار الفتيات الواضح مغروس بعمق داخل مجتمع بنغلاديش، ويبدأ التمييز على أساس الجندر عند الولادة (فازل رابي 2008، وحسين، وصبرحمانيان وكبير 2002، وأردت، وهاستينغز، وهوبكنز وآخرون 2005). بالتالي، ورغم تمكن الفتيات من المشاركة في المدارس بأعداد أكبر نظراً لزيادة توافر المدارس وسهولة الحصول على التعليم، تدل التحديات المتبقية لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم على أن التمييز بين الجنسين ما زال يشكل تحديات خطيرة للتنمية في بنغلاديش.

التاريخ	نسبة المُعلِّمات على مستوى المدرسة الابتدائية	نسبة المُعلِّمات على مستوى المدرسة الابتدائية	نسبة المُعلِّمات على مستوى المدرسة الثانوية
1970	—	18.4	7.2
1975	—	25.0	8.6
1980	—	26.1	10.1
1985	—	32.6	10.1
1990	50.76	33.9	9.7
1995	73.86	47.0	13.9
2000	85.83	52.6	15.1
2005	90.10	52.3	20.3
2010	94	—	23.25

الشكل 7. إحصاءات التعليم الرئيسية في بنغلاديش



في عام 1998 إلى 19.5٪ في عام 2008. بالإضافة إلى ذلك، يعد عدم المساواة بين الجنسين في التعليم الجامعي أمر في غاية الأهمية. وفي عام 2009، بلغ معدل الالتحاق الإجمالي للفتيات في التعليم الجامعي 5.6٪، في حين بلغت النسبة 10٪ للذكور. وبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة للإناث البالغين (51٪) أقل بكثير منه للذكور (60٪). علاوة على ذلك، ورغم أن الإناث تشكل 50٪ من نسبة السكان، فهي لا تمثل سوى 41٪ من القوة العاملة.

برنامج قطاع التعليم

تم تحسين توفير التعليم الأساسي على نحو كبير في مختلف أنحاء البلاد في التسعينيات من القرن الماضي مع برنامج رئيسي لتوسيع المدرسة. ورغم النمو الاقتصادي بمعدل 5٪ سنوياً خلال العقدين الماضيين، ما زال الإنفاق على التعليم بنسبة 2.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما دون المستوى 6٪ الذي أوصت به منظمة التعاون والتنمية وإطار عمل داكار. مع ذلك، ورغم ركود الإنفاق الحكومي على التعليم من حيث نسبة الدخل القومي، إلا أن القيمة الحقيقية للنمو الاقتصادي تدل على زيادة الإنفاق على التعليم. ولذلك، كان هناك زيادة بنسبة 50٪ في الإنفاق على التعليم الحكومي منذ عام 1999 أدت إلى "زيادة جوهرية في الإنفاق على الطالب الواحد في التعليم الأساسي" (السامراتي، 2007، صفحة 1). وقد تعرض المنهج الاستراتيجي السائد للتعليم في بنغلاديش إلى سلسلة من المناهج القطاعية الواسعة (ناسمير وتات، 2007). كما تم تنفيذ مشروع التعليم الحكومي ما بين عامي 1990 و1995، يليها برنامج تنمية التعليم الابتدائي الأول من عام 1997 إلى عام 2002 الذي تم تمديده إلى عام 2004، وبرنامج تنمية التعليم الابتدائي الثاني ما بين عامي 2004 و2009. أما برنامج تنمية التعليم الابتدائي الثالث فهو قيد التشكيل حالياً. وتكمن الأهداف الرئيسية في برنامج تنمية التعليم الابتدائي الذي تم إكماله مؤخراً في زيادة معدلات الالتحاق والمشاركة وإكمال التعليم الابتدائي وتحسين التعلم النوعي للطلاب والإنجاز (حكومة بنغلاديش، 2003).

مناصرة المجتمع المدني والإرادة السياسية

يشكل التقدم في تعليم الفتيات خلال العقدين الماضيين جزءاً من ثورة التعليم الأوسع عبر أجزاء من جنوب آسيا التي شهدت التحاق الملايين من الفتيات بالمدارس (رابطة آسيا وجنوب الباسيفيك للتعليم الأساسي وتعليم الكبار، 2010). وقد نظمت حركة نشطة تنادي بالمساواة بين الجنسين في المجتمع المدني حملة طويلة لضمان الاعتراف بحق تعليم الفتيات. حيث مثلت المنظمات مثل الحملة الشعبية للتعليم وجمعية تقدم النساء (منظمة بنغلاديش ناري بروغاتي سانغا) دوراً حيوياً من خلال ربط مئات الجمعيات الخيرية التعليمية وتوفير الصوت الوطني الذي يبحث على التغيير من خلال التأثير على الحكومة والجهات المانحة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني نفسه. وقد ساعد القطاع غير الحكومي أيضاً على تطوير المناهج التي تراعي فوارق الجندر، وتدريب المعلمين والعاملين في الحكومة، وتعزيز الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي وتنفيذ القوانين

"من الصعب جداً تغيير أي شيء من دون إصلاح التعليم لأنه الأداة الرئيسية لتحقيق التفكير التحليلي واستفهام الأشياء. ويقصد بتعليم الفتاة قدرتها على تطوير المهارات الحياتية واستقلالها اقتصادياً. فعندما نتمكن من توفير التعليم النوعي الجيد، فإن هذه السلوكيات والممارسات القديمة ضد الفتيات ستتغير في كل مكان."

— رقية كبير، المدير التنفيذي، الحزب الوطني البنغلاديشي (BNPS)

تعد الفتيات أدنى الأولويات. فإذا كان هناك 4 أو 5 أطفال في الأسرة، فإن الاستثمار في تعليم الفتيات يعتبر إهداراً للموارد لأنها ستزوج وتصبح فرداً في عائلة أخرى. فالعقلية تتمثل في أن المرأة تشكل عبئاً على الأب أو رب الأسرة، والمرأة أيضاً لا تؤمن بقدراتها الذاتية. ونحن بحاجة إلى تحول كبير في المناهج والكتب المدرسية وأن نرى نماذج دور المرأة التي تتحمل المسؤولية وتوفر الدخل لأسرتها ونماذج النساء العاملات في الحكومة".

— رقية كبير، المدير التنفيذي، الحزب الوطني البنغلاديشي (BNPS)

"في بنغلاديش، كان الالتزام السياسي المتواصل عبر الحكومات المتعاقبة، حاسماً لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وخاصة من الفتيات، وخاصة مع المنافسة السياسية الديمقراطية في التسعينات من القرن الماضي".

— رابطة آسيا وجنوب الباسيفيك للتعليم الأساسي وتعليم الكبار (2010، صفحة 28)

بالإضافة إلى ذلك، يوصف نظام التعليم بالهدر واسع النطاق وذات جودة سيئة (إيجيو كيشن ووتش، 2008). وتشتمل أهم التحديات على تدني مؤهلات المعلمين، وضعف الإدارة ونظم المساءلة، وضعف جودة المناهج الدراسية (البنك الدولي، 2008). كما أن عدم المساواة في المعاملة داخل الفصول الدراسية، والمناهج الدراسية المتحيزة، وإجبار الفتيات على الالتحاق بالفروع الدراسية التي توسم على أنها وحدها لائقة بالفتيات كالعلوم الإنسانية على سبيل المثال، وقلة الدروس الإضافية، ونقص دورات المياه، وانعدام الأمن والمضايقات تقلل من جودة تجربة تعلم الفتيات.

وستواصل بنغلاديش النضال من أجل تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين في التعليم والحصول فعلاً على التعليم المدرسي من خلال خفض التكاليف المخفية على أسر الفتيات، وتحسين التعليم النوعي لضمان قدرة المدرسة على التكيف وملامتها للظروف الخاصة بالفتيات.

"من أجل تحقيق مدرسة فعالة للبنات، لا بد من توافر العوامل الرئيسية التالية: المعلمين الجيدين الذين يمثلون دوراً فعالاً، وتدريب المعلمين، وجودة المناهج الدراسية الجيدة، ولجنة إدارة المدرسة القوية، وتدريب الجندر الفعال للمعلمين الذكور والإناث. ويكمن التحدي الأول الذي يواجه الفتيات في المدارس الثانوية في مضايقات الرجال أثناء السير لمسافات طويلة من وإلى المدرسة، بالإضافة إلى حقيقة أن أولياء الأمور يشعرون أن من الحكمة تزويج الفتيات في سن مبكر من أجل ضمان سلامتهم. وبعد تزويج الفتيات، تترك الغالبية العظمى منها المدرسة. وهناك قانون حكومي ضد الزواج المبكر، لكننا لا نملك شهادات الميلاد التي تثبت أعمارهن. كما أن المهور التي يضطر أولياء الأمور إلى دفعها عند تزويج بناتهم هو عامل مهم لاسيما بالنسبة للأبائ الفقراء. فعند تزويج الفتيات صغيرات السن، من الممكن أن يتجنب أولياء الأمور في كثير من الحالات دفع المهر، لأن الرجال يريدون زوجة أصغر سناً: ذلك أكثر روعة. وعندما نسمع عن خطط للزواج المبكر، نذهب إلى المنزل للضغط على أولياء الأمور وإقناعهم بعدم فعل ذلك. ورغم حدوث الأمر أحياناً في السر، نناقش هذه الأمور في اجتماعات أولياء الأمور والمعلمين، ونحاول تثقيف الفتيات الأكبر سناً فيما يتعلق بالآثار السلبية للزواج المبكر. ويعد إشراك المجتمع المحلي أمر بالغ الأهمية: يجب أن يحتجوا من أجل منع ذلك!"

الموجودة التي تهدف إلى حماية الفتيات في التعليم. وإلى جانب ذلك، وفر الالتزام العالي بتعليم الفتيات الموجود في جميع الجهات الحكومية المختلفة الاستمرارية اللازمة للشروع في الإصلاح الشامل للنظام.

الخوافز من جانب الطلب

ثبتت فاعلية قرار الحكومة من أجل تنفيذ خطة الرواتب التي توفر التعليم الثانوي المجاني لكل فتاة في البلاد في تيسير زيادة فرص الحصول على التعليم والمشاركة المستمرة في مجال التعليم (مركز المعلومات والإحصاءات التعليمية في بنغلاديش، 2008). حيث زادت معدلات التحاق الإناث (التي تجاوزت الضعف من 442.000 فتاة في عام 1994 إلى مليون فتاة في عام 2001) بسبب الرواتب، وزيادة عدد المُعلِّمات، وتوسيع نطاق تدريب المعلمين ولجان إدارة المدارس، وتوفير حوافز الأداء للمدارس والطلاب، والاستثمار في مرافق المياه والإصحاح، كجزء من مشروع أوسع يدعمه البنك الدولي لتحسين المدارس الثانوية.

التحديات

رغم أن التوسع في فرص الالتحاق بالمدارس من خلال خطة رواتب الثانوية الشاملة قد حسن من قدرة الجميع على الحصول على التعليم، ما زالت تكاليف التعليم المخفية تشكل العوائق أمام ضمان حصول الفتيات الأكثر فقراً على التعليم. ومن أهم هذه التكاليف الإضافية، تكاليف الزي المدرسي والكتب ورسوم الفحص وتكاليف النقل والأقلام والورق (باسو وأسد، 2010). بالإضافة إلى ذلك، تكمن التكلفة المخفية الوحيدة الأكثر أهمية للتعليم الثانوي في الدروس الخصوصية. ورغم إمكانية بقاء الفتيات أثناء مرحلة الثانوية، وخاصة فتيات الأسر الفقيرة، يتم تهميش الفتيات تدريجياً نتيجة عدم التمكن من الحصول على الدروس الخصوصية الكافية. وبالتالي، تكون فرص الفتيات المتقدمات لامتحانات شهادة المدرسة الثانوية وفرص نجاحهن أقل من فرص الفتيان (بنك التنمية الآسيوي، 2010). فالاعتماد العام على الدروس الخصوصية إلى جانب الاستثمار التفضيلي في الفتيان يؤدي إلى استمرار معاناة الفتيات من التمييز في إكمال المرحلة الثانوية (منصور وتشودري، 2005).

تطبيق الحقوق : الإرادة السياسية

هي عامل رئيسي

ينبغي أن يكون الاعتراف بالتمييز بين الجنسين في المجتمع الأوسع أساس الحوكمة والميزانية لتحقيق حقوق تعليم الفتيات

بين الجنسين (إتشي، 2010). وهناك ثلاثة أهداف رئيسية مترابطة لإدخال الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في التعليم (شارب، 2003). ويمكن الهدف الأول في زيادة الوعي والفهم فيما يتعلق بتأثير الميزانيات والسياسات على قضايا الجندر. أما الهدف الثاني فهو التأكد من محاسبة الحكومات للالتزامات السياسية على نحو متزايد وضمان المساواة في التعليم. أما الهدف الثالث فهو زيادة وتحسين مخصصات الميزانية الحكومية لتعزيز المساواة بين الجنسين. ومن القيود الرئيسية التي يتم مواجهتها مراراً، فشل العديد من مبادرات الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في تخطي أول هذه الأهداف الثلاثة - رفع مستوى الوعي والفهم فقط. ويتطلب تحقيق الهدف الثالث لتحسين مخصصات الميزانية ذات العلاقة وإدماج الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي أكبر قدر من التغيير الجوهري المستمر (شارب 2007، وبادلندر 2009). وتكمن الصعوبة المتأصلة في تحديد الميزانيات حسب الأولويات الاقتصادية والسياسية، وندراً ما يكون إدماج المساواة بين الجنسين أولوية حكومية (شارب 2007، ويونسكو 2010).

عند محاولة تحسين التعليم النوعي للفتيات والحصول عليه، لا بد من النظر في كيفية تأثير سياسات محددة في تكاليف الفرص. وقد تم فحص دور إلغاء الرسوم والرواتب وغيرها من الحوافز من جانب الطلب في القسم 1 السابق. ومن أجل إحراز التقدم في تعليم الفتيات، ينبغي الاعتراف بالبيئة الاقتصادية التي تتخذ فيها الأسر القرارات بشكل صريح. ويمتد هذا السياق الاقتصادي الأوسع ليتجاوز النظام المدرسي، ويشير إلى ممارسات الميزانية الوطنية التي يمكن أن تخفف من الحواجز التي تمنع الفتيات من الالتحاق بالتعليم. وتشير تكاليف فرصة التعليم للأسر الفقيرة إلى القرارات العقلانية التي يتم اتخاذها في كثير من الأحيان من أجل إبقاء الفتيات خارج المدارس، ويجب معالجة عبء هذه المقايضات من خلال تخصيص الموارد لوضع استراتيجيات تمكين الأسر على إرسال بناتهم إلى المدرسة.

ومن خلال توفير الموازنات المستجيبة للجندر، بما في ذلك الشفافية والمساءلة، لجماعات المجتمع المدني والبرلمان، ومعالجة بُعد الجندر في القرارات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، يمكن للحكومات تحسين التقدم نحو التكافؤ بين الجنسين مسبقاً.

يستعرض المقطع التالي الأداء الأفضل والأسوأ في جدول توفر (التعليم) لتحديد الأنماط في سياساتها الاقتصادية الكلية التي ترتبط ببيئات أفضل للمساواة بين الجنسين.

يكون لتكاليف التعليم المباشرة وغير المباشرة التأثير الأكبر على القرارات الأولية للتسجيل في المدرسة. وكما هو موضح أعلاه، تشمل تكاليف التعليم المباشرة الرسوم المدرسية، والمواد، والنقل، والزي المدرسي والوجبات المدرسية. وتزداد تلك التكاليف عند تحديد الإنفاق العام من خلال بيئة السياسات الاقتصادية الأوسع

يعد عدم المساواة بين الجنسين في مجال التعليم من أشكال التمييز بين الجنسين والبنية الاجتماعية والثقافية الأبوية الموجودة في جميع أنحاء العالم. فالمدرسة ليست سوى مؤسسة واحدة من بين العديد من مؤسسات الجندر، وغالباً ما تزداد السلوكيات والممارسات التي تواجهها الفتيات في المدرسة بدلاً من التخلص من تلك الموجودة في المجتمع ككل. كما يهيمن الذكور على الحكومات والمؤسسات الدولية ومنتديات التنمية، الأمر الذي قد يوضح الميول إلى إغفال أوجه عدم المساواة بين الجنسين في التعليم، والتركيز على الصورة المشجعة أكثر لصالح نسب الالتحاق بالمدارس.

من أجل التصدي لهذه الأنواع من القيم والسلوكيات الراسخة بعمق، ينبغي أن تكون الحكومة هي المركز الرئيسي للنهج القائم على الحقوق: من المسئول عن تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية؟ من يشارك في صنع القرار على المستوى الوطني؟ وما هي التزاماتهم بموجب قانون حقوق الإنسان المحلي والدولي من أجل تعزيز تعليم البنات؟ من هو المسئول عن ضمان أولوية المساواة بين الجنسين في جوانب التعليم المختلفة، بما في ذلك المشاركة، والقدرة على الحصول على التعليم، و التعلم والتعليم النوعي، والمناهج الدراسية، ودعم أولياء الأمور وتعاون المجتمع المحلي (مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، 2010 ب، صفحة 8).

رغم قدرة القانون الوطني على حماية مظاهر حق الفتيات في التعليم والحفاظ عليها، هناك فجوة كبيرة بين السياسة والممارسة - وحاجة واضحة إلى تحديد المعنيين في حوكمة القرارات العالمية والوطنية والمحلية التي تؤثر على تقدم تعليم الفتيات. فمن أجل الانتقال من السياسة إلى الممارسة، ومن القانون إلى تطبيق القانون، ومن النص إلى الواقع، هناك مؤشر واحد واضح عن الإرادة السياسية هو القرارات المرتبطة بالميزانيات الوطنية. حيث توفر المبادلات في تخصيص الميزانية علامة ملموسة على أولويات الحكومات - واستعدادها لاستثمار مواردها المحدودة فيها. وعلى الصعيد الوطني، تعد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي الممارسة التي يمكن أن تجنر سياسات وطنية من خلال ضمان الموازنة بين أهداف المساواة بين الجنسين وتوزيع الموارد العامة المرتبط بها. ومن المعترف به على نطاق واسع إمكانية تأثير المشاركة الفعالة مع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل كبير على الحكم الذي يمكن أن يحسن تعليم البنات (شارب 2003، وشارب عام 2007، ويونسكو 2003، ويونسكو 2010). ويعد إشراك المجتمع المدني - لاسيما الجمعيات النسائية وغيرها من مناصري المساواة بين الجنسين في التعليم - شرط ضروري لنجاح الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي. ويمكن أن تضمن مشاركة المجتمع المدني تصميم أهداف السياسة لمعالجة عوامل التمييز والتمهيش المتعددة. كما يوفر رصد الميزانية من قبل المجتمع المدني معلومات قيمة حول المدى الذي يصل فيه الإنفاق إلى الفئات المستهدفة ويحقق فعلياً مخرجات المساواة

تشمل السياسات التي تؤثر على توافر الائتمان للمرأة مبادرات التمويل البسيطة، والتخفيف من ممارسة الإفراض، وقبول أشكال الضمانات المتعددة. كما يمكن أن يكون لحقوق الأراضي والقوانين المتعلقة بالإرث تأثير قوي على مدى توافر الائتمان، بينما تحصل المرأة على إثبات ملكية الأرض الضروري للضمانات. ويملك أصحاب الأداء الأفضل بانتظام سياسات تخفيف توافر الائتمان:

- أقرت تنزانيا في عام 2003 قانون الأراضي الذي يسمح باستخدام الأرض كضمان؛
- نفذت بنغلاديش برنامجاً للقروض من دون ضمانات؛
- أقرت الإكوادور قانون وطني يضع الحد الأعلى لانتشار الوساطة المالية ويلغي رسوم القروض.

وأخيراً، يمكن أن يؤثر مستوى عدم الاستقرار الاقتصادي على تكاليف فرصة التعليم بصورة غير مباشرة من خلال اقتصاد الرعاية غير مدفوعة الأجر. فعدم الاستقرار الاقتصادي يجعل البلاد أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية – أثناء الاضطرابات الاقتصادية، تنتقل المسؤولية من الدولة إلى اقتصاد الرعاية غير مدفوعة الأجر. ومع تخفيض الإنفاق العام، تصبح اقتصاد الرعاية غير مدفوعة الأجر مثقلة بالأعباء، وتستخدم الفتيات كمورد لتلبية احتياجات المجتمع.

يلغي وجود سعر صرف متغير بحرية أو ثابت بقوة من دون سياسة التدخل النقدية قدرة البلاد على تهدئة التغييرات السلبية المفاجئة في الاقتصاد الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يجعل الاعتماد المفرط على قطاع التصدير البلاد أكثر عرضة لصدمات الأسعار. ويمكن أن يزداد هذا الخطر عندما تكون الصادرات موارد طبيعية تتضمن قيمة متناقصة بشكل جوهري. على سبيل المثال، يُعد الاعتماد على القطن أمر مثيراً للقلق. ففي نهاية المطاف، سيصل انتشار إنتاج القطن إلى الأرض غير الملائمة لزراعته. ومع أن الاعتماد على الصناعة يجبر الإنتاج على الامتداد في هذه الأرض، إلا أن عائد كل وحدة يقل.

ومن الممكن أن تساعد هذه المشكلة الواسعة على توضيح موقف أصحاب الأداء الضعيف في تعليم الفتيات الذي يتميز بواحد أو أكثر من جوانب عدم الاستقرار الاقتصادي القوي:

- أخفقت أفغانستان في توفير التعليم للفتيات نتيجة النزاع الذي تعاني منه والسلوكيات الاجتماعية السلبية القوية تجاه النساء؛
- اعتماد تشاد على القطاع النفطي بصورة مفرطة الذي يشكل 83% من الصادرات. الأمر الذي ولد زيادة بنسبة 1260% في الإيرادات منذ عام 2004، بينما بلغت الزيادة في التعليم 4.7% فقط. ومن الواضح تدفق الثروة النفطية في أماكن أخرى؛
- معاناة هايتي مدة طويلة مما يشير إليه واضعي السياسات بـ"العجز الديمقراطي" (غياب الحكم الرشيد)، الذي يؤدي إلى تحويل المسؤولية المالية والمؤسسية إلى عامة السكان.

نطاقاً. وتشمل أمثلة التكاليف غير المباشرة أجور العمل المسبقة، وفقدان المساعدة المنزلية للأسرة، سلامة الطريق إلى المدرسة، وتوافر المرافق الصحية المدرسية الملائمة. ويرتبط اقتصاد الرعاية غير مدفوعة الأجر ارتباطاً وثيقاً بتكاليف التعليم غير المباشرة، وبالتالي، يتأثر بسياسات مماثلة. وتوفر الزيادات في الإنفاق على التنمية والتعليم وتوفير المسار المباشر من أجل خفض تكاليف هذه الفرص والتكاليف المباشرة. كما يتم تعويض هذه التكاليف من خلال زيادة الإنفاق العام، مع قيام الدول صاحبة الأداء الأعلى في تعليم الفتيات بالتخفيف من تكاليف الفتيات المباشرة وغير المباشرة، والتعليم من خلال تبني السياسات التالية:

- زادت تنزانيا الإنفاق على التنمية بنسبة 8%، والإنفاق على التعليم بنسبة 16% في السنة الأولى من دورة ميزانيتها.
- زادت تنزانيا الإنفاق على التنمية بنسبة 28.8%، والإنفاق على التعليم بنسبة 86.6%، مع الهدف بتحقيق 5% من الناتج المحلي الإجمالي.
- زادت الإكوادور النفقات العامة بنسبة 3.1% في السنة الأولى من دورة ميزانيتها، وزيادة النفقات الرأسمالية بنسبة 13.6%، وزيادة أجور المعلمين بنسبة 4%.

بالإضافة إلى الإنفاق على التنمية، تساهم السياسات التي تعمل على تحسين الرعاية الصحية، وتحسين توافر المياه، وزيادة الحصول على الطاقة وفعاليتها، وتوفير شبكة أكبر للضمان الاجتماعي، من تقليل هذا العبء وزيادة احتمالية ذهاب الفتيات إلى المدرسة. ويمكن أن تخلق السياسة الاقتصادية الأوسع نطاقاً أيضاً عوائق أمام تعليم الفتيات. حيث تتوقف فرص العمل الحالية والمستقبلية للمرأة على حالة اقتصاد الرعاية غير مدفوعة الأجر ومكافآت التعليم. فعندما تكون الفرص الحالية قليلة أو تنخفض العمالة في القطاعات التي تهيمن عليها النساء، ترتفع خيارات توليد القيمة خارج عقد اقتصاد الرعاية غير مدفوعة الأجر والضغط لرفع مستوى المشاركة فيه. مرة أخرى، يتم اختيار الفتيات في كثير من الأحيان باعتبارها مصدر هذه المساعدة المنزلية. وفي حال كانت المكافأة على المدى الطويل غير كافية لتفوق المنافع الحالية للمساعدة في المنزل أو الحصول على وظيفة، من غير المرجح التحاق الفتيات وتعزيز تعليمهم.

ويعد مشروع قانون الأجور في القطاع العام والقيود على العجز في الإنفاق السياسات التي لها التأثير الأكبر على تكاليف الفرصة من هذا النوع، حيث تميل النساء اللواتي يشاركن في الاقتصاد الرسمي إلى التجمع في المناصب العامة. كما يقلل إجمالي الأجور المجمدة أو التي تقلل أجور موظفي القطاع العام وسياسات خفض عجز الإنفاق الذي يؤدي إلى تدني الموارد للقطاع العام، إلى تدني فرص العمل الحالية والمستقبلية للنساء بصورة غير متناسبة.

- يعد قيام أصحاب الأداء الأفضل والمتوسط بزيادة الأجور أو تحقيق إجمالي الأجور العالية عاملاً مؤثراً؛
- من بين أصحاب الأداء الضعيف والسيئ، قامت هايتي فقط بزيادة الأجور (بنسبة 8.1% في السنة الأولى، رغم الحد الأعلى لإجمالي الأجور التي بلغت 5% من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما قامت الدول المتبقية بتخفيض الأجور أو تحقيق إجمالي الأجور المتدنية.

يساعد توافر الائتمان في تزويد المرأة بمورد إضافي يعزز الأسرة ويزيد من إمكانية التحاق الفتيات بالمدرسة. حيث من المرجح استثمار النساء للموارد الاقتصادية التي تحصل عليها في رفاه الأسرة بما في ذلك إرسال أطفالها إلى المدرسة.

دور المؤسسات المالية الدولية : المذهب الاقتصادي والجنادر

ركز الجزء الأول من هذا التقرير على السياسات والممارسات في مجال التشريع على المستوى الوطني، وإدارة نظام التعليم، والقرارات المتعلقة بالميزانية. مع ذلك، يؤثر دور العولمة والنماذج والمؤسسات ذات العلاقة بصورة كبيرة - بشكل حاسم في الغالب- على السياسات الوطنية والموارد والأولويات. وتعد القرارات الوطنية مغروسة ضمن بنية المصالح المستمدة من النماذج الاقتصادية العالمية الأوسع والأطر الإنمائية الدولية. وأصدرت السياسات التي تدعم هذه المصالح بحماس من قبل المؤسسات المالية الدولية. ويتأثر السياق الذي تقوم فيه الحكومات بتنظيم نظم التعليم وتقديم خدمات التعليم إلى حد كبير بالعوامل على المستوى القطري والبيئات الاقتصادية والمالية التي تصنع فيها أولويات وسياسات ميزانيتها المحلية.

رغم تفاوض الجهات الفاعلة المحلية بشأن تخصيص الميزانيات الوطنية وأهدافها، تؤثر هيئات "بريتون وودز" الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على المستويات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية في الكثير من الدول، وخاصة الدول ذات الدخل المتدني، من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية والمساعدة التقنية، والأهم من ذلك، المشروطة المرتبطة بالتمويل الخارجي. وقد اعتمدت مؤسسات "بريتون وودز" تقليدياً منهج الاقتصادية التحريرية الجديدة في التنمية الذي يحمل في جوهره الاعتقاد بإمكانية تحفيز الازدهار الاقتصادي والكفاءة والنمو من خلال التجارة الحرة والخصخصة وتدفعات رأس المال غير المقيدة. ونتيجة لذلك، اتجهت مؤسسات "بريتون وودز" للنظر إلى كل من "التعليم" و "المرأة" من الناحية الاقتصادية التحريرية. ويتم تطبيق مفهوم مزود الخدمة / العميل على التعليم الذي تعتمد فيه الجودة على خيارات الأفراد الانتقائية (الحيادية بالنسبة للجنادر). فالتعليم عبارة عن سلعة في سوق الخيارات التعليمية وسيفوز مقدمو الخدمات التعليمية الأفضل من خلال المنافسة. وتقدر قيمة التعليم بسبب معدل العائد الاقتصادي بوصفه استثماراً في رأس المال البشري وقوة عمالية قوية، الأمر الذي سيؤدي إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا النموذج، لا يتم الاعتراف بتأثير التوزيعات التفاضلية للسلطة أو معالجتها. ومن الواضح غياب دور المرأة كمزود للعمل المجاني والرعاية والتدبير المنزلي إلى حد كبير في الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية الدولية - كما تخصص التكاليف غير المنظورة التي تدفعها المرأة للتعويض عن جداول أعمال النمو الاقتصادي التي تخفض بدورها خدمات القطاع العام.

برز صندوق النقد الدولي باعتباره هيئة متعددة الجوانب "التي يتم اللجوء لها" لتقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية الكلية والتمويل. بالتالي، فهو يمثل دوراً حاسماً في صياغة سياسات الاقتصاد الكلي لتلك البلدان التي تلجأ إلى قروض صندوق النقد الدولي. فصندوق النقد الدولي متمسك بنوع معين من العقيدة النقدية التي تتكون أساساً من معدلات التضخم المتدنية، ومعارضة عجز الإنفاق المتدني، وارتفاع أسعار الفائدة المحلية وارتفاع متطلبات الاحتياطي الأجنبي. وتميل الحكومات المانحة - التي تحتفظ بغالبية السلطة التنفيذية في مجالس المؤسسة المالية الدولية التنفيذية ومتعددة الجوانب بما في ذلك البنك الدولي، إلى دعم خبرات صندوق النقد الدولي للاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى الجهات المانحة التي تقوم بتمويلها في كثير من الأحيان مستندة على نصيحة صندوق النقد الدولي. الأمر الذي يتيح لسلطة صندوق النقد الدولي شبه الأحادية اختيار البلدان التي تعتبر مستقرة وجديرة بالائتمان. ورغم وجود أدلة على تقدم صندوق النقد الدولي في السماح بقدر أكبر من المرونة على المدى القصير في أهدافها المالية للسماح بزيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية أثناء الأزمة المالية، (على سبيل المثال، من خلال زيادة تتبع "النفقات الاجتماعية ذات الأولوية" من خلال الحد الأدنى للإنفاق الاجتماعي في برنامج دخل الدولة المتدني وانخفاض كبير في استخدام الحد الأعلى للأجور المحددة في القطاع)، هناك أدلة متزايدة تشير إلى عودة صندوق النقد الدولي إلى العمل كالمعتاد مع تشديد حد لبرنامج صندوق النقد الدولي منذ عام 2009 (أو كسفام 2010، فان فاينبيرغ وآخرون 2010، وصندوق النقد الدولي للمتحدة للطفولة (اليونيسيف) 2010، فيزبروت وآخرون 2009).

بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي، يعد البنك الدولي واحد من أهم الدائنين الدوليين الذي يوفر ما يزيد على 100 مليار دولار على شكل قروض مالية ومساعدات تقنية للحكومات العميلة في جميع أنحاء العالم كل سنة. ويدعم بنك التمويل الدولي تنفيذ عمليات التنمية في مجموعة من القطاعات مثل الصحة والزراعة والطاقة والبنية التحتية والتعليم. أما على الصعيد الوطني، يتفاوض البنك مع شركاء الحكومة بشأن شروط ومحتوى استراتيجيات الحد من الفقر، وأطر الإنفاق المتوسطة الأجل (الميزانية المقدرة من 3 إلى 5 سنوات)، واستراتيجيات المساعدة القطرية (خطة البنك التجارية للدول من 3 إلى 5 سنوات) وغيرها من أطر سياسة التنمية. ويتفاوت تأثير مديري البنك الدولي من بلد إلى آخر، إلا أن حجم تمويل البنك، وشروط الحصول على القروض المصرفية، وخبرة موظفيها الواضحة تضفي وزناً كبيراً على نهج التنمية والسياسات المالية. وفي المفاوضات مع الوزارات المركزية، بما في ذلك وزراء المالية والتربية والتعليم، تعد نتائج السياسات نتاج الاتفاقات المتفاوض عليها والمرتبطة بالعديد من ممثلي المؤسسات الوطنية والدولية بما في ذلك صندوق النقد الدولي. وغالبا ما تتطلب القروض القائمة على سياسة البنك الإصلاحات الاقتصادية والمالية وإصلاحات العمل والتجارة التي تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير الفرص المتاحة في الأسواق الخاصة (تقرير البنك الدولي السنوي، 2010).

رغم تفاوض الجهات الفاعلة المحلية بشأن تخصيص الميزانيات الوطنية وأهدافها، تؤثر هيئات "بريتون وودز" الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على المستويات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية في الكثير من الدول، وخاصة الدول ذات الدخل المتدني، من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية والمساعدة التقنية، والأهم من ذلك، المشروطة المرتبطة بالتمويل الخارجي. وقد اعتمدت مؤسسات "بريتون وودز" تقليدياً منهج الاقتصادية التحريرية الجديدة في التنمية الذي يحمل في جوهره الاعتقاد بإمكانية تحفيز الازدهار الاقتصادي والكفاءة والنمو من خلال التجارة الحرة والخصخصة وتدفعات رأس المال غير المقيدة. ونتيجة لذلك، اتجهت مؤسسات "بريتون وودز" للنظر إلى كل من "التعليم" و "المرأة" من الناحية الاقتصادية التحريرية. ويتم تطبيق مفهوم مزود الخدمة / العميل على التعليم الذي تعتمد فيه الجودة على خيارات الأفراد الانتقائية (الحيادية بالنسبة للجنادر). فالتعليم عبارة عن سلعة في سوق الخيارات التعليمية وسيفوز مقدمو الخدمات التعليمية الأفضل من خلال المنافسة. وتقدر قيمة التعليم بسبب معدل العائد الاقتصادي بوصفه استثماراً في رأس المال البشري وقوة عمالية قوية، الأمر الذي سيؤدي إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا النموذج، لا يتم الاعتراف بتأثير التوزيعات التفاضلية للسلطة أو معالجتها. ومن الواضح غياب دور المرأة كمزود للعمل المجاني والرعاية والتدبير المنزلي إلى حد كبير في الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية الدولية - كما تخصص التكاليف غير المنظورة التي تدفعها المرأة للتعويض عن جداول أعمال النمو الاقتصادي التي تخفض بدورها خدمات القطاع العام.

ورغم تحقيق المؤسسات الخطوات الأخيرة في إصلاح نهجها، وتخفيف البنك الدولي الملحوظ في شروطه الرسمية للاعتراف بحق الدول في تحديد مسارات التنمية الخاصة بها، ومنح صندوق النقد الدولي مؤقتاً مرونة أكبر في الأهداف المالية أثناء الأزمة المالية، ما زال أمامها طريق طويل قبل التمكن من توفير بيئة مواتية للبلدان النامية من أجل معالجة الفقر وعدم المساواة.

ورغم تحقيق المؤسسات الخطوات الأخيرة في إصلاح نهجها، وتخفيف البنك الدولي الملحوظ في شروطه الرسمية للاعتراف بحق الدول في تحديد مسارات التنمية الخاصة بها، ومنح صندوق النقد الدولي مؤقتاً مرونة أكبر في الأهداف المالية أثناء الأزمة المالية، ما زال أمامها طريق طويل قبل التمكن من توفير بيئة مواتية للبلدان النامية من أجل معالجة الفقر وعدم المساواة.



تعليم بناتهم ولاسيما في مجال المساواة بين الجنسين. فعندما لا يتمكن المزارع من الحصول على الائتمان من أجل دعم أو توسيع الإنتاج، من الممكن أن يتم سحب الأطفال من المدرسة لتعويض من خلال العمل اليومي. وإذا كان صاحب العمل المحلي لا يستطيع الحصول على الائتمان من أجل توسيع الإنتاج وتوظيف المزيد من العمالة الماهرة المحلية، فإنّ انعدام هذه الفرص الحالية والمستقبلية قد يثني أولياء الأمور عن إرسال أولادهم وخاصة الفتيات إلى المدرسة .

- يساعد الحد من تدني عجز الإنفاق على تقليل المبالغ التي يمكن أن تضعها الحكومة في الاقتصاد لتمويل السلع العامة ورواتب القطاع العام. وبميل انخفاض العجز في الإنفاق إلى الحد من الاستثمارات الاجتماعية نظراً لعدم قياس الحكومات في العادة منافع العجز البسيط على المدى الطويل للاستثمار في التعليم والصحة. ويتم تعزيز أهداف العجز المتدني أحياناً من خلال الحد الأعلى لإجمالي الأجر، التي تفرض القيود وخاصة على مخصصات أجر موظفي القطاع العام، إلا أن أهداف العجز المتدني وحدها لديها تأثير الأوسع في تقليل كامل تقسيمات الموازنة العامة.
- تؤدي سياسات التضخم والعجز معاً إلى تدني نسبة الخدمات العامة الممولة بشكل جيد وعمال القطاع العام. ولأنّ المعلمين يشكلون النسبة الأكبر من العاملين في القطاع العام، يؤثر الحد الأعلى لإجمالي الأجر وأهداف انخفاض العجز بشكل كبير على المعلمين وقطاع التعليم على وجه الخصوص.

منهجية صندوق النقد الدولي تضغط على تعليم الفتيات

حوكمة الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية والمالية المستجيبة للنوع الاجتماعي

يكشف تحليل التفاعل بين سياسات الاقتصاد الكلي والجندر والتعليم عن تأثير قدرة الجميع على الحصول على التعليم ومدى توافره وقدرته على التكيف ومدى قبوله - وخاصة للفتيات - بخيارات السياسة الاقتصادية المتبعة على المستوى القطري. ويتبع صندوق النقد الدولي مجموعة مفضلة من سياسات الاقتصاد الكلي التي تؤثر بشكل خاص على مدى تركيز الدول على الحد من الديون أو الاستثمار في التعليم والخدمات العامة الأخرى. كما تؤثر تلك السياسات أيضاً على الثروات الاقتصادية للفقراء وزيادة تكاليف الفرص الحقيقية لإرسال الفتيات والفتيان إلى المدرسة. وفيما يلي مجموعة السياسات التي غالباً ما ينصح بها صندوق النقد الدولي في السعي لخفض الديون:

- يتطلب إبقاء التضخم أقل من 10% (وأقل من 5% في العادة) تخفيض عدد العاملين بأجر حكومية أو دفع أجور أقل للعاملين. ولأنّ المعلمين يشكلون النسبة الأكبر المستفيدة من نسبة الرواتب في الحكومة، يؤثر الأمر بشكل كبير على عدد المعلمين المتعاقد معهم وعلى مستويات الأجر. كما تجعل معدلات الفائدة المرتفعة التي تستخدم للحفاظ على معدلات تضخم منخفضة الحصول على الائتمان مكلفاً بالنسبة للمقترضين المحليين. الأمر الذي سيؤثر على طالبي الائتمان المحليين المهمين في الاستثمار في القطاع التعليمي، بما في ذلك إنشاء المباني المدرسية والمواد التعليمية. كما أنّ الحصول على الائتمان حافز مهم للآباء من أجل الاستثمار في

الدولة	مستوى الأداء	الدين إلى الحد الأعلى من الناتج المحلي الإجمالي (نعم، لا)	نسبة المرونة إلى الحد الأعلى	التركيز
تنزانيا	عالي	نعم	69.5%	الناتج المحلي الإجمالي
بنغلاديش	عالي	لا	—	الناتج المحلي الإجمالي
الإكوادور	عالي	نعم	0.0%	الناتج المحلي الإجمالي
سريلانكا	متوسط	نعم	37.9%	الناتج المحلي الإجمالي
نيكاراغوا	متوسط	نعم	25.0%	دين
مالي	متوسط	نعم	8.8%	الناتج المحلي الإجمالي
باكستان	ضعيف	نعم	6.7%	الناتج المحلي الإجمالي
كينيا	ضعيف	نعم	0.0%	دين
تشاد	سيء	(نعم، ملاحظ)	0.0%	متنوع
أفغانستان	سيء	نعم	0.0%	دين
هايتي	سيء	نعم	0.0%	الناتج المحلي الإجمالي

الشكل 9. التركيز على سياسات الاقتصاد الكلي والأداء في تعليم الفتيات

أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي) توضح اختلاف السياسات التي تنتهجها ومرونتها في ملاحقة تلك السياسات.

هناك نمط واضح يشير إلى أن هذه الدول التي ركزت على إجمالي الناتج المحلي وزيادة الاستثمارات اللازمة في مجال التعليم هي من بين تلك الأكثر تحسناً في تعليم الفتيات، بينما تميل الدول التي ركزت على الدين إلى الركود.

يمكن استخلاص استنتاجات واضحة من التحليل الذي تم إجراؤه:

- يؤثر نص وإطار عمل الاتفاقية على فعاليتها. تجاهلت تنزانيا المتسمة بالأداء العالي اتفاقية صندوق النقد الدولي التقليدية (3 سنوات) وأصرت على خطة مدة خمس سنوات التي وفرت المزيد من الوقت لتنفيذ وقياس البرامج الاجتماعية ذات معدل عائدات أطول. وتستطيع الدول أيضاً توسيع مفهوم الفقر لديها والاعتراف بأن النمو الاقتصادي ليس مرادفاً للحد من الفقر. على سبيل المثال، تعترف بنغلاديش بإمكانية ألا يشمل الفقر الاقتصادي الفقر الصحي أو الاجتماعي أو النفسي. وينبغي لصندوق النقد الدولي تمديد الأفق الزمني المستخدم في تخطيط الاقتصاد الكلي وتطوير مؤشرات مختلفة أكثر من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل القيمة إلى استقرار الاقتصاد ككل من خلال الاستثمارات في مجال الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية.

- زيادة المرونة أمر ضروري للتنمية الوطنية. تسمح المرونة في الإنفاق للدول باستهداف أولوياتها الوطنية. وفي هذه الدراسة، بلغ متوسط مرونة الدول ذات الأداء المتوسط والعالي لديونها إلى الحد الأعلى من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 28.2%. وفي المقابل، خمسة من بين كل ستة دول ضعيفة أو سيئة لا تملك أي مرونة. وتعد قدرة الحكومة على المناورة في السياسات أمر مهم أيضاً بالنسبة لاستقرار الاقتصاد. على سبيل المثال، تحتاج البلدان إلى أن تكون قادرة على حماية نفسها من الصدمات الاقتصادية الكبيرة من خلال تعديل سعر صرف عملاتها وتنفيذ ضوابط رأس المال. وينبغي أن يكيف صندوق النقد الدولي سياسات ونصائح الاقتصاد الكلي وفقاً لذلك، مع التركيز على الاختلاف الخاص بالحالة والسياسات المستجيبة للواقع، وتجنب إتباع نهج القالب.

■ تجبر متطلبات الاحتياطات الأجنبية العالية الحكومات على تخزين العملة الأجنبية في البنك المركزي من أجل طمأنة الدائنين— بما في ذلك صندوق النقد الدولي — بأن الدولة تمتلك الأموال لتسديد القروض. الأمر الذي يقلل من القيمة المتاحة للاستثمار في جميع الأنظمة، بما في ذلك التعليم. وقد وجد مكتب صندوق النقد الدولي للتقييم الداخلي أن الدول التي فشلت في تحقيق هدف صندوق النقد الدولي في تحديد معدل التضخم بنسبة 5% قد تم معاقبتها بمعدلات احتياط أعلى وتحويل ما نسبته 85% لكل دولار من أموال المساعدة الإئتمانية الرسمية الموجهة للإنفاق الاجتماعي إلى خزائن البنك المركزي (صندوق النقد الدولي، 2007).

من أجل تقييم تأثير سياسات الاقتصاد الكلي التي ينصح بها صندوق النقد الدولي على تعليم الفتيات، تم مراجعة برامج الإقراض ووثائق رصد المادة الرابعة للدول العالية والمتوسطة والمتدنية الأداء (من جدول توفر (التعليم)) في 11 دولة. وتم تحديد اثنين من الجوانب التي تساعد على نجاح الدولة في مجال تعليم البنات أثناء مراجعة وثائق صندوق النقد الدولي:

1. ما إذا كان تركيز البلدان على خفض الديون أم زيادة إنفاق القطاع العام: الدول التي تركز على خفض الديون تميل إلى إيقاف النفقات ووضع حد أعلى لإجمالي الأجور وزيادة احتياط أسهمها. بينما تتبع الدول التي تركز على الناتج المحلي الإجمالي سياسات العمل المدرة للإيراد وتقوم بتوسيع إنفاقها في مجالات التنمية الرئيسية.

2. درجة المرونة التي تمارسها الدول فيما يتعلق بديونها وفقاً لمعدل الناتج المحلي الإجمالي: ⁴ عند الإصرار على خفض الديون وفقاً لمعدل الناتج المحلي الإجمالي، يضيف صندوق النقد الدولي قيد آخر إلى الإنفاق الحكومي من أجل التنمية، بما في ذلك ميزانيات قطاع التعليم. ⁵ ومن خلال وضع حد قيمة الديون المسموح بها، يحد صندوق النقد الدولي من حرية الدول في زيادة الإنفاق الذي يتجاوز الحد الأعلى للديون. ويكون للدول التي تتمتع بمرونة أكبر مجالاً أكبر لزيادة الإنفاق على التعليم والتنمية وأجور القطاع العام. لذا، ينبغي أن يكون أداءها أفضل. ورغم أن جميع الدول التي شملتها العينة (باستثناء بنغلاديش) تعمل مع هدف الدين المحدد إلى معدل الناتج المحلي الإجمالي، فمرونتها (اتخاذ الخيارات ونطاق التخصيص) وتركيزها (خفض الديون

⁴ تم حساب المرونة (معدل الإنفاق المسموح به قبل الوصول إلى الحد الأعلى للدين) من خلال طرح دين اتفاقية صندوق النقد الدولي السابق إلى معدل الناتج المحلي الإجمالي من الحد الأعلى المقروض وحساب النسبة المئوية له.

⁵ تستخدم الدين إلى معدل التصدير عندما كان الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي غير متوفر.

العالية" في القطاعات ذات الأولوية من خلال تسهيل ضمان تمويل التنمية الذي يضمن قيمة سداد تصل إلى 50% من القرض. وينبغي لصندوق النقد الدولي ضمان إدراك الدول لهذه الفوائد وتقديم نماذج الاقتصاد الكلي لمساعدتهم عند التشاور مع الحكومات.

■ **يعد السياق الاجتماعي والبيئي والسياسي محددات هامة في الأداء.** من المهم إدراك أن الاقتصاد لا يعمل في فراغ. ففعالية السياسة تتأثر إلى حد كبير من خلال السياق الذي تم تنفيذها فيه. وتقلل الأوضاع الوطنية غير المستقرة من الارتباط الذي يمكن تحقيقه بين السياسة والنتيجة. ويذكرنا سياق العديد من الدول في العينة بإمكانية ألا يكون الاقتصاد العامل الوحيد الذي يقود إلى نتائج. فقد أثر تسونامي عام 2005 في سريلانكا، وزلزال عام 2005 في والباكستان، وانتخابات عام 2006 في نيكاراغوا، والاضطرابات السياسية في هايتي وأفغانستان بشكل كبير على الاقتصادات الوطنية. وينبغي لصندوق النقد الدولي وضع نماذج ديناميكية تساعد على الانطلاق السريع في الحالات التي يتعرض فيها المخزون الكلي أو الطلب للدمار فجأة بسبب الأحداث السياسية أو الطبيعية، وتدريب الحكومات على فهم هذه النماذج والاستعداد لتنفيذها بطريقة وقائية، أي قبل وقوع الكوارث

■ **ينبغي تجنب الحد الأعلى الشديد لإجمالي الأجور.** يقلل الحد الأعلى لإجمالي الأجور على نحو غير متناسب من فرص العمل المتاحة للمرأة ويزيد تكلفة فرصة التعليم. حيث زاد إجمالي الأجور في الدول المتوسطة وعالية الأداء، في حين بقي أو انخفض في ثلاثة دول من مجموعة الدول الضعيفة أو السيئة. وفي عام 2007، تعهد صندوق النقد الدولي بوقف التطبيق الواسع للحد الأعلى لإجمالي الأجور في الاتفاقيات التي يقوم بتنفيذها وفقاً لاختيارات الحكومات العميلة حتى تاريخه". وفي حالة طلبت الحكومة العميلة لتقليل إجمالي الأجور، على صندوق النقد الدولي ضمان الفهم التام للآثار الحالية والمستقبلية على عدد الإناث من قبل هذه الحكومة عند الاستغناء عن المشورة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية، وخاصة من خلال توظيف ممارسات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

■ **تزيد ابتكارات السياسة الإبداعية من فرص حصول المرأة على الائتمان.** قامت الدول الثلاثة ذات الأداء العالي بتنفيذ السياسات التي تزيد من فرص حصول المرأة على القروض. حيث قامت الإكوادور بإلغاء رسوم القروض وخفض ودائعها لنشر الإقراض. ونفذت بنغلاديش القروض المعفاة من الضمانات، وشجعت الإكوادور إقراض المقترضين "ذوي المخاطر

توصيات صندوق النقد الدولي

يبين هذا التحليل أن الدول التي شهدت التحسن الأكبر في تعليم البنات قد نفذت سلسلة من الإصلاحات المشابهة. وبناء على هذا، ينبغي لصندوق النقد الدولي والوزارات الوطنية المالية تنفيذ إصلاحات الاقتصاد الكلي التالية:

- ينبغي لصندوق النقد الدولي ووزارات المالية توفير قدر أكبر من المرونة في تخطيط الاقتصاد الكلي من خلال السماح باستخدام آفاق زمنية ممتدة وإجراءات مالية ونقدية أكثر مرونة. وينبغي أن يسمح للدول بتنفيذ السيناريوهات البديلة التي تمكن الحكومات من تنفيذ الاستثمارات طويلة الأجل في القطاعات الاجتماعية، والاعتراف بأن زيادة الاستثمارات في الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والنفسية تساهم في "الاستقرار" الاقتصادي.
- ينبغي لصندوق النقد الدولي ووزارات المالية اعتماد المشورة وسياسات الاقتصاد الكلي التي تمنح البلدان أكبر قدر من المرونة ("الحيز المالي") للإنفاق، من خلال تعديل أسعار الصرف والرقابة على رأس المال لدعم خدمات الحماية الاجتماعية في حالات الصدمات الخارجية، مع تأكيد الاختلاف الخاص بالحالة والسياسات المستجيبة للواقع وتجنب نهج القالب.
- ينبغي لصندوق النقد الدولي ووزارات المالية تجنب وضع الحد الأعلى التعسفي لإجمالي الأجور وضمان أن تأخذ عمليات تقييم الحاجة إلى المعلم والإنفاق العام على التعليم بعين الاعتبار المستويات الحالية لتعليم الإناث والتدابير اللازمة لضمان حضور الفتيات ونجاحهم في المدرسة.
- ينبغي لصندوق النقد الدولي ووزارات المالية إنشاء وتنفيذ نماذج الاقتصاد الكلي التي تزيد من فرص حصول المرأة على الائتمان.
- ينبغي لصندوق النقد الدولي ووزارات المالية تطوير، كإجراء وقائي، نماذج الاقتصاد الكلي الديناميكية التي تساعد على الانطلاق السريع في الحالات التي تتعرض فيها الاقتصادات الوطنية فجأة للدمار بسبب الأحداث السياسية أو الطبيعية.
- ينبغي لصندوق النقد الدولي ووزارات المالية التأكد من تضمين تكاليف الفرصة التي تؤثر على تعليم الفتيات – التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم، واقتصاد الرعاية غير مدفوعة الأجر (وخصوصاً في أوقات عدم الاستقرار)، وفرص كسب العيش الحالية والمستقبلية للمرأة ومدى توافر الائتمان للمرأة – في نموذج الاقتصاد الكلي والمشورة وصنع السياسات.

سياسة وممارسات البنك الدولي : جعل المساواة أمر رئيسي

على البرنامج الجديد للنتائج (ألكساندر، 2011)، على إمكانية استمرار تجاهل الفجوات بين الجنسين رغم السياسات وخطط العمل الجديدة.

ورغم العثور على نقاط ضعف عديدة في تنفيذ البنك لسياسة المساواة بين الجنسين، ضم قطاع التعليم منذ فترة طويلة، إلى جانب التغذية البشرية وقطاعات السكان، مستويات عالية من التكامل بين الجنسين في برامجه، بالتالي، برز بصورة ضعيفة في إستراتيجية البنك الخاصة بالجنود والسياسات ذات العلاقة. ووفقاً لموقع البنك، بين عامي 1990 و2009، صُمّت 100 عملية التدخلات التي تهدف تحديداً إلى تحسين مخرجات تعليم الفتيات، في حين استثمر البنك 185 مليون دولار في مشاريع عدة مصممة من أجل تعزيز حصول الفتيات على التعليم الثانوي بين عامي 1993 و2009 (البنك الدولي، 2011). ومقارنة مع عمليات البنك الواسعة، اهتمت مشاريع التعليم جوهرياً بقضايا المساواة بين الجنسين، وخطت المشاريع مثل مشروع المساعدة الثانوية للإناث الثاني في بنغلادش (2002 - 2008) خطوات كبيرة في تحسين التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية من خلال تدريب المعلمين، ومكافآت حوافز الأداء والتحسين المدرسي، وتوفير الرواتب والرسوم الدراسية للفتيات، ودعم إدارة المدرسة (البنك الدولي، 2008). فعندما يضع البنك أهداف المساواة، من المحتمل تحقيقها. وحققت العديد من برامج تعليم البنات مخرجات ملموسة وإيجابية بالنسبة للفتيات (البنك الدولي، 2011 ب).

مع ذلك، ما زال قطاع التعليم يواجه التحديات لتحسين المساواة بين الجنسين في التعليم ومن خلاله. أولاً، يعتمد البنك بشكل كبير على المناهج القائمة على السوق لتحسين الكفاءة التعليمية غير المصممة على ضمان استفادة الفئات الضعيفة بشكل مستمر، بما فيها الفتيات، من الاستثمارات في قطاع التعليم. ومن خلال تشجيع التخصص واللامركزية كإستراتيجيات أساسية لتوسيع نطاق التعليم، يخاطر البنك بتفاقم عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم في الحالات التي يقل فيها طلب الفتيات للتعليم. ثانياً، التطبيق غير المتناسق لإجراءات الوقاية الخاصة بالجنود، وخفض عدد من المشاريع ذات أهداف المساواة بين الجنسين، وعدم كفاية استخدام الدعم من جانب الطلب من أجل تعليم الفتيات في البلدان التي ما زالت فيها الفوارق بين الجنسين حادة. وأخيراً، تفرض إستراتيجية البنك الجديدة للتعليم تحديات جديدة لدمج النوع الجنود في المشاريع التي يدعمها البنك الدولي، وسوف يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى ضمان عدم ترك الفتيات من الخلفيات الأكثر حرماناً في الوراثة ما بين عامي 2010 و2020.

النظر إلى الوراثة : سياسات التكيف الهيكلي والنساء

كان لسياسات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للتكيف الهيكلي التي فرضت في الثمانينات من القرن الماضي أثر سلبي على تعليم الفتيات. وتم تنفيذ برامج التكيف الهيكلي كتمويل مشروط بإصلاحات اقتصادية للحد من اختلال التوازن المالي في البلدان المقترضة. وتبين الأدلة من سياسات التكيف الهيكلي التحريرية الجديدة أن سياسات الاقتصاد الكلي تؤدي إلى خفض الاستثمارات في مجال تعليم الفتيات وخفض الخدمات الاجتماعية التي تؤثر بشكل غير متناسب على فرص الفتيات التعليمية (لينكوف، 2009). ولأن المرأة هي "ممتصة الصدمات" بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والتخفيضات في الإنفاق العام، تعوض اقتصاد الرعاية غير مدفوعة الأجر عن تقلبات أمن الدخل.

قللت سياسات التكيف الهيكلي من حجم ودور الحكومة والإعانات الزراعية وقيمة العملة وزادت من خصخصة العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، مما أثر بصورة غير متناسبة على الفتيات.

كما أدت الانخفاضات الكبيرة في نفقات التعليم إلى انخفاض دخل الأسرة، وارتبطت زيادة الاعتماد على عمالة الأطفال بسياسات التكيف الهيكلي التي كانت مرتبطة أيضاً بتزايد معدلات ترك المدارس، ولاسيما معدلات الفتيات. وترجم بقاء وزيادة الأعباء المنزلية على الفتيات، بما في ذلك التغييرات في الدخل

نظراً لتأثير البنك الدولي على سياسات وطنية من أجل تحفيز التنمية وأثر هذه السياسات على النساء في البلدان العميلة، استهدف دعاة المساواة بين الجنسين البنك مدة طويلة لتحسين نهجه في تحقيق المساواة بين الجنسين. ويعود التقدم الكبير في تحسين أهمية المرأة في التنمية في جزء كبير منه إلى جهود مجموعة مخصصة من دعاة المساواة بين الجنسين. لكن، ورغم بحوث الجنود القوية واستراتيجيات الجنود المتعددة والسياسات التنفيذية والنصوص عن المساواة بين الجنسين - تعرض البنك الدولي للانتقادات على نطاق واسع لفشله في ترجمة البيانات والاستراتيجيات والسياسات إلى إصلاح ملموس في استثماراتهم وظروفهم السياسية (ويفر 2008، والبنك الدولي 2010، وزوكمان 2009، والبنك الدولي 2005). وهناك سبب آخر للقلق نابع من عدم وجود تدابير متنسقة لتوليد التنمية التعليمية للبنك التي ما زالت تعتمد على إستراتيجيات شبه سوقية لتوسيع عملية توفير التعليم (لينكوف، 2006) وتبتعد في الوقت الراهن بالتأكيد عن التعليم لكافة جداول الأعمال (البنك الدولي، 2011 ج). قد لا يترجم الضعف المستمر في سياسة البنك الجنود القائمة وعمليات التعليم إلى منافع ملموسة لأفقر النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم ما لم يتخذ البنك خطوات ملموسة لضمان حماية حقوقهم في التعليم منهجياً.

في عام 2001، أطلق البنك إستراتيجية العمل الخاصة بالجنود من أجل تفعيل تعميم مراعاة المنظور الجنود في كافة إجراءات البنك، التي نصت على ضرورة أن يدعم البنك التدقيق الجنود باستخدام التقييم القطري للنوع الاجتماعي لكل دولة عميلة. كما استهدفت ضمان إدراج المسائل الجنودية في إستراتيجيات التنمية ضمن خطة عمل البنك التي مدتها 3 سنوات (إستراتيجية المساعدة القطرية) - من خلال تحديد القطاعات ذات الأولوية حيث التكامل بين الجنسين كان ضعيفاً. مع ذلك، ووفقاً لمراجعة عام 2010 من قبل مجموعة التقييم المستقلة في البنك الدولي بشأن إستراتيجية الجنود والتنمية التابعة للبنك، يبدو أن أثرها على التصميم التنفيذي للمشاريع التعليمية كان محدوداً بسبب أربعة عوامل:

■ عدم انطباق متطلب تنفيذ التدقيق الجنود بشكل موحد على جميع الدول العميلة بسبب عدم انطباق سياسات البنك التنفيذية على الإقراض القائم على السياسة. حالياً، أكثر من نصف قروض البنك لا تخضع لتوجيهات سياسة الجنود.

■ عدم إجراء التدقيق الجنود من قبل الدول العميلة (فقط 49 دولة من بين 93)، وخصوصاً في المناطق التي تعاني من أسوأ معدلات عدم المساواة بين الجنسين، وعندما تم إجراءها، لم ترتبط بقوة أو بصورة متنسقة باستراتيجيات المساعدة القطرية.

■ فشل البنك في تنفيذ إطار عمل نتائج إستراتيجية الجنود، وبالتالي، لم يتمكن من تحديد أثر عمليات البنك الدولي على المساواة بين الجنسين.

■ أدى الافتراض بأن معايير الجنود كانت تتمتع بالنجاح في القطاعات "الناعمة" مثل الصحة والتعليم إلى قرار تركيز التدقيق الجنود على الجوانب الاقتصادية "الأساسية" للبنك (المالية، والبنية التحتية، والزراعة) (البنك الدولي، 2010).

في محاولات أخرى لتعزيز التكامل بين الجنسين في عمليات البنك من خلال خطة العمل الخاصة بالجنود: "المساواة بين الجنسين بوصفها إستراتيجية" الاقتصادية الذكية" و "الخطة الجديدة الخاصة بالجنود" تفشل على نحو مماثل في التصدي للعلاقات القوية الأوسع الذي تم فيها تضمين الجنود والتركيز بشكل كبير على الوسيلة الاقتصادية للمرأة (البنك الدولي 2007، البنك الدولي 2010). ويدل تطبيق البنك غير المتناسق لإجراءات الوقاية الخاصة بالجنود في عملياته التعليمية، لا سيما أن سياسة البنك الخاصة بالجنود لا تنطبق على عمليات سياسة التنمية ولا

كانت مرتبطة أيضاً بتزايد معدلات ترك المدارس، ولاسيما معدلات الفتيات. وترجم بقاء وزيادة الأعباء المنزلية على الفتيات، بما في ذلك التغييرات في الدخل والأسعار والخدمات العامة، وظروف العمل - إلى أثر غير متناسب على فرص تعليم الفتيات. (سترومكويست، 1999).

كما كان لسياسات التكيف الهيكلي مقتضيات مهمة لموظفي القطاع العام المستهدفين للتسريح المؤقت وفقاً للجهود المبذولة لصالح هيمنة القطاع الخاص. ورغم أن المعلمين يشكلون الشريحة الأكبر من موظفي القطاع العام، إلا أن السياسات التي يروج لها نموذج التحرير الجديدة معادية بشكل خاص للقوى العاملة في مجال التعليم التي دمرت في جميع أنحاء البلدان النامية التي تم فيها تنفيذ هذه السياسات (الحملة العالمية للتعليم، 2009). فمن المهم أن نفهم كيفية تنفيذ الجهود الجارية لتوفير التعليم الجيد - الذي يستلزم وجود معلمين مدربين بصورة جيدة ووجود العدد الكافي من القوى العاملة في مجال التعليم وتوفير المكافآت المناسبة - في سياق القوى العاملة من المعلمين التي تم القضاء عليها في الثمانينيات من القرن الماضي.

كان لسياسات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للتكيف الهيكلي التي فرضت في الثمانينات من القرن الماضي أثر سلبي على تعليم الفتيات. وتم تنفيذ برامج التكيف الهيكلي كتمويل مشروط بإصلاحات اقتصادية للحد من اختلال التوازن المالي في البلدان المقترضة. وتبين الأدلة من سياسات التكيف الهيكلي التحريرية الجديدة أن سياسات الاقتصاد الكلي تؤدي إلى خفض الاستثمارات في مجال تعليم الفتيات وخفض الخدمات الاجتماعية التي تؤثر بشكل غير متناسب على فرص الفتيات التعليمية (لينكوف، 2009). ولأن المرأة هي "ممتصة الصدمات" بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والتخفيضات في الإنفاق العام، تعوض اقتصاد الرعاية غير مدفوعة الأجر عن تقلبات أمن الدخل.

قللت سياسات التكيف الهيكلي من حجم ودور الحكومة والإعانات الزراعية وقيمة العملة وزادت من خصخصة العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، مما أثر بصورة غير متناسبة على الفتيات.

كما أدت الانخفاضات الكبيرة في نفقات التعليم إلى انخفاض دخل الأسرة، وارتبطت زيادة الاعتماد على عمالة الأطفال بسياسات التكيف الهيكلي التي

- حين تتم مكافأة المدارس لتقديم التعليم بأقل التكاليف، يضعف الحافز على تقديم تعليم يتميز بالجودة للتلاميذ الذين تكون تكلفة تعليمهم أعلى. ومن هنا فمن الضروري أن تضاف حوافز إلى استراتيجيات إصلاح التعليم التي تعتمد على الخصخصة واللامركزية من أجل تعزيز المساواة (لينكوف، 2009).

الخصخصة: تعني نقل تمويل المرافق والأصول التعليمية وإدارتها وتقديم خدماتها وملكيتهما من المؤسسات العامة إلى المؤسسات الخاصة أو غير الحكومية. وقد تكون على شكل تشغيل القطاع الخاص للمدارس العامة وتوفير القطاع الخاص للمدخلات والكوبونات والمنح التعليمية وقيام مزودي القطاع الخاص بتقديم التعليم (البنك الدولي - مؤسسة التمويل الدولية، 2011). وقد شهدت حقبة التعديلات الهيكلية دعم البنك الصريح للخصخصة وتقاسم التكاليف في التعليم (ألكساندر، 2001). فقد استمر دعم توسع القطاع الخاص، المشار إليه باعتباره إجراء ضروريا نظرا لقدرة الحكومات المحدودة على التوسع في تقديم التعليم، كدعامة أساسية للبرامج التعليمية للبنك اليوم كما يتضح من الاستثمار الكبير في⁶ مشاريع العليم الخاص من قبل مؤسسة التمويل الدولية وإشارة البنك مؤخرًا إلى القطاع الخاص كجزء لا يتجزأ من نظام تعليم كامل في نشرته التي تحمل عنوان إستراتيجية التعليم للجميع (البنك الدولي، 2011 ج). وقد دافع البنك عن دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي قيل أنها تقديم أشكالا أكثر تنافسية ومرونة من تقديم التعليم، مما يعود بالنفع في النهاية على الأهالي والأسر. ونظريا، قد يسمح التوفير في التكاليف بالتوسع في نظم المدارس. ألا أن المناصرين انتقدوا هذا الرأي مشيرين إلى الدليل على عدم صلاحية القطاع الخاص لضمان المسائلة والمساواة الوفرة في التعليم (ألكساندر، 2001، منظمة أوكسفام، 2006).

وعلى سبيل المثال فقد نجح التشغيل للمرحلة بعد الابتدائية في بوركينافاسو في زيادة نسبة انتقال الفتيات إلى المرحلة الثانوية من 35% إلى 40.2% بين عامي 1997 و 2003 نتيجة لتخفيض رسوم المدارس وإنشاء مدار ثانوية إضافية. غير أن أحد أهداف مشروع البنك للمدرسة الثانوية كان يتمثل في زيادة عدد الأطفال المتحقين بالمدارس الخاصة، وهو ما تحقق من خلال تقديم الدعم لمشغلي القطاع الخاص الذين تقاضوا وفتحوا رسوما تزيد عما تتقاضاه المدارس الحكومية من سبعة أضعاف إلى 12

والأسعار والخدمات العامة، وظروف العمل - إلى أثر غير متناسب على فرص تعليم الفتيات. (سترومكويست، 1999).

كما كان لسياسات التكيف الهيكلي مقتضيات مهمة لموظفي القطاع العام المستهدفين للتسريح المؤقت وفقاً للجهود المبذولة لصالح هيمنة القطاع الخاص. ورغم أن المعلمين يشكلون الشريحة الأكبر من موظفي القطاع العام، إلا أن السياسات التي يروج لها نموذج التحرير الجديدة معادية بشكل خاص للقوى العاملة في مجال التعليم التي دمرت في جميع أنحاء البلدان النامية التي تم فيها تنفيذ هذه السياسات (الحملة العالمية للتعليم، 2009). فمن المهم أن نفهم كيفية تنفيذ الجهود الجارية لتوفير التعليم الجيد - الذي يستلزم وجود معلمين مدربين بصورة جيدة ووجود العدد الكافي من القوى العاملة في مجال التعليم وتوفير المكافآت المناسبة - في سياق القوى العاملة من المعلمين التي تم القضاء عليها في الثمانينيات من القرن الماضي.

الإصلاح التحريري الجديد للتعليم: الخصخصة واللامركزية

رغم تركيز البنك على توفر التعليم من خلال سعيه لزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، فقد تأثرت معالجته للخصخصة بإمكانيته الحصول على التعليم وقابليته للتكيف ومدى قبوله تأثرا كبيرا بالمقايضات السياسية الكامنة في حسابات أثر التعليم على النمو الاقتصادي ومعدل العائد من حيث رأس المال البشري. وكمؤسسة مالية، فقد دأب البنك على تعريف التعليم ليس كحق من حقوق الإنسان وإنما كاستثمار ضروري في رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية. ومن هنا فإن "دراسات معدل العائد لا ترى قيمة للمتعلمين إلا من خلال ارتفاع دخلهم وزيادة الإيرادات الضريبية التي يحصل عليها المجتمع". (هينيمان، 2003). وقد بدء البنك في التسعينيات من القرن الماضي بنشر التعليم نحو "اقتصاد المعرفة"، مع التحول إلى اللامركزية والخصخصة كاستراتيجيات لزيادة كفاءة استثماراته في قطاع التعليم وتحسين الجودة من خلال إصلاحات السوق الشبيهة (غودولفين، 2010). وهو ما يغفل أن الاعتماد على الأسواق لتوزيع التعليم قد يعزز عدم المساواة السابق في الموارد والإمكانات (لينكوف، 2009). بل إن منتقدي السياسة التعليمية التحريرية الجديدة كثيرا ما قالوا أن تكاليف الحراك الاجتماعي والمساواة أهم من منافع الكفاءة

⁶ يشمل عملاء شركة التعليم التابعة لمؤسسة التمويل الدولية: سوكوتوكر (SocketWorks) في نيجيريا ومدارس غانا (Ghana Schools) (بنك الائتمان) ومدارس كينيا (Kenya Schools) التابعة لـ كي ريب بنك (K-Rep Bank) ومدارس سابيس الدولية (SABIS International Schools) في لبنان ومعهد إدارة الأعمال في باكستان ومدرسة بوتشي (Yuci School) في تركيا و DoucUC في التشيلي وجامعة ديجو بورتاليس في التشيلي وجامعة سان مارتين دي بوريس (USMP) في البيرو وبنك ريال في البرازيل وصندوق التعليم البرازيلي (FEBR) في البرازيل والتعليم المالي المكسيكي (Finem) في المكسيك وجامعة المكسيك للتكنولوجيا (UNITEC) في المكسيك ومؤسسة ساميورنا في إندونيسيا وجامعة RMIT الدولية في فينتام وشركة الصين الدولية القابضة للطب والتعليم في الصين.

المساواة، فإن تصميم المشروع والمراقبة والمساءلة عن عمليات التعليم لا تتناول بشكل ثابت قضايا توزيعية محددة للنوع الاجتماعي، ناهيك عن الإعاقة أو الدين أو أشكال التمييز العرقي اللغوي الأخرى. وقد التزم ما متوسطه نسبة 15% من مشاريع التعليم بتحسين الخدمات أو مخرجات التعليم للفقراء، في شمل ما نسبته 8% من مشاريع البنك في السنوات العشر الماضية أهدافا صريحة للمساواة بين الجنسين - وفي إفريقيا، لم يشمل سوى مشروع واحد من بين 49 مشروعاً أهدافاً صريحة للمساواة بين الجنسين رغم عدم المساواة الكبير بين الجنسين في العديد من البلدان الإفريقية (البنك الدولي 2011ب). ونظراً لأن التدخلات العامة لتحسين المستوى الإجمالي للالتحاق بالدراسة لا تضمن بالضرورة وصول أكثر الفئات تهميشاً إلى التعليم، فلا بد من ذكر أهداف وتدخلات ومؤشرات صريحة لضمان المسألة عن تحسين المساواة التوزيعية، ولا سيما في البلدان ذات المعدلات المرتفعة من التفاوت بين الفئات. وبدون المسألة القوية عن الأهداف المتعلقة بالجنس، فقد تتضمن المشاريع التعليمية لغة طنانة قوية ومراعاة للمساواة إلا أن ذلك لن يترجم إلى دمج مستمر لأهداف المساواة ومؤشراتها في تصميم المشروع.

غياب دمج قضايا الجنس: مما يزيد من ضرورة قيام قطاع التعليم في البنك بدمج القضايا المتعلقة بالجنس بشكل صريح، أن مجموعة التقييم المستقلة وجدت أن دمج قطاع التعليم لقضايا الجنس قد تراجع منذ عام 2001. ورغم أن التراجع قد يكون مرتبطاً بزيادة الإقراض البرامجي وتحقيق المساواة بين الجنسين في بعض الدول والتركيز على قضايا الجنس من الجيل الثاني كالجودة، فإن ضعف مستويات دمج قضايا الجنس في تدريب المعلمين والتدريب المهني تؤكد الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لضمان استجابة جميع العمليات التعليمية لقضايا الجنس (البنك الدولي 2010أ).

غياب الاستثمار في القطاعات الفرعية المناسبة للنساء: لقد أنفق البنك نسبة تقل عن 1% من إقراضه التعليمي للبلدان ذات الدخل المتدني بين عامي 2000 و 2010 على محو أمية الكبار - حيث تواجه النساء مستويات من الأمية أعلى من الرجال بكثير - مما كشف عن إهمال مفرغ للبعد الاجتماعي لقضايا الجنس على مستوى الأسرة (البنك الدولي 2010ج، سترومكويس 2011). وفي حين أن الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يمكن أن تحسن كثيراً الاستعداد للمدرسة ومساواة فرص التعليم بين الأولاد والبنات، فلم يستثمر البنك سوى 174 مليون دولاراً من بين 12.65 مليار دولار في التعليم قبل الابتدائي منذ عام 2000، أو أكثر بقليل من 1% من إقراضه التعليمي للبلدان ذات الدخل المتدني (البنك الدولي 2010ج). ومن جهة أخرى، فقد بلغ دعم البنك للتعليم الجامعي، حيث من الأرجح أن يكون المستفيدون من الرجال أكثر مما في أي فرع ثانوي آخر من فروع التعليم، أكثر من مليار (2) دولار في العقد الماضي، مع التزام مقداره 739 مليون دولار في عام 2010 وحده (البنك الدولي 2010ج).

غياب الحوافز من جانب الطلب لحماية تعليم الفتيات: في العديد من عمليات البنك خارج قطاع التعليم تم شمول التدخلات على جانب الطلب بنجاح كبير - بما في ذلك دعم البنك لبرامج تحويل النقد المشروطة في 13 بلداً، بقيمة 2.4 مليار دولار (البنك الدولي 2010ب). فتخفيض تقاسم النفقات من قبل الأهالي والمجتمعات واستناد المنح الدراسية على أهداف المساواة بين الجنسين وتقديم الرواتب والمنح الدراسية وإلغاء الرسوم الدراسية وغير ذلك من حوافز الطلب ستعزز من إمكانية الوصول إلى التعليم للفئات التي أظهرت تاريخياً طلباً قليلاً على التعليم. ومع ذلك، فلم تستخدم هذه الاستراتيجيات بالشكل الكافي من قبل البنك في قطاع التعليم؛ فعلى مدى العقد الماضي في إفريقيا، لم تستخدم الرواتب والمنح الدراسية وغير ذلك من أشكال تمويل الطلب لدعم المجموعات السكانية المهمشة، إلا في تسعة من بين 35 مشروعاً تعليمياً (مندي 2010). وبينما يستخدم البنك التحويلات النقدية المشروطة في قطاعات الحماية الاجتماعية والتنمية المجتمعية وغيرها من قطاعات التنمية البشرية، فيجب أن يكون أثر هذه المعونات ما بين القطاعات ظاهراً في إكمال الفتيات للتعليم الابتدائي والانتقال إلى التعليم الثانوي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب توفير التحويلات النقدية المشروطة بشكل أكبر في العمليات التعليمية ذاتها كإستراتيجية

ضعفاً (البنك الدولي 2005ج). ومع عدم استرداد سوى جز من هذه الرسوم من خلال المنح، فقد تكون استثمارات البنك الدولي في التوسع في المدارس الخاصة قد أفاد بنسب متفاوتة الأسر القادرة على أن تدفع أكثر للتعليم، بينما قد يكون فاقم عدم المساواة من خلال نظام تعليمي من طبقتين. ودون إجراءات وقائية لنضمن أن تعود الاستثمارات في التعليم بالنفع على الفئات الأدنى أو المناطق الريفية الأكثر تهميشاً أو الفئات الأضعف، فقد تكون النتيجة غير المقصودة لاستراتيجيات الخصخصة هي زيادة عدم المساواة. وفي حالة أكثر إشكالا من ذلك، ففي عينة من جميع مشاريع التعليم التابعة للبنك من عام 2002 وحتى عام 2004 كانت البلدان التي تعاني من مشاكل كبيرة في المساواة بين الجنسين كتشاد وأريتيريا تقدم تعليماً لا يراعي الفروق بين الجنسين. ومن الضروري أن تتضمن التصميمات التشغيلية للبنك حوافز لشمول الفتيات في التعليم، ولا سيما عند الاعتماد على القطاع الخاص للتوسع في تقديم التعليم (لينكوف 2009).

اللامركزية: تنطوي على تحويل مسؤولية النظام التعليمي من الحكومة الاتحادية إلى مستويات تابعة من الحكم كالأليات أو البلديات أو السلطات المحلية. ورغم الدلائل على قدرة اللامركزية على زيادة المشاركة المحلية وزيادة استجابة المدارس وتحسين الكفاءة، يبقى هنالك خطر حقيقي يتمثل في أنها يمكن أن يزيد عدم المساواة - كما حدث في غانا والمكسيك والأرجنتين (يونسكو 2008). فيجب أن تكون الحكومات المحلية متسمة بالمساواة وأن تمتلك ما يكفي من الموارد المالية والبشرية وأن تعمل بشفافية كي تزيد اللامركزية من جودة التعليم وإمكانية حصول الفئات المهمشة عليه (ألكساندر 2001). وإذا لم تبادر الدولة إلى إعادة توزيع الموارد لتعويض المجتمعات المحلية ذات الإمكانيات أو القدرات القليلة للاستثمار في منظومة مدارسها، فستعاني القرى الأشد فقراً من خدمات تعليمية أسوأ. وبالإضافة إلى ذلك، إذا سيطرت النخب المحلية على إدارة المدارس اللامركزية ولم يكن لديها حافز لزيادة تعليم الفتيات، فلن تستفيد الفتيات" (لينكوف 2006، ص 354).

وقد وجدت مراجعة شملت 48 مشروعاً من مشروعات البنك بين عامي 2002 و 2004 أنه رغم احتواء العديد من عمليات التعليم على استراتيجيات فعالة لتعليم الفتيات، فإن إصلاحات الحوكمة كالألامركزية لا تتمتع بقدر متوافق من مراعاة الفروق بين الجنسين. ففي أفغانستان مثلاً، لم يتناول برنامج تحسين جودة التعليم عام 2004 الذي بلغت تكلفته 35 مليون دولار أمريكي سوى المشاكل المتعلقة بجانب العرض، مع تعميم لا مركزية سلطة العرض إلى المستوى المحلي حيث قد لا تكون المجتمعات المحلية داعمة لتعليم البنات. ومثل ذلك في تنزانيا حيث لا يتجاوز معدل التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي نسبة 5%، فقد تضمن برنامج البنك الدولي لتطوير التعليم لثانوي الذي بلغت تكلفته 150 مليون دولار أمريكي، الخصخصة واللامركزية دون النص على المساواة وشمول الإناث (لينكوف 2009). وبما أن ما يزيد عن نصف مشروعات قطاع التعليم بين عامي 2001 و 2010 قد دعمت اللامركزية، فمن الضروري أن يضمن البنك الدولي تنفيذ سياساته لنقل السلطات بما يراعي الفروق بين الجنسين (البنك الدولي 2011ب).

مشروعات البنك في قطاع التعليم بين عامي 2001-2010

أصدرت مجموعة التقييم المستقلة للبنك مؤخراً مراجعة لمشاريع البنك التعليمية على مدى العقد المنصرم. وقد وجدت المراجعة قضايا عدة تؤثر على استمرارية استثمارات البنك في قطاع التعليم، ولا سيما في مجالات تحتاج إلى الدعم لضمان النهج الذي يراعي الفروق بين الجنسين في تطوير التعليم.

عدم وجود مقاييس للمساواة: رغم التحليل القوي نسبياً للقضايا التوزيعية التي تشمل عدم المساواة في الدخل والجنس وحالات عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية في تقييمات مشاريع البنك (قطاع/ دائرة التعليم)، فإن نتائج مراجعة مجموعة مشاريع البنك التي أجرتها مؤخراً مجموعة التقييم المستقلة تكشف عن غياب صارخ لأهداف المساواة المتضمنة في تصميم المشروع. تظهر مراجعة مجموعة مشاريع التعليم أنه رغم احتواء وثائق قطاع التعليم على معالجة متكررة نسبياً لقضايا

”من الواضح أن الاهتمام بالمساواة بين الجنسين ليس متطلباً من متطلبات التمويل الذي يقدمه البنك الدولي.“
— لينكوف، (2009)



مجموعة المشاريع التي أجرتها مجموعة التقييم المستقلة أن تركيز إستراتيجية التعليم الجديدة الخاصة بالبنك على التعلم ”لا يضمن استهداف الفقراء أو كونهم أو المستفيدين“ (البنك الدولي 2011 ج). ولكي تعمل فوائد ”التعلم للجميع“ على تحسين جودة تعليم الفتيات، فلا بد من المحافظة على التوسع في الالتحاق بالتعليم في الدول ذات المعدلات المرتفعة من التفاوت بين الجنسين ولا سيما على المستوى المحلي، في مركز الاهتمام إلى جانب اعتبارات المحافظة على معايير الجودة وتحقيق مخرجات التعليم (البنك الدولي 2011 ب).

إلا أن بعض عناصر الإستراتيجية الجديدة تدعو إلى القلق وهي تركيزها المحدود على الرياضيات والقراءة وتوسعها في الإشارة إلى مقدمي الخدمة من القطاع الخاص والاعتماد عليهم كجزء من ”نظم التعليم“ والسياق المؤسسي للبنك الذي يفتقر إلى التطبيق المستمر لضوابط المساواة بين الجنسين وآليات تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين.

إن التركيز المحدود ”لإستراتيجية التعلم للجميع“ الخاصة بالبنك على مخرجات القراءة والرياضيات يقدم تعريفاً محدوداً للمهارات التأسيسية ويتجاهل الموضوعات التعليمية التي تؤدي إلى تحول هادف للمعارف والممارسات الاجتماعية المتعلقة بالجنس. وبالتحول إلى الأجندة التي ”تستند إلى المخرجات“ والمُعَرَّفَة بموجب ذلك التعريف المحدود ”للتعلم“ الذي يتجاهل أن المدارس هي موقع إنتاج وإعادة إنتاج أدوار وتحييزات الجنس، فقد يفوت البنك فرصة الاستثمار في عمليات تعليمية تؤدي إلى تحول اجتماعي مع نتائج اجتماعية يصعب قياسها.

وفوق ذلك، فإن إعادة تعريف النظم التعليمية لتشمل جميع فرص التعلم في المجتمع، بما فيها مقدمي التعليم من القطاع الخاص، والانتقال إلى ”تعزيز النظام“ المتوقف على التزام الحكومة لأدوات البنك التشخيصية ومقاييس الجودة والمشاركة السياسية قد تزيد من سرعة الخصخصة في التعليم وما يرافقها من مخاطر على المساواة بين الجنسين. إن نتائج توسع القطاع الخاص في التعليم ستحتاج إلى تركيز أكبر على تنسيق الحكومة وتنظيمها للمدارس الخاصة لتستفيد منها الفئة الأدنى بما في ذلك ضمان التعليم المجاني والبيئات الآمنة واحترام حقوق العمل. وسيكون من الضروري أن تستهدف العمليات التعليمية الفقراء من خلال زيادة مراقبة المؤشرات المفصلة للجنس والدخل وزيادة التدخلات لاستهداف الفتيات من الخلفيات الأقل

لتحسين الجودة وإجراء مرحلي أثناء التخفيض التدريجي للرسوم الدراسية وإلغائها لدعم إيرادات المدارس العامة مع الحد من استرداد التكاليف من الأسر الفقيرة.

إستراتيجية قطاع التعليم لعام 2020: التعليم للجميع

تُرَكِّز إستراتيجية البنك الجديدة لقطاع التعليم المسماة ”التعليم للجميع“ (مقابل موضوع إستراتيجية عام 2000 ”التعليم للجميع“) على تعزيز قدرة نظم التعليم على تحقيق أهداف تعلم القراءة والرياضيات. وتعمل هذه الإستراتيجية، التعلم للجميع: الاستثمار في معارف الناس ومهاراتهم لنشر التنمية، على توسيع تركيز البنك من التعليم الأساسي إلى التركيز على هدفين وهما: إكمال التعليم الابتدائي على مستوى العالم و”التعليم نحو اقتصاد المعرفة“ لما بعد المرحلة الابتدائية (البنك الدولي 2011 ج). وسيعمل قطاع التعليم في البنك على تحقيق ذلك من خلال: (دعم الإصلاحات لتعزيز قدرة نظم التعليم على تحقيق أهداف التعلم و (2) بناء قاعدة معرفية ذات جود عالية و (3) زيادة فعالية موارد الحكومة ومساعداتها للتعليم (البنك الدولي 2011 د).

وتنص إستراتيجية قطاع التعليم على أن ”التعليم للجميع“ سيحسن المساواة التعليمية بتحديد حجم وسبب حالات التفاوت الكبرى (توجيه تقييم نظام التعليم وتحديد نقاطه المرجعية لتشمل أهدافاً محددة في المساواة) ومن ثم زيادة التدخلات التي يرجح أن تكون فعالة. وينص البنك في هامش الإستراتيجية على الآتي:

”بدء من عام 2010، سيلتزم البنك بمبلغ 750 مليون دولار أمريكي للبلدان الأكثر بعداً عن الأهداف الإنمائية للألفية في قطاع التعليم مع التركيز للبلدان في جنوب الصحراء الإفريقية. وسيعمل البنك الدولي عن كثب مع شركاء التنمية، ولا سيما من خلال مبادرة المسار السريع، لزيادة التمويل المستند إلى النتائج ودعم التدخلات المبتكرة في تلك البلدان... إن التدخلات في جانب الطلب كالمناخ الدراسية للفتيات وبرامج التحولات النقدية المشروطة والمنح المدرسية يمكن أن تعالج بنجاح العقبات التي تحول دون الالتحاق بالمدارس والحضور إليها للمجموعات السكانية الأقل حظاً والمناطق المتأخرة“.

ومن المؤشرات الإيجابية أن قطاع التعليم في البنك سيأخذ الدعوة إلى العمل على معالجة عدم المساواة بين الجنسين في التعليم على محمل الجد. وقد أشارت مراجعة

المناهج وتعيين وترفيح المعلمات ومشاركة النساء في حوكمة التعليم المحلي وزيادة الاستثمارات في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الثانوي والتعليم الكبار - وأن يربط بنتائج صريحة للفتيات تتجاوز مقاييس التكافؤ لتشمل التعلم والجودة. ونظرا لأن البنك يركز على نقاط الضغط في نظم التعليم، فعليه أن يعالج العقبات في التعليم الثانوي وأن يحدد الوسائل التي تراعي الفروق بين الجنسين لتعزيز إكمال الفتيات للمرحلة الابتدائية وانتقالهن إلى المرحلة الثانوية.

حظا. إن "القاعدة المعرفية ذات الجودة العالية" للبنك التي سيستند إلى منهجه في تعزيز النظام، ستقوم في جزء كبير منها على برنامج البنك العالمي المسمى تقييم النظام ووضع النقاط المرجعية للتعليم لتحقيق المخرجات (SABER). وكحد أدنى، ينبغي أن يتم تصميم هذا البرنامج (SABER) منذ البداية بحيث يتتبع ويحدد مقاييس المساواة بين الجنسين (من حيث الحجم والقياس) كمجموعة مشتركة من المؤشرات بين جميع وظائف البرنامج.

كما يجب أن يشمل التركيز على "تعزيز النظام" أنشطة تهدف إلى نشر المساواة بين الجنسين بما في ذلك تدريب المعلمين الذي يراعي الفروق بين الجنسين وإصلاح

توصيات البنك الدولي

ينبغي على البنك الدولي، بما في ذلك الإدارة العليا والمدراء القطريون وجلس قطاع التعليم ومدراء المهام، أن يطبقوا الممارسات الآتية لتحسين الأثر على جودة تعليم الفتيات:

- **تتبع سياسة الجندر:** ينبغي على البنك الدولي أن يعزز المراقبة والتبليغ عن الالتزام بالسياسات الخاصة بالجندر على مستوى البنك ومدى قيام الدوائر بإجراء تحليلات الجندر والمشاركة في التدريب المتعلق بالجندر ومدى دمج دوائر البنك لقضايا الجندر في سياساتها الرئيسية وأدوات الإقراض.
- **معالجة فجوات الجندر:** ينبغي أن يلتزم البنك الدولي بمعالجة فجوات الجندر في جميع أنشطته بأن يطلب أن يقوم المدراء القطريون بتخصيص الموارد لمعالجة فجوات الجندر المحددة في التقييمات القطرية للنوع الاجتماعي ووضع خبراء الجندر المفوضون في المكاتب القطرية لتحفيز جميع عمليات البنك (بما يشمل تحديد عمليات البنك المستجيبة لقضايا الجندر وتصميمها وتنفيذها).
- **الاستثمار بحكمة لتحقيق المساواة بين الجنسين:** ينبغي على البنك الدولي أن يضمن مراعاة سيناريوهات التخطيط القطري للتكاليف الحقيقية لتحقيق أهداف الجندر في التغطية التعليمية بما في ذلك تقديم أشكال الدعم متعدد القطاعات للتحاق بالتعليم كالتغذية والصحة إلخ، وتكاليف إلغاء جميع الرسوم المدرسية ولا سيما في التعليم الثانوي وضمان استخدام ممارسات الموازنات المستجيبة لقضايا الجندر.
- **تحفيز العمليات التعليمية:** يجب على قطاع التعليم أن يحرص على أن تكون جميع العمليات التعليمية مراعية للفروق بين الجنسين من خلال: تقييم البيانات الأساسية المفصلة للنوع الاجتماعي والأقليات بما يشمل أهداف المساواة للفتيات التي ما تزال تواجه حالات تفاوت كبيرة في تصميم مشاريع التعليم، والاستثمار في التدخلات على جانب الطلب وغيرها من التدخلات لاستهداف الفئات المَهْمَسَّة، وتحسين الروابط بين التعليم والنتائج المهنية والمعيشية المفصلة حسب الجنس.
- **العمل على استفادة الفتيات والنساء من اللامركزية:** يجب أن يتضمن دعم البنك للامركزية إجراءات محددة لتعزيز قدرات ووعي هيئات صنع القرار على المستوى المحلي، بطرق تشمل الاستثمارات لجعل جميع أشكال التدريب وورش العمل الخاصة باللامركزية تراعي الفروق بين الجنسين، وتحسين تدريب مدراء ومعلمي المدارس على الممارسات التي تراعي الفروق بين الجنسين ودعم تنفيذ استراتيجيات المدارس لزيادة مشاركة الفتيات.
- **الاستثمار في تعليم الفتيات:** يجب على إستراتيجية التعلم للجميع الخاصة بالبنك الدولي أن تجمع من احتياجات التعلم الخاصة بالفتيات أولوية، بما في ذلك زيادة الاستثمارات في التعليم لمرحلة ما قبل المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية ومحو أمية الكبار - مع الحرص على أن تتضمن جميع المشاريع إجراءات تضمن قدرة الفئات الأشد فقرا على الاستفادة من الاستشارة السياساتية التعليمية والتمويل اللذين يقدمهما البنك.

دعم المجتمع العالمي لدفع المساواة بين الجنسين: مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع

عند النظر إلى إكمال الفتيات للتعليم الابتدائي في دول مبادرة المسار السريع الذي ارتفع كذلك - ولكن من (56% عام 2002 إلى (68% عام 2008، مما يعني أن إجمالي معدلات التحاق الفتيات - رغم تزايدها - يغطي على معدلات ضخمة لترك الدراسة. ورغم ذلك، فبيانات دول مبادرة المسار السريع تختلف اختلافا كبيرا عن بيانات الدول ذات الدخل المتدني غير المشمولة بمبادرة المسار السريع والتي تعاني من حالات تفاوت أكبر بكثير فيما يتعلق بالجنس من حيث الالتحاق والإكمال والتعلم. وبالفعل، ففيما يزيد عن نصف الدول المشمولة بمبادرة المسار السريع حقق الأولاد والبنات معدلات متساوية أو تكاد تكون متساوية لإكمال الدراسة الابتدائية؛ أو يكادون (كلارك و ويلسون، 2011).

ورغم هذا التقدم، فكثير من البلدان المشمول بمبادرة المسار السريع تتسم بتدني معدلات الالتحاق بالدراسة الابتدائية، وما يزال بعضها بعيدا كل البعد عن بلوغ التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية، وعدد أكبر منها لديه فجوات كبيرة تتعلق بالجنس من الالتحاق بالتعليم الثانوي وإكماله. وفي حين شهد العقد الماضي تحسينات كبيرة فيما يتعلق بوصول الفتيات للتعليم الابتدائي وإكمالهن له، فما تزال المساواة بين الجنسين؛ ولا سيما في مستوى الدراسة الثانوية؛ حلما بالنسبة لغالبية البلدان المشمولة بمبادرة المسار السريع. ومع توسع الشراكة لتشمل الدول ذات تعداد السكان المرتفع والدول الضعيفة، فإن المشاكل التي تواجه وصول الفتيات إلى التعليم الأساسي ستزداد تعقيدا وتتطلب حلولاً أكثر فاعلية. وفوق ذلك، فحتى في الدول المشمولة بمبادرة المسار السريع حيث تحقق تكافؤ الجنسين في الوصول إلى التعليم، فإن سوء جودة التعليم تؤثر بشكل متفاوت على حضور الفتيات وتكرار حضورهن والاحتفاظ بهن وأدائهن. ففي كل بلد ذات دخل مرتفع، تتفوق الفتيات كثيرا في القراءة في المدارس الابتدائي على نظرائهن من الذكور. وفي البلدان المشمولة بمبادرة المسار السريع، لا توجد دولة واحدة تتفوق فيها البنات على الأولاد (كلارك و ويلسون 2011). فتركيز مبادرة المسار السريع على الوصول إلى التعليم الابتدائي وإكماله أدى إلى مكاسب عدة في تعليم الفتيات، غلا أنه من الضروري أن تعمل الشراكة على تعزيز هذا الاتجاه إلى المساواة بين الجنسين في التعلم المبكر وإكمال الدراسة الابتدائية والانتقال إلى الدراسة الثانوية.

وهناك عدد من المحفزات في عمليات مبادرة المسار السريع لإعداد الخطة التعليمية وتقييمها واعتمادها وتمويلها وبناء القدرات والرقابة لتحفيز الاستراتيجيات التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين ودعم تأثيرها على المساواة بين الجنسين في التعليم. وجمع شركاء التنمية على المستوى القطري لوضع وتنفيذ خطط قطاع التعليم، تستطيع مبادرة المسار السريع لفت انتباه الحكومات إلى أهداف المساواة بين الجنسين وتحليل نتائج الجنس وإبداع طرق استهداف الفتيات وإبراز الحاجة إلى زيادة التزام الحكومة والموارد ومراقبة سير العمل من خلال المراجعات المشتركة للقطاع. ورغم

لقد أصبحت مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع آلية مؤثرة لتطوير قطاع التعليم. وكشراكة تتألف من حكومات الدول النامية والجهات المانحة والمجتمع المدني، فهي في موقع فريد يمكنها من توحيد الجهود الجندر على المستوى القطري. ولقد تزايد استناد الاستراتيجيات التي تستخدمها الحكومات ووكالات التنمية والتي تتناول التحديات التي تواجهها الفتيات في التعليم، على ما توفره المبادرة من التمويل ووضع المعايير العالمية للتعليم والتنسيق بين الأطراف المعنية بالتعليم على المستويين العالمي والقطري. فشراكة مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع، الذي يمثل البنك الدولي عضوا مؤثرا فيها، قد أصبحت الأداة الأهم للحوار السياسات الخاص بالتعليم الأساسي على المستويين العالمي والقطري، بينما تعمل كذلك على ضخ الكثير من التمويل إلى البلدان التي تواجه عقبات كبيرة في تحقيق التعليم الابتدائي للجميع للمساعدة في تنفيذ استراتيجياتها الوطنية.

ويتقدم الدعم الفني لوضع خطط ذات جودة لقطاع التعليم الوطني، وتمويل تنفيذ خدمات التعليم لمراحلتي التعليم العام الابتدائية والثانوية الدنيا والتنسيق بين الهيئات المانحة على المستويين العالمي والقطري، فقد سعت شراكة مبادرة المسار السريع إلى وضع نفسها كآلية مركزية لزيادة فعالية المساعدات في التعليم الأساسي. فقد أقرت شراكة مبادرة المسار السريع خطط قطاع التعليم في 43 بلدا، وتشير بيانات التعليم المتوفرة إلى أن أداء هذه البلدان كان أفضل بكثير من أداء البلدان غير المشمولة بمبادرة المسار السريع. ورغم أن مبادرة المسار السريع لم تنجح في حشد الموارد اللازمة لتحقيق إكمال التعليم الابتدائي للجميع، فيمكن أن يعزى إليها الفضل في تمكين بعض الجهات المانحة من زيادة مساعيها للتعليم الأساسي من خلال صندوق الائتمان متعدد المانحين التابع لها الذي استخدم على المستوى القطري لدفع التعليم الابتدائي للجميع بما يشمل إكمال الفتيات للدراسة الابتدائية. وقد شكل هذا التمويل الإضافي الحافز الرئيسي للبلدان لوضع خطط قطاع التعليم وطلب اعتمادها من قبل مبادرة المسار السريع، وقد ساعدت مجموعات التعليم المحلية التابعة له (أو مجموعات التعليم المحلية وشركاء التعاون الدولي ومسؤولو الحكومات الوطنية) على تنسيق سياسة المانحين وجعلها متوافقة لدعم خطط قطاع التعليم المذكورة (كامبريدج 2009).

مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع وتعليم الفتيات

إن الشواهد من البلدان الثلاثين المشمولة بمبادرة المسار السريع بين عامي 2003 و 2008 تبين أن اجتماع الإرادة السياسية لوضع وتنفيذ خطط قوية لقطاع التعليم مع الموارد الخارجية الإضافية والجهود الفاعلة لزيادة الوصول إلى التعليم، قد أدى إلى تحسينات حقيقية في التكافؤ بين الجنسين والتعليم الابتدائي للجميع. وقد وجد التقرير الذي نشر مؤخرا تحت عنوان تسريع تعليم الفتيات أن إجمالي معدلات التحاق الفتيات في الدول المشمولة بمبادرة المسار السريع قد شهدت زيادة من 82% إلى 100% - مما يبين مخاطر الاعتماد على المعدلات الإجمالية للالتحاق. وتصبح الصورة أكثر دقة

التعليم (كامبريدج 2009). إن نهج "اللمسة الخفيفة" لمبادرة المسار السريع نحو تطوير التعليم، التي تعتمد على استعداد الدول النامية والجهات المانحة وقدرتها على التدخل على المستوى القطري وتوفير القيادة القوية لدمج قضايا الجندر في خطط قطاع التعليم، قد أدى إلى إضعاف تأثير الإطار الدلالي من حيث دمج قضايا الجندر في خطط قطاع التعليم.

وقد ترتب على التفاوت في شمول قضايا الجندر في التخطيط التعليمي على المستوى القطري عملياً على عدم رفض أية خطة تعليم وطنية قط لإخفاها في دمج قضايا الجندر، وعدم وجود تخصيص مستمر للخطة لغايات الأهداف والإجراءات والتدخلات المتعلقة بقضايا الجندر. والمهم في المرحلة القادمة من مساعي شراكة مبادرة المسار السريع لتتناول بشكل فعال سبب خذلان الدول المنهجي للفتيات بإهمال المعالجة الفاعلة للمساواة بين الجنسين. وبينما شملت 28 دولة من دول مبادرة المسار السريع أكثر من تدخل مستجيب لقضايا الجندر (المناهج/الكتب الدراسية وتدريب المعلمين ومراقبة النتائج والتغذية المدرسية والبيئة المدرسية والمناصرة والقوانين والسياسات) - فلم تعر الدول ذات الأداء الضعيف كالنيجر وتوغو وليبيريا وجمهورية إفريقيا الوسطى اهتماماً كبيراً لمعالجة السبلات التي تواجهها الفتيات في نظمها التعليمية رغم موافقة مبادرة المسار السريع على خططها لقطاع التعليم وتمويلها لها (كلارك و ويلسون 2011).

تعدد نقاط الدخول لشمول قضايا الجندر، فمنذ إطلاق مبادرة المسار السريع عام 2002 لم يتم تناول قضايا الجندر بشكل منهجي في عمليات مبادرة المسار السريع، كمن كان شمولها ضعيفاً في الكثير من الحالات.

لقد دأبت مبادرة المسار السريع على التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في التعليم، مع إعطاء الأولوية للتكافؤ بين الجنسين في معدلات الالتحاق والإكمال (مقاسة بمعدلات الدخول إلى الصف الأول ومعدل إكمال الدراسة الابتدائية مقسمة حسب الجنس) (الأمانة العامة لمبادرة المسار السريع للتعليم للجميع، 2009). وعلى المستوى العالمي، فقد أثر الإطار الدلالي لمبادرة المسار السريع على السياسات الوطنية للتعليم الأساسي بتوفير نقاط مرجعية على المستوى القطري في السياسة وتقديم الخدمة والتمويل - رغم تعرض التكرارات السابقة للإطار الدلالي لنقد شديد من قبل المجتمعين الأكاديمي والمدني لفرض معايير خاطئة (كلير ووينثروب وآدمز 2010). وقد صيغت إرشادات التقييم لتكامل الإطار الدلالي وتقديم الإرشاد للفرق القطرية، والمتمثلة غالباً بمجموعات المانحين المحليين، عند تقييم خطة قطاع التعليم لتحديد ما إذا كانت تستوفي معايير اعتمادها من قبل مبادرة المسار السريع. وبينما دأب الإطار الدلالي وإرشادات التقييم على تبني الحوار السياساتي حول القضايا المشتركة كالجندر في بعض البلدان، فقد أضاعت عملية التقييم ذاتها في بعض البلدان فرص تعزيز شمول السياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين في خطط قطاع

ما بعد التمويل: الجهود العالمية الداعمة لتعليم الفتيات

وبالإضافة إلى استضافة منظمة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، تدعم اليونيسيف تعليم الفتيات بشكل مباشر من خلال حملات العودة إلى المدارس وإلغاء الرسوم المدرسية والمدارس الصديقة للأطفال والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. كما تشارك اليونيسيف في المناصرة ولا سيما حقوق الفتيات والأولاد الأكثر تهميشاً والأقل حظاً. وتشمل حملات المناصرة الأخرى للفتيات ضمن منظومة الأمم المتحدة الأوسع مبادرات تأثير الفتيات ونهوض الفتيات المدعومتين من قبل مؤسسة الأمم المتحدة بينما تلعب لجنة حقوق الطفل ولجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دوراً مهماً في مراقبة أداء الدول والاستماع إلى الشكاوى وتفسير أحكام حقوق الإنسان في التعليم إلى جانب قضايا موضوعية أخرى. وعلى المستوى الإقليمي، فقد كان للمؤسسات والأحكام كالحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان وميثاق الاتحاد الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل، أدواراً مهمة في إرساء معايير حقوق الإنسان في التعليم.

أما منظمات المجتمع المدني والتحالفات والمنابر فتعد من الشركاء الأساسيين في حركة تأمين الحق في التعليم للنساء والفتيات والرجال والأولاد. ومن الأمثلة على ذلك الشبكة الشعبية لتعليم المرأة (Red de Educación Popular entre Mujeres) وهي منظمة مجتمع مدني غير ربحية تأسست عام 1981 ومقرها في مونتيفيديو في الأوروغواي. وهي تربط بين ما يقرب من 100 منظمة غير حكومية وخبير من 18 بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وتتضافر جهود الأعضاء للمطالبة بحصول جميع النساء والفتيات على تعليم يراعي الفروق بين الجنسين. ويضم منتدى التربويات الإفريقيات في عضويته وزراء التعليم ونواب مستشاري الجامعات وصناع القرار التعليمي والباحثين وأخصائيي قضايا الجندر وناشطو حقوق الإنسان. وتشمل أنشطته المناصرة الإقليمية والعالمية ونشر الممارسات الجيدة والبحوث. أما المنتديات كالمنتدى الدولي للمجتمع المدني (FISC) الذي صمم كمحفل لإعداد المواقف الضاغطة ونشر الحوار قبيل عقد المؤتمر الدولي السادس حول تعليم الكبار (CONFINTEA)، فقد وفرت كذلك لحظات مهمة للحوار ضمن المجتمع المدني حول قضايا تتعلق بالحقوق والمساواة.

تمثل مبادرة المسار السريع آلية التمويل الرئيسية للتعليم الأساسي في البلدان ذات الدخل المتدني، إلا أن عدداً من الهيئات والمبادرات الأخرى تلعب أدواراً مهمة في التنسيق والمناصرة والمشورة الفنية في مجال الجندر والتعليم. ولا يدخل تقييم عملهم ضمن نطاق هذا التقرير، ولكن عند النظر في إمكانية تجديد الجهود العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتعليم فلا بد من الإقرار بالمنابر والشركاء الحاليين كأساس يتم البناء عليه.

ويونسكو هي الهيئة المنسقة للتعليم للجميع ومراكز الدعم المناصرة لها، لتضمن استناد السياسة والممارسات التعليمية على اعتبارات الجندر، إلى جانب دعمها لتقديم الخدمات كتدريب المعلمين وتطوير مواد التعلم التي تستند إلى اعتبارات الجندر. وتحت قيادة المدير العام، الفاضلة إرينا بوكوفا، قامت يونسكو مؤخراً بعقد مؤتمر الشراكة العالمية من أجل المرأة والفتاة بمشاركة من القطاع الخاص والحكومات. وسيفر ذلك القيادة والمناصرة ولا سيما حول محور أمية المرأة والتعليم الثانوي للفتيات. كما أن يونسكو جزء من فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالمرافقات وهو إطار عمل متعدد الوكالات لوضع البرامج يعني بشكل خاص بالمرافقات الأكثر تهميشاً والأقل حظاً، ويشمل كذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان ويونسكو وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات هي شراكة بين منظمات ملتزمة بتضييق الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. ويأتي أعضاؤها من نظام الأمم المتحدة والهيئات المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ بهدف جلب مزيد من الفتيات إلى المدارس. وتعمل المبادرة على المستويات العالمي والإقليمي والقطري لضمان حصول الفتيات على تعليم جيد يعدهن للمشاركة الكاملة والفاعلة في مجتمعاتهن. وتدعم المبادرة جهود التنمية على المستوى القطري وتوسع للتأثير على عملية اتخاذ القرار والاستثمارات بما يضمن التكافؤ والمساواة بين الجنسين في السياسات التعليمية والخطط والبرامج التعليمية الوطنية.



المقدم له، فلا بد من مزيد من التوضيح لتحديد موقف مبادرة المسار السريع كقوة ماثوقة ومؤثرة للتقدم في هذا المجال .

ولتحقيق تقدم مفاجئ في تعليم الفتيات، فلا بد من شمول أهداف قوية للمساواة بين الجنسين في جميع مكونات العملية وأن يوحد جميع أعضاء شراكة مبادرة المسار السريع دعمهم، بما في ذلك التمويل، خلف تحقيق هذه الأهداف . وباستعانة مجموعة من طرق العمل الجديدة، إذا أحسن استخدامها، أن تحفز التوجه الشامل والكلّي نحو المساواة بين الجنسين مما سيمنح جميع شركاء مبادرة المسار السريع من ترسيخ الحق في التعليم للجميع . ومع شروع شراكة مبادرة المسار السريع في تحديد أولويات سياستها وأكثر سبل التنفيذ فعالية، فهنالك مجال كبير لمجموع من الاستراتيجيات الجريئة والطموحة لتوحيد سياسة مبادرة المسار السريع وتمويلها خلف مبدأ المساواة بين الجنسين .

ولكي تتمكن شراكة مبادرة المسار السريع بحق من تحقيق تقدم مفاجئ في تعليم الفتيات، بما يشمل زيادة معدلات إكمال الدراسة الابتدائية والانتقال إلى الدراسة الثانوية، فينبغي على السياسة الجديدة الآتي :

توسعة نطاق التمويل والدعم السياسي لانتقال الفتيات إلى الصفوف الثانوية الدنيا، وشمول منهج أكثر طموحا لإلغاء رسوم الدراسة الثانوية .

نظرا للدور التحفيزي الكبير للتمويل الذي تقدمه مبادرة المسار السريع، لا بد من قيام مانحي مبادرة المسار السريع بالتوسع في أغراض تمويلهم ودعمهم السياسي بحيث لا تقتصر على التعليم الابتدائي بل تشمل الانتقال إلى الصفوف الثانوية الدنيا . وينبغي أن تكون الدول ذات التفاوت الكبير بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي مؤهلة لتمويل إضافي لوضع وتنفيذ استراتيجيات تعليم الفتيات . وينبغي

كما لعبت شراكة مبادرة المسار السريع دورا في التنسيق بين الحكومات والجهات المانحة في حساب تكلفة خطط قطاع التعليم . إلا أن أدوات وضع السيناريو لتقدير الفجوة التمويلية لتحقيقي التعليم الأساسي للجميع كانت في قد أسيء تقدير قيمتها عادة (كامبريدج 2009) . وعمليا، فإن الاعتماد على هذه الأدوات لا يشجع على الحساب الصحيح لتكاليف إجراءات القضاء على عدم المساواة بين الجنسين وغيرها من أشكال عدم المساواة . وبينما قد تنفر الجهات المانحة من قبول التكاليف الحقيقية لتحقيق المساواة بين الجنسين وعدم استعداد الحكومات كذلك لطلب مبالغ غير واقعية من التمويل الخارجي، فإن استمرار إساءة تقدير التكاليف ولعبة الحالة المتعادلة في المقايضات السياسية لن تؤدي إلا إلى مزيد من إعاقة التقدم نحو الزيادة الفورية في التدخلات الهادفة إلى زيادة المساواة بين الجنسين .

إصلاح مبادرة المسار السريع : تقدم مفاجئ في تعليم الفتيات ؟

في عام 2009، خضعت شراكة مبادرة المسار السريع إلى تقييم نصف فصلي لتحديد جودة عملياتها وتأثيرها، مما أثار الكثير من الجدل والتداولات حول كيفية المضي قدما في هذه الشراكة . وتوفر عملية الإصلاح الحالية فرصة هائلة لشركاء مبادرة المسار السريع ليقوموا بشكل هادف بدمج قضايا الجندر في الأنشطة والسياسات والأطر والإرشادات - وإعادة صياغة الحوافز لشركائها لوضع أهداف جريئة في تعليم الفتيات وتحقيق . ومع إعادة تصميم وإطلاق مبادرة المسار السريع في عام 2011، متوجة بحملة تجديد تهدف إلى جمع 2.5 مليار دولار أمريكي، فباستعانة مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع أن تجعل من نفسها آلية تحفيز تقدم مفاجئ في تعليم الفتيات . وبالفعل، فقد أشارت مبادرة المسار السريع إلى نيتها تولي دور قيادي في مجال تعليم الفتيات بتبني تعليم الفتيات كواحد من ثلاثة موضوعات تلتزم بإعطائها الأولوية خلال السنوات الأربع القادمة . وبينما عبرت المسودة الأولية عن التزام قوي بالتوسع في تعليم الفتيات وتحسين الدعم

ولا بد أن يكون إطار النتائج جريماً وذا أهداف قوية ومؤشرات مفصلة حسب الجنس، مع التعليم الثانوي الجيد للجميع كهدف بعيد. ويجب أن تكون المدرسة ملائمة ومناسبة وبجودة عالية كافية كي تتخرج الفتيات المهتمسات من المدرسة الثانوية بالمهارات اللازمة لحماية أنفسهن والمشاركة الكاملة في المجتمع. ويجب اختيار المؤشرات في إطار النتائج لتقيس التقدم الكمي والتنوعي نحو هذه النتيجة بما يشمل تفصيل جميع البيانات حسب الجنس، كما يجب أن تركز عملية التقييم على شمول الأهداف القوية لدعم المساواة بين الجنسين في خطة قطاع التعليم.

ولتحفيز الدول على دمج قضايا الجندر في خطط قطاع التعليم، ينبغي على مبادرة المسار السريع أن تقدم التمويل الإضافي الكافي لأعمال السياسة لوضع استراتيجيات تعليم الفتيات في خطط قطاع التعليم. ويجب أن تقدم المراجعات المشتركة للقطاع تقارير عن أداء الخطة فيما يتعلق بنتائج الجندر، وأن تسهل التصحيح المستجيب للمسار في البلدان اللازم لضمان تقدم الاستراتيجيات بفعالية نحو تحقيق الأهداف الطموحة للمساواة بين الجنسين. ويجب أن تكون منهجية وسنوية بمشاركة أطراف معنية متعددة، بما في ذلك المجتمع المدني ولا سيما المجموعات النسائية الوطنية والمحلية.

دعم التنسيق القطري

يعتمد نموذج مبادرة المسار السريع كثيراً على العمليات القطرية ولذا تميل المبادرة القطرية إلى أن تكون بقوة أو ضعف العمليات القطرية. وضمان قدرة جميع الأطراف المعنية المتأثرة بمبادرة المسار السريع على المشاركة بفعالية في عملياتها، سيعزز العملية القطرية ويؤدي إلى سياسات أقوى وأكثر شمولاً.

- ينبغي أن تتوسع مجموعة التعليم المحلية لضمان شمول جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمات المرأة وجمعيات الأمهات وأنصار حقوق الطفل، في عملية وضع خطة قطاع التعليم واعتمادها، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذها.

- ينبغي على اليونيسيف أن تزيد مساهماتها في قطاع التعليم وتلزم جميع شركاء اليونيسيف على مستوى القطر بضمان السياسات والخطط التي تراعي الفروق بين الجنسين في مجموعات التعليم المحلية، بما في ذلك دعم الموازنات التي تراعي الفروق بين الجنسين لتكاليف التعليم والأهداف المستندة إلى الحقوق في المدارس الابتدائية والثانوية.

- يجب على منظمات المجتمع المدني أن تعزز دورها في شراكة مبادرة المسار السريع على مستوى القطر من خلال المشاركة الهادفة والتأثير في أنشطة مجموعة التعليم المحلية كوضع خطة قطاع التعليم وتقييمها واعتمادها ومن خلال الرقابة اللامركزية على الإنفاق من الموازنة وتقديم الخدمات التعليمية. وينبغي على مناصري مبادرة المسار السريع من منظمات المجتمع المدني إشراك المجموعات النسائية بشكل فاعل، بما في ذلك تلك العاملة في قضايا الجندر في القطاعات الأخرى كمنظمة العمل الدولية للمشاركة في عمليات مبادرة المسار السريع.

- الجهات المانحة الثنائية: تعتمد مبادرة المسار السريع على المساهمات الجماعية لشركائها من خلال صندوق التعليم للجميع كحافز أساسي للدول النامية لطلب الاعتماد، ومن خلال البرامج الثنائية. ومن الضروري أن تعزز الجهات المانحة برامجها للمساواة بين الجنسين وأن تعمل كهيئة إشرافية على أموال مبادرة المسار السريع لضمان زيادة ملكية ومشاركة الشركاء المانحين في تنفيذ دعم الشراكات لتعليم الفتيات.

على الهيئة المشرفة على أموال مبادرة المسار السريع، وهي في العادة البنك الدولي، أن تركز على استثمار تمويل مبادرة المسار السريع في البرامج التي تستجيب لقضايا الجندر واستخدام أطر المخرجات مع الأهداف والبيانات المفصلة حسب الجندر وتقديم تمويل تصاعدي وحواجز للطلب بطرق مصممة وموجهة بشكل صحيح. وينبغي على مبادرة المسار السريع أن تقدم تمويلًا إضافيًا لدعم إلغاء جميع الرسوم المدرسية في المستويين الابتدائي والثانوي وتقديم حوافز للطلب للتشجيع على إكمال الدراسة الابتدائية والانتقال إلى المرحلة الثانوية الدنيا.

ومن هنا، يجب أن يكون احتساب تكلفة هذه الخطط التعليمية صارماً ومتاحة للعامّة ومستنداً إلى الموازنات المستجيبة لقضايا الجندر بدل الاهتمام بخفض التكلفة لمراعاة الفجوة المالية. وينبغي على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركاء مبادرة المسار السريع أن يحرصوا على أن تبني الدول ذات الفجوات الكبيرة في المساواة بين الجنسين برامج اقتصاد كلي مستجيبة لقضايا الجندر وأن تخضع للتدقيق على قضايا الجندر، وأن يضمنوا استجابة سياسات العرض والطلب وممارساتها في التعليم لاحتياجات الفتيات.

كما يجب على مبادرة المسار السريع أن تعزز وتزيد دعمها للمساعدة الفنية على مستوى تنفيذ الخطة مع زيادة التركيز على بناء قدرات البلد لدعم المساواة بين الجنسين في التعليم بما في ذلك الموازنات التي تراعي الفروق بين الجنسين. وزيادة تمويل الدول التي تبدي الإدارة السياسية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين من خلال دورة الدراسة وتقديم التمويل التصاعدي للدول على أساس الاحتياجات والأداء في تحقيق مخرجات قابلة للقياس في المساواة بين الجنسين، يمكن لمبادرة المسار السريع أن تتمكن الدول من تحقيق حلم التعليم المجاني للجميع.

التعامل بشكل أفضل مع البلدان ذات معدلات ترك الدراسة المرتفعة والضعيفة والخارجة من النزاعات، مع مراعاة غالبية الفتيات غير الملتحقات بالدراسة في العالم.

بدأت مبادرة المسار السريع في العمل في أفغانستان وبنغلادش وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ونيجيريا وباكستان. وتتطلب الحالة المعقدة في هذه الدول منهجاً مختلفاً مصمماً بشكل خاص. فالفتيات يواجهن تحديات متزايدة في الوصول إلى الدراسة وإكمالها في الظروف الهشة، والعوائق أمام المساواة بين الجنسين التي يواجهنها تختلف كثيراً عن وضع الفتيات في الدول الأخرى ذات الدخل المتدني. ولكي تنجح هذه الجهود، لا بد أن تقوم الأمانة العامة لمبادرة المسار السريع، منذ بداية هذه الشراكات، بدمج تحليل لقضايا الجندر يتناسب مع السياق القطري في سعيها لتجاوز هذه العقبات أمام التعليم الابتدائي للجميع والمساواة بين الجنسين. ويجب على المنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف والتجمعات التعليمية العاملة في هذه الدول أن تركز على تنسيق الموارد دعماً لبرامج زيادة الحماية الاجتماعية للفتيات.

دمج قضايا الجندر في إطار النتائج الجديد

تعمل مبادرة المسار السريع على وضع إطار نتائج جديد هدف إلى تحديد الأهداف التي ستحققها الشراكة وتقوية الربط بين جميع خطوات عملية مبادرة المسار السريع. وإلى جانب الإطار الدلالي المنقح وإرشادات التقييم لاعتماد الخطة، فستتيح خطط قطاع التعليم وتقارير الحالة القطرية والمراجعات المشتركة للقطاع لأعضاء مجموعة التعليم المحلية بما في ذلك الشركاء الحكوميين أن يراقبوا بشكل متماسك جهود الجماعة لتحقيق أهداف خطط قطاع التعليم. ويمكن أن يعمل إطار النتائج الجديد على توحيد إطار سياسي متين لشراكة مبادرة المسار السريع بأسرها بتوضيح سلسلة النتائج لتحقيق نتائج التعليم بفعالية - ولكن يجب أن يعالج العقبات أمام تنفيذ الحق في التعليم بما في ذلك تلك التي تم تحديدها بموجب إطار عمل 4A، إذا أريد له أن يتجاوز النقاط المرجعية الضيقة والمساعدة للتعليم والتي اعتمد عليها في ما مضى.

يجب على شركاء مبادرة المسار السريع تنفيذ الحق في التعليم

أن الحكومات في العالم تستثمر بسهولة في رفاه الفئة الأغنى والشركات الضخمة . وقد وضع القانون الدولي إطارا للحكومات في جميع أرجاء العالم للوفاء بالتزاماتها لضمان التمتع بحقوق الإنسان التي تشمل الحق في التعليم .

وبينما تبين المتابعة العالمية للتقدم تزايد توفر المدارس للفتيات ، فعلى المجتمع الدولي أن يضمن أن الوصول إلى التعليم وقبوله وتكليفه مضمونة من خلال الأطر القانونية الدولية والمحلية ونماذج الاقتصاد الكلي وتخصيص الموازنات الوطنية، بالإضافة إلى السياسات والممارسات التعليمية . لقد آن لحكومات العالم أن تتحد لتمويل التقدم في تعليم الفتيات : فهي تتحمل مسؤولية أطفال الغد ومعهم مستقبل العالم .

لن يكون هذا التقدم ممكنا ما لم تقبل الجهات المانحة لمبادرة المسار السريع تحدي المساواة بين الجنسين بشكل جدي، وتقبل التزاماتها القانونية الدولية والوطنية وتقدم الموارد الكافية لتحويل مسار التنمية العالمية لصالح النساء والفتيات . وتمثل الخطوة الأولى والههم في ضمان توفر الموارد لتمكين الدول من تنفيذ الخطط الطموحة لاستهداف وتحسين المساواة بين الجنسين في التعليم . وبينما يرى البعض أنه يمكن استخدام الوارد بكفاءة أكبر، فمهما زادت الكفاءة فلن تسد فجوة الموارد التي تقلق الدول التي ما زالت أمامها أشواط طويلة لتقطعها قبل أن تتمكن من تحقيق الدراسة للجميع . ويرى آخرون أن الأزمة الاقتصادية قد أرهقت الجهات المانحة، إلا

مجال زيادة التعاون التنموي

غير أن تحليل أنماط التمويل يبين أن المساعدة التنموية لا تركز على الدول ذات الحالات الأعظم من التفاوت بين الجنسين (الحملة العالمية للتعليم 2010) . فست دول فقط من بين 22 دولة تخصص أكثر من خمس مساعداتها للدول التي يزيد عدد الفتيات غير المنتهجات بالدراسة فيها عن الأولاد بقدر كبير، ودولة واحدة فقط - الدنمارك - تقدم أكثر من 50% . ورغم أن التحاق الفتيات بالدراسة يمثل مؤشرا محدودا على المساواة بين الجنسين في التعليم / فهذا الاتجاه يوحي الغياب المخيب للظن للالتزام الحقيقي بمعالجة انعدام الظلم المستند إلى الجندر . وفوق ذلك، فإن القليل من الجهات المانحة تقدم أجزاء كبيرة من مساعداتها على شكل دعم للموازنات : 19 من 222 منها تقدم أقل من 5% من مساعداتها بهذا الأسلوب .

يجب على شركاء التعاون التنموي النظر في محور وأساليب تمويلهم إلى جانب ضمان أنه يحفز الدول ويدعمها لسن السياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين . تشمل المبادرات التي يجريها إعدادها حاليا مبادرة المملكة المتحدة لتعليم الفتيات وفي ألمانيا "الأهداف العشرة للتعليم" ، ويجب على كل منهما أن تتناول العوائق المالية والسياساتية لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم .

لقد حلل هذا التقرير السياسة والممارسات التعليمية الوطنية ودور مؤسسات التمويل الدولية . والتعاون الدولي، وإن لم يكن موضوع هذا التقرير، يلعب دورا مهما في التمويل السياسات الخاصة بالجندر والتعليم والتأثير عليها . وسيحتاج العديد من المبادرات السياساتية المشار إليها في هذا التقرير إلى تمويل خارجي كبير ليتم تحقيقها على نطاق واسع ولذا، فعلى الدول الغنية أن تزيد مساهماتها الثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع الحكومات الوطنية على وضع الخطط الطموحة . ولا بد أن تكون تلك المساهمات طويلة الأمد ومستمرة ومتماشية مع خطط الحكومة من خلال دعم القطاع أو الموازنة العامة، لتمكينها من استخدام المعلمين المهنيين والاستثمار في البنية التحتية وبالتالي بناء نظم تعليم فعالية .

لقد انضمت جميع الدول في لجنة المساعدة التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى الأهداف الإنمائية للألفية، ويشارك عدد منها بفاعلية في الشراكات والمبادرات المذكورة أعلاه . كما أن عددا من الدول، وعلى رأسها المملكة المتحدة والنرويج والسويد وكندا والدنمارك والولايات المتحدة هي من مناصري تعليم الفتيات في المحافل الدولية .

الخاتمة: تجديد الالتزام بحق الفتيات في التعليم

إن لدى مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع، باعتبارها آلية التمويل متعددة الأطراف الوحيدة للتعليم، دورا واضحا تلعبه. فرغم أن بعض النتائج - ولا سيما في مجال التحاق الفتيات - كانت مبهرة، فلم تف مبادرة المسار السريع بعد بوعدها المتمثل بتقديم الحافز وإطار العمل للدول لجعل المساواة بين الجنسين في التعليم من أولوياتها. وقد يكون عام 2011 عاما حاسما لمبادرة المسار السريع للتقدم وإثبات قدرتها على إحداث التغيير في هذا المجال ذي الأهمية الكبيرة للمجتمع الدولي. ويجب عليها استغلال هذه الفرصة والخروج من الظل الذي قبعت فيه طويلا. وسيكون على جميع شركاء مبادرة المسار السريع - الدول النامية والجهات المانحة والمجتمع المدني - أن يزيدوا جهودهم من خلال الشراكة المتجددة لتعليم الفتيات والأولاد على حد سواء.

كما ستكون القيادة السياسية العليا ضرورية لخلق الظروف الملائمة لزيادة الإرادة السياسية والسياسات الكلية المحفزة. ونرحب بالتجارب الأخيرة لأمين عام الأمم المتحدة في وضع خطة عمل مشتركة لتسريع التقدم في موضوع صحة الأمهات والمواليد. فمن خلال العمل المتواصل على مدى عامي 2009 و 2010، تمكن الأمين العام من جمع الشركاء الرئيسيين - بما فيهم الحكومات والمؤسسات وقطاع الشركات والمجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة - في جهد موجه لتحسين صحة النساء والأطفال. وقد نتج عن ذلك طوفان من الالتزامات من جميع الشركاء تم جمعها وعرضها في اجتماع المم المتحدة عالي المستوى حول الأهداف الإنمائية للألفية في سبتمبر 2010. ورغم الاعتراض على بعض الالتزامات فقد خلقت المبادرة رغم ذلك زخفاً دافعة للتغيير في الفترة حتى عام 2015. وينبغي أن يمهد عام 2011 لجهد مماثل بخصوص الجندر والتعليم ووضع هذا الموضوع ذي الأهمية البالغة للمجتمع الدولي في مكانه الصحيح في قمة الأجندة الدولية.

إن الحق في تعليم مجاني جيد ومتحرر أمر لا يمكن التشكيك فيه أو المساومة عليه. وينبغي أن ينير الدرب نحو مزيد من مستويات التنمية المستدامة والكبيرة المنصفة للنساء والفتيات والكوكب بأسره. إلا أنه لتصحيح المسار، يجب على المجتمع الدولي أن يواجه أخطاء الماضي الكبيرة والاعتداء الراهن على حقوق المرأة الجاري تحت أعين حكومات العالم. وبوضع هدف جماعي لتصحيح هذا الخطأ التاريخي، يمكن لحكومات العالم أن تتخذ خطوات ملموسة لضمان وضع حد للتمييز المستمر والإساءة والخوف الذي تتعرض له الفتيات في المدرسة وخارجها.

لقد بين هذا التقرير مدى بعد العالم عن التحقيق الفعلي لحق التعليم لجميع الفتيات والأولاد على حد سواء. ويلقي جدول التوفر ضوءاً مؤلماً على واقع تجربة الفتيات في التعليم: ففي الكير جدا من الدول الأشد فقرا يكون احتمال ترك الفتيات للدراسة الابتدائية مبكراً أكبر من احتمال ترك الأولاد لها، وتكون فرصهن للمضي نحو مستويات أعلى من التعليم أقل بكثير. وعند أخذ العوامل السلبية المتعددة في الحسبان، يتضح أن الفتيات الأشد فقرا من المجتمعات المهتمشة في آخر الصف فيما يتعلق بالفرص التعليمية. وفي الدول التي تعاني من النزاعات، تواجه الفتيات عقبات أكثر ويواجهن خطراً جدياً يتمثل بالإرهاب أو الاستغلال الجنسي في طريقهن إلى المدارس أو حتى في المدارس نفسها. وهذه انتهاكات للحقوق لا ينبغي لأية حكومة أو مؤسسة دولية أن تقبلها.

ويكشف تحليل الأسباب الأساسية لهذا التفاوت من وجهة نظر إمكانية الوصول والتوفر والتكيف، التفاوت في تبني السياسات والممارسات اللازمة لتحسين التوفر في جميع مستويات التعليم. ونتيجة لذلك، تتعرض الفتيات إلى ممارسات تمييزية متنوعة تحد من جودة ومدة تجربتهم في التعلم. وفي الوقت نفسه، يحدد استخدام إطار 4A أولويات واضحة لتعمل عليها الحكومات ويبرز أمثلة على الممارسات التي نجحت في الدول نفسها. إن تحقيق التقدم لتمكين الفتيات من الحصول على تعليم كامل وآمن ومثر وممكن ليس مستحيلاً، إلا أن تحقيق هذا الحلم يحتاج إلى زيادة كبيرة في الإرادة السياسية المدعومة بالموارد.

وفي حين أن التغيير موضعه كان سيظل دائماً على المستوى القطري، فإن التقرير يقدم دراسة بناءة لدور مؤسسات التمويل الدولية. فهو يكشف كيف يتفاعل تجاهل قضايا الجندر في وجهات النظر السائدة لصندوق النقد الدولي مع سياسات البنك الدولي وممارساته المضاربة أو المتناقضة فيما يخص الجندر والتعليم. فهما يعملان معاً على تضيق المساحة المتاحة للدول للسير في المسارات التقدمية نحو المساواة بين الجنسين في التعليم، مع تزويد الحكومات بأدوات محدودة لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين المتجدرة في المجتمع ككل وفي التعليم بشكل خاص. ولا تدعم سياسات مؤسسات التمويل الدولية حالياً روح ونص إطار 4A. فلا بد من تغيير كبير في المناهج الأساسية لكلا المؤسسات لضمان تشجيعهما للتخطيط الاقتصادي الكلي والقطاعي الذي يكافح الظلم المتعلق بالجندر في التعليم وعلى نطاق أوسع.

أجندة التغيير : توصيات التقرير

يهدف هذا التقرير إلى تقديم صرخة إيقاظ قوية للحكومات والجهات المانحة والمناصرين بأن العالم ما يزال مقصرا في تحقيق هدف التعليم للجميع المتمثل في المساواة بين الجنسين. وقد استند التقرير إلى أمثلة عن انتهاكات الحقوق وأفضل الممارسات والدروس المستفادة للوصول إلى الاستنتاجات وتقديم التوصيات. وعلى المجتمع الدولي إعادة صياغة هدف المساواة بين الجنسين بما يتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة بإعادة تحديد مؤشرات المساواة بين الجنسين بالتركيز ليس على الوصول إلى التعليم الابتدائي فقط، بل على الانتقال إلى الدراسة الثانوية وإكمالها كذلك.

ويجب أن تشمل مؤشرات نوعية لضمان تعزيز التجربة التعليمية نحو تجاوز القوالب النمطية الجاهزة وعدم المساواة بين الأولاد والفتيات في المدارس وخارجها. وبإيراز الحاجة إلى مزيد من التدخلات التي تراعي الفروق بين الجنسين / تستجيب لقضايا الجندر ضمن إطار 4A (لتحسين الوصول للتعليم للجميع وتوفيره وتكيفه وقبوله)، يسعى التقرير إلى دعم المناصرة لإلحاق الفتيات بالمدارس وضمان بقائهن فيها والحصول على تعليم معد للتغلب على التمييز في المدارس وخارجها.

الخطوة التالية في عام 2011؛ العمل الآن من أجل النساء والفتيات

يجب أن يكون عام 2011 عام العمل الملموس على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية نحو تحقيق ليس فقط التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، بل التحقيق الكامل للحق في التعليم للأولاد والفتيات على قدم المساواة كذلك. وينبغي وضع أجندة عامة للسياسة لضمان توفر الدراسة الابتدائية والثانوية بشكل كامل وإمكانية الوصول إليها للفتيات، وتجهيز التعليم الممارس في المدارس نحو عدم التمييز والتغلب على عدم المساواة بين الأولاد والفتيات في النظام التعليمي وخارجها.

يمكن للحكومات، ويجب عليها، أن تجعل التعليم ليس فقط متاحا بل ويمكن الوصول إليه وقبوله وتكيفه كذلك. وينبغي أن تكون المدارس مجانية وآمنة للفتيات. فذلك سيضمن حصول الفتيات على فرصة البقاء والتعلم في المدرسة حتى إكمال المرحلة الابتدائية والتقدم نحو المستويين الثانوي والجامعي.

على المستوى الوطني :

1. يجب أن تنصب جهود تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم على وضع خطط حكومية قوية مدعومة بالموارد. وينبغي على جميع الحكومات أن تجري تدقيقا للنوع الاجتماعي لاستراتيجيات التعليم الوطنية. ويجب أن يلحق بذلك وضع الموازنات المستجيبة لقضايا الجندر لضمان التمويل الكامل لسياسات وخطط نشر ورعاية حق الفتيات في التعليم. وينبغي على جميع الخطط الحكومية أن تتناول الآتي :

- الإلغاء التدريجي لعائق التكلفة الذي يحول دون إكمال الفتيات لدراسة الابتدائية والتقدم إلى الدراسة الثانوية والجامعية. وينبغي أن يتضمن ذلك إلغاء الرسوم وغيرها من الأعباء والإجراءات على جانب الطلب كالرواتب وبرامج التغذية المدرسية والدعم أو المواصلات المجانية إلى المدارس.
- التحسينات في البنية التحتية للمدرسة كبناء مراحيض منفصلة وضمان أمن المباني المدرسية.
- سياسات التعيين التي تضمن التمثيل المتوازن للرجال والنساء في مهنة التعليم.
- إجراءات القضاء على التحيز على أساس الجنس والقوالب النمطية الجاهزة في التعليم والتعلم، كضمان التمثيل الإيجابي للمرأة في الكتب الدراسية والتدريب على الممارسات الصفية المنصفة للجنسين.
- القوانين والممارسات للقضاء على جميع أشكال العنف القائم على الجندر في المدارس ومعالجته بشكل صحيح.
- تتبع التقدم مقابل الأهداف المستندة إلى المساواة للالتحاق والتقدم والتعلم على نحو يفصل البيانات حسب الجندر والسن والصف والغنى والموقع وغير ذلك.

2. يجب أن تتسم الحكومات بالانفتاح والشفافية في عمليات إعداد الموازنات والتخطيط، وأن تشرك المجموعات النسائية بشكل خاص كجزء من التزامها بالمشاركة الواسعة للمجتمع المدني في الإشراف على التخطيط لقطاع التعليم وموازناته.

3. كما يجب على الحكومات أن تسن القوانين التي تحظر الممارسات التمييزية في إدارة المدرسة كالاستبعاد بسبب الحمل أو زواج الأطفال.

رغم أن التغيير في السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم مكانه الدولة، يظل للمؤسسات الدولية دور هام في ذلك. إذ يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا فاعلة لتأمين الحقوق المتساوية للفتيات والأولاد في التعليم ومن خلاله.

4. ينبغي على أمين عام الأمم المتحدة أن يعقد فعالية عالية المستوى في الجلسة الخاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر 2011 لرفع مستوى الوعي السياسي للتحدي الصعب للمساواة بين الجنسين في التعليم، وأن يضع إستراتيجية عملية لضمان اتخاذ إجراءات ملموسة لزيادة التدخلات لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم على جميع المستويات.

5. يجب أن تنشئ الفعالية عالية المستوى عملية للحصول على التزامات جديدة بتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، وأن تقدم تقريرا عن ذلك عام 2012.

6. ينبغي على صندوق النقد الدولي ووزراء المالية أن يحرصوا على أن تكون النماذج الاقتصادية الكلية والمشورة وصنع السياسات مراعية للفروق بين الجنسين وأن تراعي العبء المتفاوت الواقع على النساء لقبود الإنفاق في القطاع العام.
7. ينبغي أن يحرص البنك الدولي على أن تكون جميع الاتفاقيات مع الدول المتعاملة والعمليات فيها مراعية للفروق بين الجنسين، وأن تمنح إستراتيجية التعلم للجميع الجديدة الأولوية للتكافؤ بين الجنسين في الوصول والتعلم في جميع مستويات التعليم.
8. ينبغي على جميع الجهات المانحة للتعليم أن تقدم التزامات فاعلة لثلاث سنوات لتجديد مبادرة المسار السريع، مع زيادة دعمها الثنائي بما يتماشى مع الأهداف المتفق عليها للمساواة بين الجنسين في الدراسة الابتدائية والثانوية، بما في ذلك الإلغاء التدريجي لجميع عوائق التكلفة في التعليم. ويجب أن يكون الدعم الثنائي ثابتا وموجها إلى الأقاليم والدول التي تكون الفتيات فيها أقل حظا من الأولاد.
9. السعي لتحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم قد غطى على الحاجة إلى الاهتمام المتوازن والاستثمار في السياسات التي تضمن قدرة البناء على البقاء في المدارس والحصول على التعليم اللازم لتمكينهن طوال حياتهن. وينبغي أن يتضمن إطار ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية أهدافا شاملة تتناول قضايا الحوكمة والتنفيذ بالإضافة إلى الاحتفاظ بالفتيات والأولاد وإكمالهم للدراسة وتعلمهم.

الملحق أ

لا يعتبر جدول توفر التعليم تصنيفا دقيقا للدول ولكنه نظام للإشارة إلى المركز العام والتقدم في تعليم الفتيات. هنالك ما مجموعه 8 مؤشرات في جدول التحصيل، بحد أعلى مقداره 80 نقطة. وتم أخذ البيانات من معهد اليونسكو للإحصاء للفترة ما بين 2010-2005، إما بشكل مباشر أو على صورة مؤشرات مركبة. وعند عدم توفر البيانات، تُعطى الدولة درجة "0" لهذا المؤشر. وكان المعيار الرئيسي للدمج في الجدول هو الدول التي يقل فيها إجمالي الناتج المحلي للفرد عن 3000 دولار. ضمن هذا المنظور، تم استبعاد الدول التي يقل عدد سكانها عن 1 مليون نسمة. وقد شملت هذه الدول الرأس الأخضر وكيريباتي وجزر القمر وميكرونيزيا وساموا وجزر سولومون وتونغا وتوفالو وفانواتو وجزر مارشال وجزر المالديف وساو تومي وبرينسيبي وغيانا، وبوتان وبيليز وجيبوتي.

تتطابق الأرقام في كل مؤشر مع نتيجة تتراوح بين 0 و10. من الجدير بالملاحظة أنه تم وضع الحدود لتحصيل النقاط لتعكس التباين بين الدول بالنسبة لكل مؤشر. وحصل كل من المؤشرات الثمانية على تقدير متساوٍ ضمن نظام التحصيل.

يمكن استخدام المؤشر الأول "صافي نسبة الالتحاق بالمدارس المعدلة بالنسبة للمرحلة الأساسية للفتيات" كمثال. بالنسبة لهذا المؤشر، حصلت الدول التي أحرزت 98-100% على 10 نقاط، والدول التي أحرزت 97-96% على 9 نقاط، والدول التي أحرزت 94-95% على 8 نقاط، والدول التي أحرزت 93-92% على 7 نقاط، والدول التي أحرزت 90-91% على 6 نقاط، والدول التي أحرزت 87-89% على 5 نقاط، والدول التي أحرزت 82-86% على 4 نقاط، والدول التي أحرزت 77-81% على 3 نقاط، والدول التي أحرزت 70-76% على نقطتين، والدول التي أحرزت 69-60% على نقطة واحدة، ولم تحصل الدول التي أحرزت 59% أو أقل على أية نقاط.



إذ يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً فاعلة لتأمين الحقوق المتساوية للفتيات والأولاد في التعليم ومن خلاله.

GLOBAL CAMPAIGN FOR
EDUCATION
www.campaignforeducation.org

RESULTS
the power to end poverty